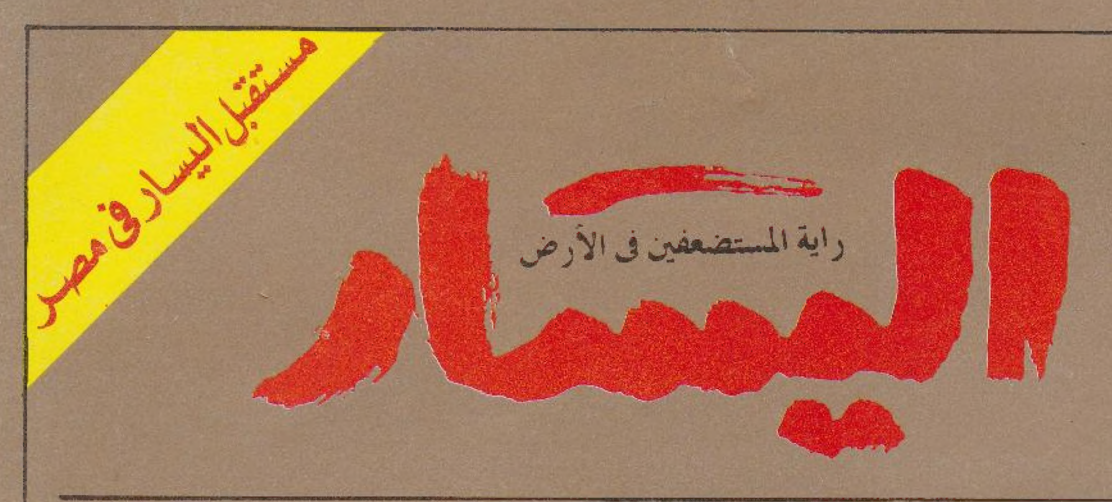


■ العدد الثالث والعشرون / يناير ١٩٩٢ م / جماد ثان ١٤١٢ هـ / الثمن جنيه مصرى ■



الجامعة الاهلية.. عود على بدء

الجرب يتفشى فى أرض مصر

شامير يسعى إلى "مينى كامب ديفيد"

جورباتشوف: من البريسترويكا إلى "إبادة الاتحاد السوفيتى"

كشف حساب عام ١٩٩١
حكم الفساد والكوارث.. والصهيونية



ديمقراطية / عقلانية / اشتراكية

العدد الثالث والعشرون / يناير ١٩٩٢ م

فى هذا العدد

اليسار رسوم

حجازى.. وقراره الصعب

..وبينما يوشك تجهيز هذا العدد على الانتهاء، ونحن فى إنتظار رسم غلاف اليسارمن الفنان الكبير «حجازى» تسلم رئيس التحرير الرسالة التالية:

«عزيزى حسين

تحياتى وحبى لك

أعتذر عن رسم غلاف اليسار، وذلك لأننى تركت رسم الكاريكاتير لأتفرغ لرسوم الأطفال. تمنياتى الطيبة لك ولليسار..وشكرا لك.

حجازى»

ونزلنا علينا الخبر كالصاعقة. فهذا القرار الذى إتخذه «حجازى» مع نهاية عام ١٩٩٢.. عام الكوارث والفساد والصهيونية.. كما تقول إفتتاحية هذا العدد.. ضربة لليسار ولفن الكاريكاتير. فكلمة «حجازى» الثاقبة والنافذة والتى تصل للقارئ- مهما كان مستواه الثقافى- تهزه من الأعماق، وتحرك أشياء كامنة داخله.. ظلت تحتل غلاف «اليسار» منذ صدورها فى مارس ١٩٩٠، ولم تغب إلا أعداد قليلة لمرض ألم به.

وهو أيضا خسارة لاتعوض لفن الكاريكاتير فى مصر والعالم العربى. فقد رحل عنا غدرا «ناجى العلى» وهاهو «حجازى» يفاجئنا بهذا القرار، الذى نفهم ونقدر أسبابه، ولكننا بأسم كل محبى حجازى وفنه وموقفه الذى لايعرف المساومة، نرجوه أن يعيد النظر فى هذا القرار.

وقد إخترنا أن يحتل غلاف هذا العدد أحد الرسوم الكاريكاتيريه «القديمة- الجديدة» للفنان الراحل «ناجى العلى»..

وكأننا نستعين به على «حجازى» ونقول له مرة أخرى.. اليسار فى إنتظارك.

اليسار

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
المشرف الفني
محمود الهندي
المستشارون
إبراهيم بدراوي
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغني أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك في التأسيس :
د. فؤاد مرسي

اليسار : منبر ديمقراطي يصدر عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 3 MIDAN
EL MALEKA ZOBAIDA
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر :

١٢ جنيها للأفراد ٣٠ جنيها للهيئات

الوطن العربي : ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها .

العالم : ١٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها .

ترسل القيمة بشيك مصرفي أو حواله بريدية إلى إدارة المجلة .

الإدارة والتحرير : ٣ ميدان الملكة زبيدة شقة ٣ - مدينة الطلبة - رقم بريدى ١٢٤١١ - إمبابة جيزة .

ت : ٣٤٤٧٩٤٠ فاكس ٣٤٤٢٠١٣

موقفنا

حكم الفساد.. والكوارث.. والصهيونية

حسين عبد الرازق

واجهت إدارة الرئيس «مبارك» مع نهاية عام ١٩٩١ سلسلة من الكوارث المفجعة، وقضايا الفساد، ومزيدا من إفتضاح سياسة التبعية والولاء للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

فبعد قضية نواب الكيف والتى أصابت سمعة الحكم وحزبه فى الصميم، ومن قبلها قضية «الردة» .. تفجرت كوارث «العامرية» فى الاسكندرية و«ادكو» فى البحيرة، والعبارة «سالم إكسبريس» فى سفاجة وتأخر عمليات الانقاذ ٧ ساعات كاملة.

وكشفت هذه الكوارث غير المسبوقة عن مدى التردى والفساد والاهمال، والاستهانة - بلاحدود - بحياة الانسان المصرى.. وأن «صواميل الحكم مفكوكة».

ولم يكن غريبا فى ظل هذه البلادة التى أصابت المفسدين وأعمتهم عن أبسط مهام أى حكم، حتى فى بلاد «الواق واق» .. لم يكن غريبا أن يتخذ الحكم علنا وفى سفور مخجل، موقف التأييد للصهيونية وإسرائيل وسادة البيت الأبيض. بدءا من رفض عقد قمة دول الطوق الخمس (فلسطين- سوريا- لبنان- الاردن- مصر) وحتى التصويت فى الأمم المتحدة.

فى القمة الاسلامية بداكار، قاد «عمرو موسى» وزير خارجية حكومة مصر الذى لمع كالشهاب منذ دوره البارز في الدفاع عن قرار قمة القاهرة بارسال قوات مصرية (عربية) للسعودية لتقديم الغطاء العربى للعدوان الأمريكى.. قاد القمة الاسلامية لحذف كلمة «الجهاد» لتحرير فلسطين من البيان الختامى للقمة، والاشارة الى القدس كعاصمة لدولة فلسطين، ضاربا عرض الحائط بالمواقف السابقة المعلنة للحكومة المصرية، وقرارات القمم العربية والاسلامية والمجلس الوطني الفلسطيني. وكانت حجته التى تثير الخجل..» إننا فى عصر الاعتدال والمنطق وليس عصر التطرف» ..«ويجب اعطاء المفاوضات الجارية فى واشنطون الزخم الممكن».

وبنفس المنطق المعوج والمنحاز للامبريالية الأمريكية والصهيونية، إنتهكت حكومة الرئيس حسنى مبارك مواقفها المعلنة منذ أسابيع، وقرارات القمة العربية والقمة الاسلامية الأخيرة فى (داكار).. فكانت أحد حكومات عربية سبعة تنحاز لأمريكا وإسرائيل، وتمتنع عن التصويت ضد قرار الغاء قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ والذى يعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية..

إن أحداث الشهر الأخير من عام ١٩٩١، ليست إلا استمرار مكثفا لممارسات وسياسات هذا الحكم منذ عام ١٩٧١ وحتى الآن.. وخاصة فى هذا العام المنصرم.

لقد بدأ هذا العام (١٩٩١) بموافقة مجلس الشعب فى أول دور إنعقاد له بعد إنتخابات نوفمبر ١٩٩٠، على برنامج الحكومة (٢٨ يناير ١٩٩١) والذى جاء تطبيقا لخطاب رئيس الجمهورية فى ١٦ ديسمبر ١٩٩٠ ودعوته لانجازه «**مشروع الألف يوم لتحرر الاقتصاد المصرى**»..وهو برنامج يقوم فى جوهره على انهاء دور الدولة فى الاقتصاد وإطلاق حرية المال فى الاستقلال والتسعير ويؤدى عمليا لارتفاع الاسعار والغاء الخدمات المجانية والدعم وتصفية وبيع القطاع العام.. الخ.

وسارعت الحكومة الى اصدار قوانين هامة بعد ذلك منها، قانون القيادات الادارية وقانون سرية الحسابات بالبنوك وقانون **قطاع الأعمال**، وضريبة **المبيعات** التى أدت الى إشتعال الأسعار بصورة جنونية وزيادة الركود فى السوق.

وفي ٩ أبريل وقعت الحكومة -بليل- الاتفاق مع صندوق النقد الدولى، بناء على خطاب النوايا الذى قدم بشكل سرى لوفد الصندوق يوم ٢٨ مارس ١٩٩١، وإنفردت اليسار بنشر تفاصيله المخيفة. وطبقا لهذا الاتفاق **تعهدت الحكومة بإطلاق أسعار كافة السلع والخدمات -بلاقيود أوحدود- وصولا الى رغيف العيش والسكر والزيت والعلاج والتعليم، وتجميد الأجور والمرتبات وتخفيضها فعليا، أى تخفيض مستوى معيشة الطبقات الشعبية والوسطى مرة أخرى، وتصفية القطاع العام**..

وتلى ذلك فى مايو رفع أسعار البنزين والغاز وكافة مشتقات البترول، والكهرباء والسجائر و..و... ثم موجة أخرى من ارتفاعات مخططة للاسعار فى سبتمبر.

ومع إشتداد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، واصلت السلطة سياسة القمع وحكم الطوارئ، **فأصدر رئيس الجمهورية قراره فى مايو ١٩٩١- مع رفع الأسعار -بمد العمل بقانون الطوارئ ٣ سنوات أخرى.**

وفى ظل تغييب الديمقراطية عاشت مصر خلال العام الماضى **العام العاشر من التعذيب**، كسياسة للحكم لايحيد عنها ولايتراجع، رغم افتضاحها مصريا وعربيا ودوليا، وصدور أكثر من تقرير يدين سياسة التعذيب كان أخرها تقرير منظمة العفو الدولية «**مصر.. عشر سنوات من التعذيب**» كما عادت **الفتنة الطائفية** تطل برأسها من جديد وفى إمبابة هذه المرة.

وأجريت الانتخابات النقابية العمالية فى ظل تدخل وتزوير وانتهاك للحريات النقابية، شاركت فيها أجهزة الدولة ومباحث أمن الدولة والمخابرات العامة والقيادة الصفراء التقليدية للحركة النقابية.

وجاءت مآسى وكوارث الشهر الأخير





لتصنع صورة بالغة القتامة والوحشية لعام ١٩٩١.

وللأسف فليس هناك أى بادرة تبعث الأول فى عام أفضل خلال ١٩٩٢، طالما ظل هذا الحكم يغتصب السلطة. فالمؤشرات كلها تقول أننا فى الطريق الى عام كارثى بكل معنى الكلمة.

فهناك سلسلة من القرارات والاجراءات الاقتصادية ستنفذ خلال عام ١٩٩٢ وستؤدى إلى إنفجار الأسعار وتدنى مستويات المعيشة أكثر فأكثر وارتفاع نسب البطالة، وتصفية وبيع القطاع العام....و.......

ويستعد الحكم لتاكيد سيطرته على المحليات، أصل الفساد ومنبته ، وأحد أسلحة التزوير فى انتخابات مجلس الشعب، بتعديل قانون المحليات وسلطات المجالس ، وتزوير انتخاباتها المقرر اجرائها خلال هذا العام. ليستكمل بذلك إحتكاره للسلطة وعدوانه المتواصل والمتصاعد على الديمقراطية

ولكن أخطر ماسيقدم عليه الحكم خلال هذا العام هو اصدار قانونى العلاقة بين المالك والمستأجر فى السكن والأرض.

وكما يبدو فان الحكم يتجه الى مواصلة منهجه فى الانحياز الكامل للمالكين ضد المستأجرين، مما يهدد ملايين السكان بالعجز عن دفع ايجار مساكنهم الحالية والتعرض لاحتمال الطرد.. ويهدد ملايين المستأجرين للأرض (٩٩٠ر٢٩٧ر١ مستأجر) أى يهدد أكثر من ٧ مليون مواطن، وينذر بتراجع المساحة المزروعة بالمحاصيل التقليدية (الغذائية أساسا) لحساب محاصيل التصدير، مما سيزيد المجاعة فى مصر.

إن الكارثة القادمة والتى ستضيف الى المجاعة. احتمال الطرد من المسكن، والطرد من الأرض.. مصيبة ستحيق بالمجتمع كله، وبالاقتصاد الوطنى لصالح قلة من الاثرياء، وحكم الأقلية والتبعية. ولن يوقف الكارثة تغيير حكومة عاطف صدقى الكارثية.. لن يوقفها الا **التغيير الشامل الذى يزيح** هذا الحكم الذى إغتصب السلطة وسخرها ضد مصالح الغالبية العظمى من الشعب. وهو أمر ممكن وواقعى إذا تجمعت كل القوى الديمقراطية.. ليبرالية كانت .. أم يسارية .. وخاضت معركة الاصلاح الديمقراطى حتى النهاية.

ولكن الطريق للتغيير الشامل **يبدأ بالتصدى لهذه الهجمة الحكومية على السكن والأرض ولقمة العيش.. داخل مجلس الشعب وخارجه..** وخارجه فى الأساس.. عبر النضال الديمقراطى الجماهيرى لمنع اصدار هذه القوانين والقررات كخطوة لحماية الحياة.. وللتغيير الشامل.


قصة قصيرة
١
لله
٢
لله
صندوق النقد الدولى
صندوق النقد الدولى
٣
لله
٤
تمام يافندم.. قبضت عليه بتهمة التسول..
رئيس الوزراء

البنوك الأجنبية تهدد بالرحيل وتتهم البنك المركزي "بالغباء"!

قرر ١٣ بنكا أجنبيا من ضمن البنوك الأجنبية العاملة فى مصر (٢٨ بنكا) تصفية فروعها فى مصر، ونقل أنشطتها الى دول أخرى فى الشرق الاوسط.

جاء هذا القرار عقب تصاعد الخلاف بينها وبين البنك المركزى حول استمرار قرار منعها من التعامل فى الجنيه المصرى. وكانت البنوك الأجنبية قد تقدمت بمذكرة الى البنك المركزى المصرى، عقب بدء تطبيق النظام المصرفى الجديد منذ ثلاثة أشهر، وتداول الجنيه فى السوق الحرة، تطلب فيها السماح لفروعها فى مصر فى التعامل بالجنيه المصرى وفقا لقواعد السوق. بدلا من اضطرارها للتعامل من خلال اتفاقات ثنائية مع بنك مصرى أخر، أو انشاء شركة مساهمة مصرية لايتعدى رأس المال الاجنبى فيها ٤٩٪، أو بنك مصرى مواز لفرع البنك الاجنبى.

رفضت إدارة الرقابة على البنوك فى البنك المركزى مطالب البنوك الأجنبية جملة وتفصيلا. وتمسكت بموقفها رغم برقيات الاحتجاج التى تلقتها من المراكز الرئيسية لهذه البنوك فى نيويورك وباريس ولندن وهونج كونج... وإعلان هذه البنوك أنها ستصفى فروعها فى مصر خلال الأشهر الستة القادمة.

مصادر مسئولة فى البنك المركزى المصرى اتهمت البنوك الأجنبية بتهريب الاموال للخارج لحساب الشركات المتعددة الجنسية بصفة خاصة، فى الفترة من ١٩٨٢ وحتى ١٩٨٩. ويقول «فاروق المشرقى» رئيس قطاع الرقابة على البنوك فى البنك المركزى، أن **حجم الاموال المهربة للخارج عن طريق البنوك الاجنبية يتجاوز ١٤ مليار دولار (١٤٠٠٠ مليون) أى ضعف رأس مال البنوك الأجنبية العاملة فى مصر جميعها.**

وقد سبق للبنك المركزى المصرى والجهاز المركزى للمحاسبات عام ١٩٨٧ أن حذرا من دور البنوك الأجنبية فى مصر. وطبقا للدراسة التى قاما بها فإن **جملة ماحولته البنوك الأجنبية من مصر للخارج، يصل فى** أقل التقديرات الى ١٥ مليار جنيه فى شكل أرباح، أى مايوازى اكثر **من ثلاثة أضعاف رأسمالها (اجمالى رأسمالها ٥ مليار و٦٠٦ مليون جنيه) منها ٢١٧ مليون بالعملة المحلية والباقى بالعملة الصعبة)** ويقول تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات (١٩٨٧-١٩٨٨).. «**إن تلك البنوك بكافة أنواعها، لعبت دورا رئيسيا فى تهريب النقد الأجنبى من الداخل الى خارج البلاد، وبطرق مشروعة وغير مشروعة.** واعتمدت بشكل مباشر على الايداعات المحلية، بعكس الهدف الذى أنشئت من أجله، وهو جذب المدخرات من الخارج والاستثمار الخارجى». وألمح التقرير المقدم لمجلس الوزراء أن تهريب أموال عدد من شركات توظيف الأموال تم عن طريق بنوك أجنبية حددها بالاسم ، وهى ستة بنوك أغلبها بنوك أمريكية.

وقد علق أحد مديرى هذه البنوك الأجنبية (بنك أوف أمريكا) وهو «**عمر طلبه صقر**» فى تصريح لصحيفة الحياة اللندنية، على موقف البنك المركزى قائلا..

«**إن قرار البنك المركزى بحظر تعاملنا فى الجنية المصرى بعد القرارات الأخيرة يتسم بالغباء**»!!

مناقشات سياسية واسعة في التجمع قبل المؤتمر العام الثالث في فبراير

إنتهت في الشهر الماضي (ديسمبر ١٩٩١) انتخابات الوحدات الأساسية في المدن والقرى والوحدات الجماهيرية والنوعية بين أعضاء حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي. وتعقد خلال هذا الشهر (يناير ١٩٩٢) مؤتمرات الأقسام لانتخاب لجان الاقسام والمراكز ومندوبيها لمؤتمرات المحافظات، التي ستعقد في النصف الاول من شهر فبراير، حيث يتم إنتخاب لجان المحافظات ومندوبيها للمؤتمر العام، المقرر عقده في أيام ٢٦و٢٧و٢٨ فبراير القادم.

وقد بدأت منذ بداية شهر ديسمبر مناقشة الوثائق الثلاث المطروحة على المؤتمر، وهي **مشروع التقرير السياسي ومشروع تقرير صحافة الحزب ومشروع التقرير التنظيمي.**

وقد تركزت المناقشات في المرحلة الاولى على مشروع التقرير السياسي، الذي ركز بصورة واضحة على صورة «مصر» في هذا العالم المتغير

وقد بدأ المشروع بمقدمة صغيرة أشار فيها لأوضاع مصر على حافة القرن الواحد والعشرين، وخاصة أزمة الغذاء والبطالة، والتغيرات التي تجري في العالم، وسياسات الحكم التي أوصلت البلاد الى طريق مسدود.

وأكد التقرير «أن ابرز ما يميز الساحة أن الحزب الحاكم مقدم على الإجهاز تماما على كل إنجازات ثورة يوليو وكل تراثها المجيد» ثم حدد ملامح الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية وأثرها على تغير مكانة الفئات الوسطى، وازدياد التمايز والتنوع في صفوف العمال والفلاحين، وارتفاع لغة التطرف إزاء اليأس من الحاضر والمستقبل وتغذي النزعات السلفية بكل ذلك».. وأكد التقرير أن هذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التابعة، لابد أن تفرز سياسات تابعة، تتمثل في السعي لتصفية النزاع مع إسرائيل و«إتمام تسوية تحمل معنى تعريب كامب ديفيد وتعميمه» وأن تلعب مصر دورا خاصا بعد أزمة الخليج من أجل اقامة نظام شرق أوسطي يضم تحت هيمنة الولايات المتحدة كافة دول الاقليم لا الدول العربية وحدها.



خالد محيي الدين

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وفي ظل حالة التبعية «**يتجه الحكم الى مزيد من الممارسات غير الديمقراطية، بل والقمعية**».

وتحت عنوان «الحزب والتغيير» يؤكد التقرير أن التغيير في هذه المرحلة يستهدف «مناهضة التخلف، ومقاومة التبعية وتحقيق أهداف التنمية المستقلة..» ويقول.. «**لايمكن تصور الانطلاق في هذه العملية التاريخية مالم تتحول مصر الى دولة ديمقراطية معاصرة وعصرية، متخلصة من بقايا استبداد العصور المملوكية والعثمانية والاقطاعية، ومن قهر الاستعماريين وإضطهادهم للمصريين، ومن حكم الحزب الواحد** وكافة صور النهج الشمولي والدولة البوليسية، ومن جاهلية وعدوانية الطفيليين الفاشمين، ومن بيروقراطية وضآلة الحكام الموظفين، الذين بدأوا بإهدار حقوق الانسان، فانتهوا الى اهدار هيبة الدولة وإلى تفكيكها.. **ولايمكن البدء في هذه العملية التاريخية في ظل التحالف الطبقي الحاكم حاليا، في ظل السلطة الحالية**».

وحدد مشروع التقرير الهدف الواقعي في طريق التغيير الشامل «**حصول الاحزاب والقوى المؤمنة بالتغيير الديمقراطي الشامل وتداول السلطة عبر صندوق الانتخابات- بمافي ذلك أحزاب وقوى** اليسار والأحزاب والقوى الليبرالية- على الأغلبية في الانتخابات القادمة.

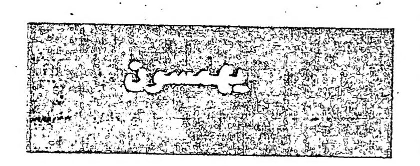
وأكد التقرير تمسك الحزب بالاشتراكية ومفهومه لهذه الاشتراكية.

وقسم مشروع التقرير التيارات الفاعلة في المجتمع المصري في **تيار اليسار** (التجمع الشيوعيون- الناصريون..) **وتيار الليبرالية الاقتصادية والشمولية السياسية** (الحزب الوطني الديمقراطي). **والتيار الليبرالي** (حزب الوفد) **،وتيار الاسلام السياسي أو التيار السياسي** المتستر بالدين (الاخوان المسلمون- الجهاد - الجماعات الاسلامية..)

تتوقع دوائر حزب التجمع، أن يثير مشروع التقرير السياسي والمشاريع الاخرى مناقشات واسعة خلال مؤتمرات المحافظات وفي المؤتمر العام.

وسينتخب المؤتمر العام الأمين العام للحزب ولجنته المركزية، بالاضافة الى إصدار التقارير السياسية والتنظيمة وتقرير صحافة الحزب.

وهناك احتمال أن يطرح على المؤتمر العام تعديل جديد في اللائحة يتناول الاوضاع القيادية.



* **أجهزة أمنية تجري تحريات حول تضخم ثروة إثنين من العاملين في الصحافة بشكل لافت للنظر. يقيم أحدهما في «فيلا» قيل أنها تفوق قصر د. بطرس غالي بما تحتويه من مقتنيات نادرة.**

* مازالت الجهات المسئولة مشغولة في البحث عن حل للمنتجات الحربية التي تم تصنيعها في مصر خصيصا للعراق، وتوقف تصديرها بسبب غزوه للكويت.

* **لم تدخل الخدمة بعد الدبابات الأمريكية التي اشترتها مصر من فائض السلاح الأمريكي المسحوب من أوربا، والتي وصلت منذ أكثر من عام.**

* وزير المالية أكد أنه تم التوصل الى حلول حاسمة في مكافحة التهرب الضريبي. تمسك الوزير بسرية الحلول حفاظا على المراكز الاقتصادية للمتهربين، وحتى لايتخذوا

احتياطات مضادة

* يتم تمرير عدد من مشروعات القوانين والاجراءات فى الأسابيع القليلة القادمة بهدف تدعيم «القطاع الخاص» .. من بينها، قانون الشيك المصرفى، قانون التأجير التمويلى، قانون شركة ضمان مخاطر التصدير، تعديلات قانونى البنوك والنقد الأجنبى. بالاضافة الى إعادة النظر فى التناقضات بين الرسوم الجمركية على المنتجات تامة الصنع والخامات، وأسعار نولون النقل الداخلى من الموانئ الى المصانع ومن المصانع الى المستهلكين.

* اعترف مسئول كبير بأحد محافظات القناة، أن استيلاء كبار المسئولين على شاطئ البحيرات وإغلاقه وحرمان الجمهور العادى منه -فوق أنه عمل غير مشروع- أدى إلى حرمان المحافظة من ربع السياحة الشعبية التى تشكل مصدر رواج هام للمدينة. إقترح المسئول حل المشكلة عن طريق إقامة شاطئ شعبى مفتوح على الضفة الأخرى من القناة.

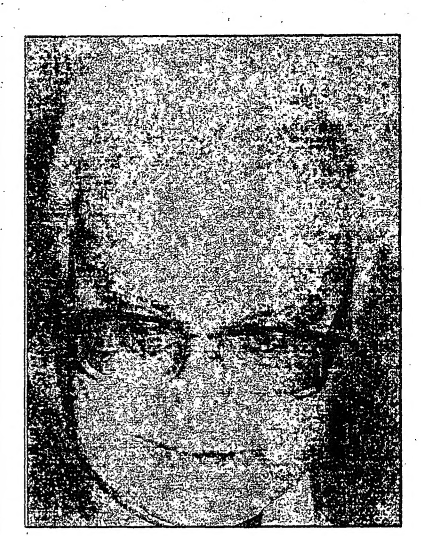
* حسمت هيئة المساحة الخلاف الحاد بين وزارتى الزراعة والرى حول مساحة الأراضى المزروعة فى مصر. أكدت الهيئة أن المساحة تبلغ ٧ر٥ مليون فدان، منها ٣٠٠ ألف فدان زراعة مطرية. كانت وزارة الزراعة تلجأ لتخفيض مساحة الأرض المزروعة لتغطى ضعف إنتاجية الفدان، بينما ترفع وزارة الرى المساحة لتؤكد الاستخدام الرشيد للمياه.

من المتوقع أن يثير اعلان الرقم الذى حددته هيئة المساحة خلافات عديدة.

حوار بين رئيس الوزراء «ورجال الاعمال»!

طالب رجال الأعمال الحكومة بأن تتعظ من سقوط «الامبراطورية السوفيتية» -على حد وصفهم- وأن تطلق العنان للقطاع الخاص والمبادرات الفردية ورد د. عاطف صدقى بأن مصر سبقت المعسكر الاشتراكى فى الاصلاح الاقتصادى بـ ١٥ سنة!! وأضاف ان موجة معاداة القطاع الخاص فى أواخر الخمسينات واوائل الستينات فى مصر لم يكن لها أى مبرر، وكانت تجرى بقوانين غير طبيعية. أكد رئيس الوزراء، انه لاغنى عن القطاع الخاص فى أى ناحية جاء هذا فى اجتماع بين الجانبين خلال الشهر الماضى (ديسمبر) وقد عارض رجال الأعمال التدابير الحكومية لزيادة الموارد





د. عاطف صدقى



د. أسامة الباز

الضريبية، وطالبوا بعدة اعفاءات اضافية مع تخفيض سعر الضريبة كان رجال الأعمال أول من اتصل بوزير المالية، صبيحة يوم اصدار قانون ضريبة المبيعات، وهنأوه على اصدار القانون؟!! وتكشف خلال الاجتماع ان بعض الدول الأوربية وقعت عقوبات، باستخدام التعريفة العقابية على مصدرين مصريين، حاولوا تصدير سلع بأقل من سعرها المعتاد. وقال رئيس الوزراء ان الحكومة تستخدم هذا الأسلوب لمواجهة محاولات اغراق السوق المصرى بسلع رخيصة لضرب الصناعة الوطنية والسيطرة على الاسواق لصالح الاحتكارات ورغم ترقف العمل بالبروتوكول بين مصر والاتحاد السوفيتى بسبب الفوضى الضارية هناك فقد طلب رجال الأعمال السماح لهم بتصدير الباقى من اتفاق ١٩٩١ ويقدر بـ ٢٥٪ من الصفقة المتكافئة، لانهم اشتروا بالفعل الخامات اللازمة للانتاج. الطريف ان بعض رجال الأعمال طالبوا بالعودة الى نظام الكوتة فى الاستيراد فقال لهم رئيس الوزراء: انتم اللى طلبتم التحرير فاتحملوا المنافسة!. وقال ان الهيئات الدولية والغرب، ترفض نظام وضع القيود الادارية على التجارة الخارجية، ونحن مرقعين على اتفاقيات التعريفة والتجارة ولابد أن نلتزم بها.

من يشغل منصب د. غالى

إستبعدت الدوائر السياسية أن يصدر الرئيس مبارك قرارا بتعيين وزير دوله للعلاقات الخارجيه، والأكتفاء فى المرحلة الحاليه بتعيين وزير لشئون الهجره بعد

المتحدة. بينما حجت مصادر أخرى أن يصدر قرار بتعين د. أسامة الباز مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية فى منصب وزارى قريب من منصب د. غالى وإنما يتم إسناد شئون الهجره له، وان كان الرئيس يرجع تعين أحد الأقباط فى هذا المنصب. الصوره لم تتضح بعد ومازالت الترشيحات مستمرة.

الأعوام الأولى من الخطة الخمسية تشهد العمل بالضريبة الموحدة والغاء قوائم الخط الاستيرادى وتوحيد قوانين الاستثمار- واراعى العام

أصدر وزير الماليه تعليمات لمصلحة الضرائب بإنهاء المحاسبه الضريبيه بالنظام الحالى فى موعد غايته مارس المقبل، إستعدادا لتطبيق الضريبة الموحدة من يوليو المقبل والتى سيسرى تطبقها من العام المالى ١٩٩٣/٩٩٢.

تأتى هذه الخطوة ضمن المؤشرات التى يجرى وضعها للخطة الخمسية ١٩٩٢/١٩٩٣/١٩٩٧/١٩٩٨ والتى تتضمن توحيد قوانين الاستثمار فى قانون واحد تبدأ بتوحيد القانون ١٥٩ «الشركات المساهمه» و ٢٣ «قانون الاستثمار» فى قانون واحد خلال العام الحالى المقبل، ثم دمج القانون الجديد فى قانون قطاع الأعمال العام «٢٣٠». وتشير المصادر أن العام المالى الجديد سيشهد أيضا تحرير النظم الجمركية بالغاء قوائم خط الاستيراد، وإتباع فرص

والغاء القائمة السلبيه المحظور على القطاع الخاص الاستثمار فيها بشروط، وستترك المنافسه حرة بين القطاع العام «الشركات القابضة وتوابعها» والقطاع الخاص والاستثمارى.

تشديد عقوبة الشيك بدون رصيد

صرح المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل المصرى أن مجلس الشعب سيناقش خلال دورته الحالية مشروع قانون جديد لإصدار الشيك بدون رصيد. ويجرى حاليا مراجعة القانون بمجلس الدولة من الناحية القانونية، وبعد ذلك سيتم تقديمهلمجلس الشعب لإقراره.

يتضمن القانون الجديدة عقوبة السجن لمدة ٥-١٠ سنوات والغرامة من ٥-١٠ ألاف جنيه وبنفس قيمة الشيك الذى يتعدى هذه الغرامة. وكانت العقوبة فى القانون الحالى لاتتعدى ٣ شهور و٥٠ جنيها غرامة.

الجدير بالذكر أن ظاهرة إصدار الشيكات بدون رصيد زادت فى العامين الأخيرين، حيث بلغ عدد القضايا المنظورة فى هذا الخصوص ٢٣٠٠ قضية، أخرها شيك- فساد بينه وكيل المشترين فى صفقة الريان. وشيك صادر عن شركة الهدى مصر لتوظيف الأموال.

مدير ادارة فلسطين بالجامعة العربى قضية الشعب الفلسطينى فى حاجة لتضامن عربى أوسع

طالب د. محمد الفرا مدير الشئون الفلسطينية بجامعة الدول العربية بضرورة وجود تضامن عربى واسع النطاق من أجل هذه تحتيق المطالب الشرعية للشعب الفلسطينى- ولمواجهة التحديات التى تواجه تحقيق هذا الهدف من جانب اسرائيل خاصة بعد موافقة الأمم المتحدة على الغاء قرارها السابق بمساواة الصهيونية بالعنصرية.

وقال د. الفرا أن القضية الفلسطينية تحتاج فى المرحله الراهنة لتكاتف كل القوى العربيه على المستويات السياسية، والدبلوماسية والاعلامية، خصوصا أن إسرائيل تحاول إختلاف كافة الوسائل لتعطيل سير مباحثات السلام وفرض شروطها، وأن التضامن العربى سيكشف كل هذه المحاولات.

الجامعة الأهلية

عود على بدء

د. عبد العظيم أنيس

عادت من جديد الاصوات العالية الداعية إلى إنشاء الجامعة الاهلية، وتصدى لقيادة هذه الدعوة الاستاذ **مصطفى أمين** ووزير الاسكان **حسب الله الكفراوي**. وكتب الاستاذ زكريا نيل فى صحيفة الاهرام يبارك هذه الدعوة ويذكر القراء بأن تلك الدعوة بدأت أيام الرئيس السادات. لكن **«الماركسيين والناصرين»** فى رأيه تولوا القضاء على هذه الدعوة بحجة أنها منافية لمبدأ تكافؤ القرص..

والحق أنه لا الماركسيين ولا الناصرين كان لهم- إبان حكم السادات- هذا النفوذ الذى يمكنهم من القضاء على هذه الدعوة لو لم يجد مرفقهم تأييدا واسعا من جانب الرأى العام المصرى من ناحية. ولو لم تكن أجهزة السادات الادارية أعجز من أن توفر لمثل هذه الجامعة الخاصة فرص النجاح من ناحية أخرى..

واذا كانت هذه الدعوة قد ماتت بالسكتة القلبية فى عهد السادات فما الذى يعيدها إلى الحياة مرة أخرى هذه الأيام؟

السبب المباشر فى رأيى يعود الى **الاجراءات التى اتخذتها الدولة مؤخرا بعد ذيوع فضيحة تحويلات الطلبة من أبناء الموسرين من الجامعات الاجنبية الى الجامعات** المصرية- خصوصا كليات الطب والهندسة- فى العام الماضى، تلك الفضيحة التى تواطأ على إخفائها عن الرأى العام بعض رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ولابد أن وزير التعليم آنذاك كان على علم بتلك المهزلة حتى وإن لم يكن يدرك التفاصيل.

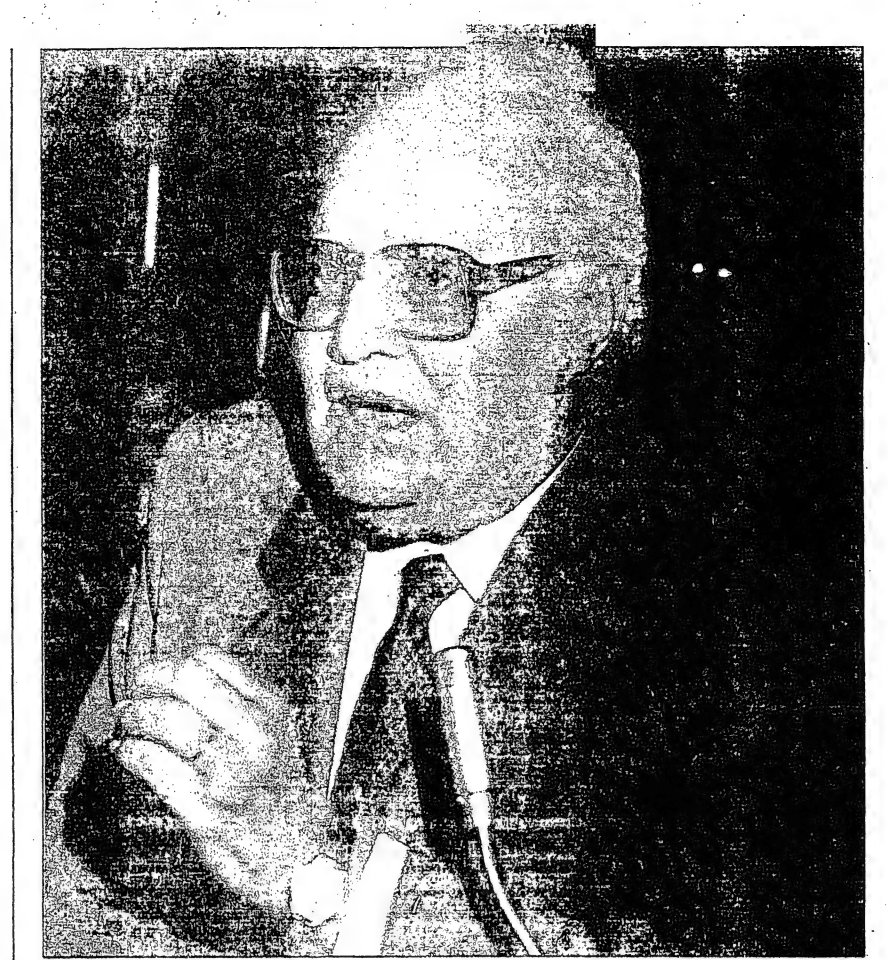
والقصة تتلخص فى أن بعض أبناء القادرين والنافذين فى أجهزة الدولة وأساتذة كليات الطب والهندسة لايحصلون فى امتحان الثانوية العامة على مجموع يؤهلهم لدخول الكليات «الممتازة» فى جامعاتنا، تلك الكليات التى تفتح للأبناء الباب للصعود فى أجهزة الدولة والاعلام وقطاعات الانتاج أو تؤهلهم لوراثة عيادات آبائهم أو مكاتبهم الهندسية التى تدر الملايين من الارباح. وبدلا من أن يقتنع هؤلاء الآباء، بإرسال ابنائهم الى معاهد التدريب كما يفعل أبناء الفقراء والمتوسطين فإنهم يرسلونهم الى **جامعات رومانيا والمجر ويوغسلافيا**.. الخ.

وفى هذه الجامعات كان من السهل على من يملك الدولار بوفرة الحصول على رخصة النجاح بعد عام يقضيه هناك دون جهد أكاديمى حقيقى، ثم يقوم والده بتحويله الى الكلية «الممتازة» المناظرة فى إحدى الجامعات المصرية. ولقد اتضح أن معظم هذه التحولات- لاكلها- كانت تتعلق بكليات الطب.

وهكذا استطاع بعض أبناء أساتذة الطب مثلا من الحاصلين على ٥٠٪ فى امتحان الثانوية العامة المصرية دخول كليات الطب بعد سنة قضوها فى الخارج حيث كانت جيوبهم فيها مملوءة بالدولارات، بل لقد اتضح أن بعضهم فى السنوات الأخيرة لم يذهب أصلا إلى تلك الجامعات فى أوروبا الشرقية، مع ذلك فقد حصلوا على شهادات بأنهم قضوا سنة فى تلك الجامعات وأنهم نجحوا فى امتحاناتها، بل لقد اتضح ايضا أن بعض الطلبة الذين لم يحصلوا أصلا على شهادة الثانوية العامة المصرية، أو حصلوا عليها «شعبة أدبى» استطاعوا أن يدخلوا كليات الطب!!

ولقد تواطأ فى هذه الجريمة بعض عمداء الكليات ورؤساء الجامعات تحت ضغوط مختلفة وبحجة حاجة الكلية الى الاموال التى أخذت من هؤلاء الطلاب مقابل قبولهم، ونجحوا بشكل أو بآخر فى إخفاء رائحة هذه الجريمة بعض الوقت. لكن ماأذاع الفضيحة فى نهاية الأمر هو أن هذا التحويل «السرى» لم يطبق على كل أبناء النافذين أو الذين تصوروا أنهم كذلك فبادروا إلى الشكوى فى الصحف مطالبين بالمعاملة- بالمثل.

وعندما انفجرت فضيحة التحويلات تلك- ومعظمها بالمناسبة تم فى عهد د. فتحى سرور أصيب الرأى العام بالصدمة والاحباط ضمن مايصيبه من صدمات متوالية. لكن هذه الصدمة كانت واسعة النطاق لأنها تمس مصالح أقسام واسعة لا من انطبقات الشعبية فقط وإنما العديد من أبناء الطبقة الوسطى وربما بعض الشرائح فوقها كذلك، وفى هذا المناخ صدر قرار جمهورى يمنع منعا باتا هذه التحويلات من الجامعات الأجنبية الى الجامعات المصرية، وهو إجراء غير عادى، فليس هذا قرارا وزاريا صادرا عن الوزير، ولاهو قرار من المجلس الأعلى للجامعات يمكن تعديله بقرار آخر بعد أن تهدأ الضجة وإنما هو قرار لايلغيه إلا قرار جمهورى من رئيس الجمهورية نفسه. ليس هذا فقط بل لقد طبق القرار على الذين قبلوا فى الكليات المناظرة فى العام الماضى فحرموا من الامتحانات أو آخرجوا من الدروس مما أدى



عاطف صدقى

إلى لجوئهم الى مجلس الدولة.

هذا هو السبب المباشر الحقيقى لعودة الدعوة الى الجامعة الخاصة من جديد. لكن لا أحد يريد أن يقول هذا صراحة، وإنما يغلفون دعوتهم تلك بالحديث العالى بأن جامعاتنا الحكومية قد ساءت أحوالها وأننا فى حاجة الى الاهتمام بتخصصات جديدة مثل تخصصات الكومبيوتر والهندسة الوراثية.. الخ وكأنهم لايعلمون أن معظم هذه التخصصات موجود فى جامعاتنا وأنه إذا كانت دراسات وبحوث تلك التخصصات فى حاجة الى تدعيم، أو حتى إنشاء جديد... فان الشئ المحتمل أن تدفع تبرعات الاثرياء والقادرين عندنا الى تلك الاقسام الموجودة فى جامعاتنا لدعمها، وإذا كان ثمة خوف من أن تذهب تلك الاموال لغير ماخصصت له فإن حل هذا بسيط وهو إجراء تعاقد مع الجامعة أو القسم المختص تتم بمقتضاه الرقابة على صرف هذه الأموال.

والحقيقة أن [illegible] حاد فى تمويل البحوث وفى وضع المختبات على نطاق الجامعة أو الكلية كما تعانى من نقص المدرجات للتدريس خصوصا فى كليات الاعداد الكبيرة مثل كلية التجارة أو الحقوق. ولقد وصل الأمر إلى أن عدد طلاب الدراسات العليا فى جامعة القاهرة مثلا يزيد على أربعين ألف!

فهل هذا معقول؟ إن ثمة حاجة الى مراجعة هذا الوضع بسلسلة من الاجراءات. مثل تقسيم كل جامعة كبيرة إلى عدد من الجامعات الأصغر الأكثر تخصصا، ومثل إنشاء كلية للدراسات العامة فى جامعة القاهرة أو عين شمس أو الاسكندرية وتركيز قضية البحوث فى تلك الكلية.

وليس من عقبة لتنفيذ كل هذا وإصلاح أحوال جامعاتنا الحكومية إلا عقبة المال. فهل يتقدم هؤلاء الاثرياء بأموالهم **لمساندة هذه المشاريع الاكاديمية الهامة؟**

أغلب الظن أنهم لن يفعلوا لأنهم [illegible] العاجزين عن الحصول على مجموع مناسب فى الثانوية العامة. ومن هنا حماسهم لدعوة الجامعة الخاصة. رغم تغليف هذه الدعوة بالحديث الحماسى عن الحاجة إلى تخصصات جديدة وأهمية وجود تنافس بين جامعاتنا الحكومية والجامعة الاهلية.. الى آخر هذا الكلام المعاد.

والحقيقة أننا إذا ناقشنا قضية الجامعة الخاصة هذه بعيدا حتى عن قضية تكافؤ الفرص والدستور وديمقراطية التعليم فإننا لن نستطيع أن نجد فى ظروف مصر الحالية لهذه الجامعة أى فرصة فى نجاح حقيقى كجامعة جادة ذات تخصصات تشتد الحاجة إليها. ويكفى أن نلقى نظرة على مشروع خاص أكثر تواضعا جرى إنشاؤه منذ سنوات، وأعنى **معهد التكنولوجيا** فى العاشر من رمضان، حيث يدفع الطالب مابين ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ جنيه مصرى سنويا كمصروفات. من الواضح طبعا من هذه المصروفات أن هذا المعهد هو لأبناء الموسرين وأن مايقوله الاستاذ زكريا نيل من أنه لايريد أن تكون الجامعة الخاصة لأبناء الموسرين، هو مجرد دخان فى الهواء. ومع ذلك فهذا المعهد يعتمد اعتمادا شبه كامل على أساتذة كليات الهندسة والتكنولوجيا فى جامعات القاهرة وعين شمس واسكندرية. وقد ثارت منذ سنوات أمام مجلس كلية الهندسة فى جامعة القاهرة قضية الاستاذ الذى أراد الكفراوى ندبه عميدا لهذا المعهد. ولم يوافق مجلس الكلية آنذاك على ذلك الانتداب لاعتبارات تتعلق بمستوى الدراسة فى هذا المعهد وإمكانية التحاق خريجيه بنقابة المهندسين.

إن هذه الحقائق تشير إلى أن هذه الجامعة الخاصة سوف تعتمد على الأرجح على أساتذة الجامعات الحكومية فى التدريس والبحوث خصوصا أن الأغراء المالى كبير، وسوف نتوقع أن يحدث تنافس كبير بين أساتذة الجامعات الحكومية على الانتدابات فى تلك الجامعة الجديدة، وربما يوافق بعضهم على الاستقالة من جامعاتهم والتفرغ للجامعة الخاصة تحت ضغط الاغراء المالى. ومعنى هذا أن الجامعة الجديدة سوف تؤدى إلى مزيد من الاضعاف لجامعاتنا الحالية، وأنها فى حقيقة الأمر سوف تتطفل على ماهو موجود فى جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية خصوصا.

أما الأمر الثانى المتوقع أيضا فهو أن تتطفل تلك الجامعة الخاصة- خصوصا فى سنواتها الأولى- على مبانى جامعاتنا الحالية. فإذا بدأ تنفيذ المشروع من العام القادم مثلا فأين هى المبانى والمعامل



حسب الله الكفراوى

والمكتبات اللازمة؟ وهل يتصور عاقل أن المبالغ التى تجمع حاليا تكفى لإنشاء جامعة جادة حقا؟ إن التقديرات الأولية تشير الى الحاجة كبداية فى مثل هذا المشروع إلى ٥٠٠ مليون دولار للمبانى والمعامل، أى اكثر من ألف وخمسمائة مليون جنيه.. ونحن نشك كثيرا فى أن يتم جمع هذا المبلغ. والأرجح هو اللجوء إلى الدولة للمساعدة أو ربما كان الخوف من هذا هو السبب فيما قاله رئيس الوزراء د. **عاطف صدقى** من أن الحكومة لاعلاقة لها البتة بهذا المشروع، ولاتتحمل أى مسئولية فيه.



د. فتحى سرور

وإذا حدث هذا، أعنى لجوء أصحاب المشروع إلى الحكومة للدعم المالى فسوف يعنى هذا الاقتطاع من الدعم الذى يمكن أن تعطيه الحكومة لجامعاتها لحساب هذه الجامعة الخاصة، خصوصا على ضوء التزام الحكومة أمام صندوق النقد الدولى بتجميد ميزانية الخدمات أو تخفيضها . وإذا حدث هذا فمعنى ذلك أن جامعاتنا الحكومية سوف تسوء أحوالها أكثر مما هى سيئة حاليا.

ويبقى أخيرا مناقشة حجة هؤلاء الذين يشيرون إلى **«نجاح الجامعة الامريكية فى القاهرة»** كجامعة خاصة لتبرير إمكانيات نجاح المشروع الجديد. هنا نود أولا أن نشير إلى أن الجامعة الأمريكية فى القاهرة هى جامعة أبناء الموسرين من المصريين، ويكفى أن تعرف قيمة المصروفات التى يدفعها الطالب حتى تدرك هذا، وهى ثانيا فى الغالب جامعة أبناء النافذين فى جهاز الدولة فى مصر، وتلك ظاهرة لها نتائجها الخطيرة.

ولكنها هى ايضا تعتمد على دولة كبيرة جدا هى الولايات المتحدة وماوراء ذلك من جامعات أمريكية فى القاهرة. ومع ذلك فالجامعة الامريكية تاريخيا كانت جامعة الدراسات النظرية، وهى دراسات لسنا فى أشد الحاجة اليها خصوصا أن البطالة فى خريجى هذه الدراسات متفاقمة كما يعلم الجميع. ورغم هذا فالجامعة الامريكية قد عانت فى السنوات الماضية من حاجتها إلى التمويل بدليل لجوئها إلى مطالبة خريجيها من الاثرياء العرب بالتبرع بمبالغ كبيرة لدعم أنشطتها..

إن الجامعة الأمريكية هى تاريخيا مشروع ثقافى وسياسى فى نفس الوقت تماما مثل مشروع جامعة بيروت العربية. وفرع جامعة القاهرة فى الخرطوم، وهذا الجانب لاينبغى أن يخفى علينا عند عقد المقارنات.

إننا ندعو هؤلاء المتحمسين لمشروع الجامعة الخاصة الى مراجعة تفكيرهم على ضوء الحقائق التى ذكرناها، وإذا كان هناك حقا حماس من جانب القادرين على دعم التعليم فى مصر فهناك مجال كبير أمامهم لدعم الجامعات الحكومية الحالية، بل هناك مجال واسع للتبرع لبناء مدرسة ابتدائية أو إعدادية أو ثانوية جديدة.

وما أكثر مدراسنا الآيلة للسقوط، أو التى ليس بها مقاعد أو ليس بها مياه نقية للشرب، أو ليس بها دورات مياه...!!

عن حرب الخليج.. وماكيافيللي.. والكفاءة الإسرائيلية!

د. جلال أمين

منذ ثلاثة شهور نشرت صحيفة بريطانية (الجارديان ٩١/٩/١٣) بعض التفاصيل عن حرب الخليج، لم تكن قد أذيعت من قبل، ثم أذاعها بعض المسئولين فى الجيش الأمريكى ونقلتها عنهم الصحيفة البريطانية، جاء فى الخبر أن القوات الأمريكية عندما دخلت أرض الكويت فى مطلع هذا العام. وجدت فى مواجهتها خنادق عراقية على امتداد سبعين ميلا، امتلأت بالاف من الجنود العراقيين الذين قبعوا فيها بأسلحتهم استعدادا. لإطلاق النار. فاستخدم الأمريكيون دبابات ركبت عليها معدات لتقليب الأرض. قاموا بها بردم هذه الخنادق على من فيها، أى **بدفن الجنود العراقيين أحياء فى خنادقهم**. وقد قدر المسئولون الأمريكيون، الذين أدلوا بهذه التصريحات، عدد العراقيين الذين كانوا يحتلون الخنادق بنحو ثمانية آلاف. نلم ألفان منهم أنفسهم، ومن ثم قدر **عدد المدفونين أحياء بنحو ستة آلاف جندى عراقى**، اذ أنه بانتهاء هذه العملية لم يبق جندى عراقى واحد، ممن كانوا فى الخنادق، على قيد الحياة.

قال أحد الضباط الذين شاهدوا هذه العملية: «لم يكن هناك ماتراه غير **أذرعة وأيادى الجنود العراقيين الممتدة من أكوام التراب الذى ردمت به** الخنادق».

ودافع أحد المسئولين فى الجيش الأمريكى عن هذه العملية بقولة: «إنى أعرف أن دفن الناس أحياء بهذه الصورة قد يبدو أمرا يدعو الى الاشمئزاز، ولكن الأمر كان سيصبح أكثر مدعاة للاشمئزاز لو كنا قد جعلنا قواتنا تنزل لمقاتلة العراقيين فى خنادقهم وتجهز عليهم فردا فردا بسونكى البنادق».. ثم أضاف قائلا: «إن الهدف من القتال هو أن تلحق الهزيمة بالعدو، بكل ماتملكه من قوة وسلاح، وذلك أن تستخدم فى ذلك كل قطعة، تملكها من السلاح والعتاد. وأنا لست على استعداد للتضحية بحياة جنودى».

الأمر كما ترى ينطوى على قضية أخلاقية، على أكبر قدر من الأهمية. هل هذا العمل البالغ البشاعة يمكن أن يكون مبررا أخلاقيا؟

مرت بضعة أسابيع على قراءتى لهذا الخبر، ثم قادتنى واجبات التدريس بالجامعة إلى إعادة قراءة كتاب «الأمير» لماكيافيللى وهو كتاب كنت منذ قرأته لاول مرة أعتبره كتابا بالغ الأهمية، لنفس السبب الذى تعتبر من أجله قصة دفن الجنود العراقيين أحياء بالغة الأهمية، اذ أن الكتاب ملئ بقصص من هذا النوع، يدافع فيها ماكيافيللى عن سلوك من نوع دفن العراقيين أحياء. لأنه ليس إلا أكثر الوسائل «كفاءة» فى تحقيق هدف يعتبره ماكيافيللى مبررا ومشروعا.

لفت نظرى هذه المرة، كما لفت نظرى فى أول مرة قرأت فيها الكتاب. ماكتبه كاتب المقدمة عن ماكيافيللى. إذ وصفه بهذه

حسنى مبارك



شامير

العبارة البعيدة المغزى: «إن ماكيافيللى هو أول رجل عصرى» the first modern man

قلت لنفسى «هو كذلك بلا أدنى شك- أليست قصة دفن العراقيين أحياء هى من نفس نوع قصص ماكيافيللى؟ أوليس دفاع المسئول الأمريكى عن هذا التصرف هو بالضبط من نفس نوع دفاع ماكيافيللى عن أبطاله؟

ولكن اعتقادى بأن ماكيافيللى هو بالفعل «أول رجل عصرى».. لم يحل المشكلة الأخلاقية، فإذا كانت القصة تبدو لى بهذا القدر من البشاعة، واذا كان التصرف يبدو لى مرفوضا رفضا قاطعا. فما هى حجتى فى ذلك؟ ماهو ردى على المسئول الأمريكى الذى قال إنه «اذا كان الهدف هو الانتصار فى الحرب فكل وسيلة تعتبر مشروعة، وكل عتاد وكل سلاح يمكن أستخدامه؟ وهو قول لايختلف فى مضمونة عن قول ماكيانيللى إن الغاية تبرر الوسيلة.

قلت لنفس: إن هذا ليس صحيحا، الغاية لاتبرر الوسيلة، وجريرة «الرجل العصرى» أو «العصر الحديث»، الذى جاء ماكيافيللى لتدشينه، قد لاتكون شيئا غير هذا: إن هذا العصر الحديث قد أنهى ألف سنه، سميت بالعصور المظلمة، لمجرد أنها رفضت الفصل بين الأخلاق والسياسة أو بين الأخلاق والاقتصاد. حتى انتهى هذا العصر الحديث بتثبيت فلسفة فى الأخلاق مبنية على المصلحة (utilit) تلك الفلسفة التى رفع لواءها البريطانيان بنثام (bentham) وجون ستيورات ميل (J.S.MILL) لست على ثقة على الإطلاق بأن تأسيس الأخلاق على مبدأ المصلحة كان خطوة الى الأمام فى الفكر الإنسانى، ولست على ثقة على الإطلاق بأن حكمنا على سلوك انسانى ما، بأنه أخلاقى أو غير أخلاقى، لابد أن يكون أساسه نتائج هذا السلوك واثاره، بل أميل الى الاعتقاد إلى أنه قد يكون الأقرب إلى الصحة القول بأن عملا مايعتبر أخلاقيا أو غير أخلاقى بناء على «صفات ذاتية فيه» تماما كالحكم فى ميدان الجماليات، يجب أن يبنى على صفات العمل الفنى الذاتية. ربما كان الصواب إذن هو القول بأن الحكم الأخلاقى هو من فصيلة الأحكام الجمالية. يجب أن يكون منبت الصلة عن إعتبار المصلحة، إذ ربما كان الأمر فى الأحكام الجمالية. أقرب الى الاستجابة البيولوجية لدى الأنسان منه الى التفكير العقلانى. إذا كان هذا صحيحا، فإن مجرد اشمئزازنا من تصرف القوات الأمريكية مع الجنود العراقيين يكون هو فى حد ذاته مؤشرا كافيا على الحكم على هذا التصرف بأنه تصرف غير أخلاقى.

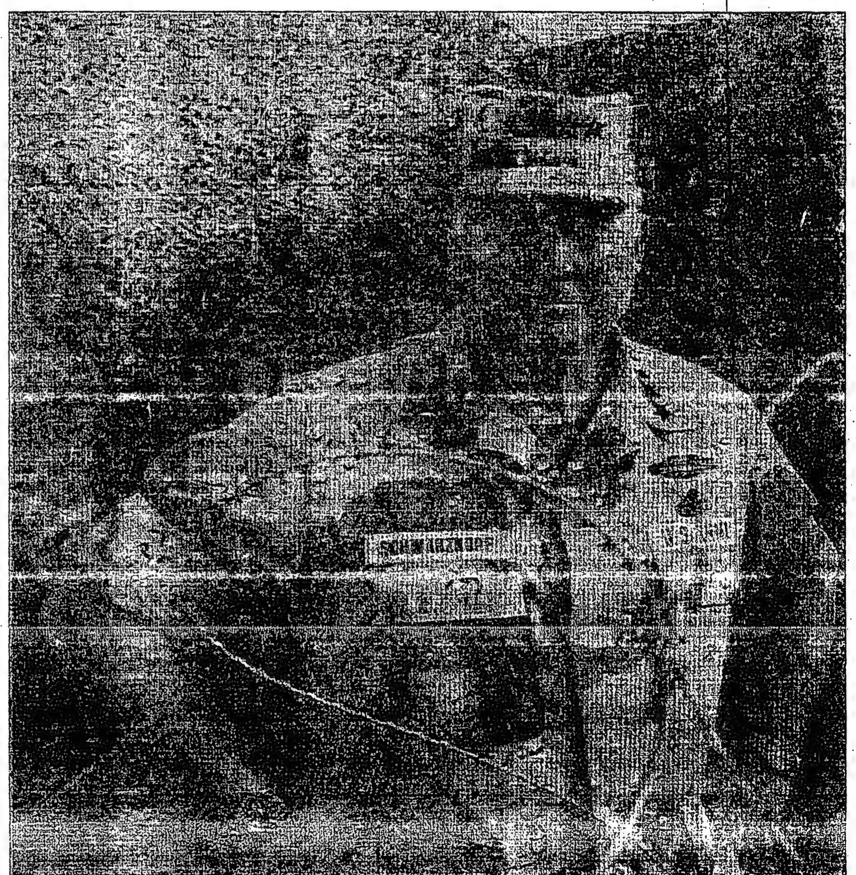
***

بعد بضعة أسابيع أخرى فوجئت بعبارات قالها الرئيس مبارك فى كلمته اثناء الاحتفال بالعيد المئوى لكلية دار العلوم. وتتعلق بكفاءة اليهود. إذ أشار الرئيس إلى أن «**أربعة مليون شخص فى اسرائيل مغلبين ١٧٠ مليون عربى) وأن «العالم الفنى كله فى إيدين اليهود لأنهم ناصحين**».

كان هذا الحديث يساق بمناسبة مباحثات السلام التى بدأت فى مدريد، ومغزاه بالطبع أن الأفضل للعرب أن يعترفوا بتفوق الأسرائيليين عليهم وأن يتصرفوا على هذا الأساس (**ويلاحظ أن هذه النغمة قد أصبحت تتكرر مؤخرا بطريقة تثير الشك فيما اذا كانت هناك خطة موضوعة لإشاعة هذا النوع من التفكير**). مرة أخرى تذكرت ماكيافيللى. وسلوك الأمريكيين خلال حرب الخليج: هاهى الإشارة من جديد بالبراعة «والنصاحة» فى تنفيذ مخطط شرير. ليس المهم بشاعة العمل هكذا يقال لنا ولكن المهم البراعة والكفاءه فى تنفيذه.. فلتغض البصر عن أخلاقيات السلوك، ولتركز البصر على ماإذا كان القائم قد نفذه بكفاءه. ليس المهم من الذى سلب الأرض ومن الذى سلبت منه الارض، المهم من الذى يزرعها بكفاءة ليس المهم من الذى اعتدى على من فى صبرا وشاتيلا، المهم من الذى معه «أموال العالم الفنى كله». قد «يبدو» لك تصرف الاسرائيليين لأول وهلة «داعيا إلى الإشمئزاز»، على حد تعبير المسئول الأمريكى وهو يصف «دفن العراقيين أحياء». ولكن بالتمعن فى الأمر وتقليب الأمر على وجوهه وتحكيم العقل فى الموضوع، سوف يتضح لك أن الأمر لايعدو أن يكون كفاءة ونصاحة منقطعتى النظير!

قلت لنفسى: «قد يكون ماكيا فيللى هو أول انسان عصرى. فدعنا نأمل أن يكون الاسرائيليون هم آخر هذا النوع من الناس».

شوارتزكوف



مستقبل اليسار فى مصر





●التنمية المستقلة/●الوحدة العربية/● الاشتراكية

●الجبهة/ ● النقد الذاتى/● الموقف من الحكم

●تيارات الاسلام السياسى

فى العدد الماضى نشرنا الجزء الأول من الحوار الذى شارك فيه ٨ من مفكرى وساسة اليسار المصرى حول «الانهيار السوفيتى وانعكاساته على حركة التحرر العربى. وتركز هذا الجزء عمليا حول البيريسترويكا».. والديمقراطية.. والماركسية، وماذا جرى فى الاتحاد السوفيتى، مع اشارات سريعة حول انعكاسات هذا الحدث على العالم الثالث وفى مصر.

وفى هذه الحلقة الثانية والأخيرة، انصب الحوار حول «مستقبل حركة اليسار فى مصر. وشارك فيها كل من

- د. ابراهيم سعد الدين
- د. رفعت السعيد
- د. عبد العظيم أنيس
- أ. عبد الغفار شكر
- أ. فريدة النقاش
- د. فوزى منصور
- أ. محمود العالم
- أ. نبيل الهلالى

وتولى ادارة الندوة عبد الغفار شكر.. الذى طرح فى البداية محاور ثلاثة للنقاش.

سجل الندوة:
عماد فؤاد

عبد الغفار شكر:

شهد العالم تغييرات واسعة فى السنوات الخمس الأخيرة كان لها أكبر الأثر فى علاقات القوى على المستوى الدولى، يأتى فى مقدمة هذه التغييرات الأزمة العميقة التى يعانى منها الاتحاد السوفييتى وانهيار نظم الحكم فى شرق أوروبا وتفكك الروابط السياسية والاقتصادية والعسكرية التى كانت تجمعها مع الاتحاد السوفييتى، وماترتب على هذا كله من انتهاء المجابهة العالمية بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية والدول الرأسمالية المتطورة، بالتأثير الأكبر على العلاقات الدولية الخاصة بعد أن توقف الاتحاد السوفييتى عن تقديم المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية لدول العالم الثالث التى كانت تسعى لحماية استقلالها الوطنى.

ولقد كانت مصر نموذجا لدول العالم الثالث التى استفادت كثيرا من مناخ الحرب الباردة والمواجهة بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى فحصلت على مساندة سوفيتية فعالة لدعم نضالها التحررى وحماية استقلالها الوطنى. ففى عهد جمال عبد الناصر قدم الاتحاد السوفييتى مساندته السياسية الكاملة لنضال مصر التحررى وتصديها لمحاولات الهيمنة الأمريكية فى الوطن العربى، كما قدم مساعدات عسكرية هائلة مكنت مصر من بناء قوات مسلحة عصرية مزودة بأحدث الأسلحة، هذا بالاضافة الى المساعدات الاقتصادية والفنية لتنفيذ خطط التنمية التى تهدف الى بناء قاعدة صناعية متطورة وتوفير الخبراء اللازمين لبناء وتشغيل المشروعات والمصانع الجديدة وتدريب الكوادر المصرية وتزويدها بالخبرات العلمية والفنية التى تمكنها من ادارة هذه المؤسسات وقد نجحت مصر بفضل هذه المساندة فى انتهاج طريق التنمية المستقلة ووضع أسس جديدة لتوزيع الدخل القومى تضمن العدالة الاجتماعية والتوسع فى الخدمات المجانية ودعم الطبقات الكادحة.

وعلى أرضية هذه التحولات الاقتصادية الاجتماعية انتعش اليسار المصرى ولعب دورا بارزا ومتزايد التأثير فى الحياة السياسية، واتسعت قاعدته الاجتماعية، وتعددت المنابر التى يخاطب منها الشعب المصرى سواء كانت منابر ثقافية أو اعلامية أو سياسية. ونتيجة لذلك توفر **لليسار المصرى امكانية الاعتماد على قواه الذاتية فى لعب دور سياسى مستقل مع بداية السبعينيات هذا بالرغم من مناصبة الحكم العداء لليسار طوال السبعينيات والثمانينيات**، ويتجسد هذا الوضع بوضوح فى قيام تنظيمات سياسية مستقلة لليسار المصرى شرعية ومحجوبة عن الشرعية استطاعت أن تحافظ على وجودها وعلى نشاطها بالرغم من التربص بها.

والسؤال المطروح الآن وبالحاح: إلى أى حد تؤثر هذه المتغيرات الدولية على مستقبل حركة اليسار فى مصر؟ وبعبارة صريحة: **هل لليسار المصرى مستقبل؟ وماهى آفاق هذا المستقبل؟**

تتطلب الاجابة على السؤال مناقشة ثلاث قضايا أساسية:

أولا: هل هناك امكانية فى مصر- فى ظل الظروف الدولية الجديدة- للاختيار بين عدة بدائل للتنمية؟ هل مازال بالامكان استئناف طريق التنمية المستقلة أم أنه لم يعد هناك بديل لانتهاج طريق التنمية الرأسمالية؟ وفى هذه الحالة ماذا عن الهدف الذى يسعى اليه اليسار المصرى ويعتبر مبرر وجوده، وهو بناء الاشتراكية فى مصر؟

ثانيا: واذا لم تكن مهمة بناء الاشتراكية مطروحه للمرحلة الحالية من تطور المجتمع المصرى فما هو دور اليسار اذن؟ ماهى بالضبط المهام التى تبرر وجوده، والتى تميزه عن غيره من القوى السياسية وخاصة الليبرالية.

ثالثا: اذا كانت سياسة التنمية المستقلة ومواجهة الاستعمار فى الستينيات قد هيأت الأرضية المناسبة لنمو وانتعاش اليسار المصرى فهل تؤدى سياسة الانفتاح إلى العكس أي إلى ذبول اليسار وانكماشه، وماهى القاعدة الاجتماعية التى يستند إليها فى نضاله القادم.؟ وهل هو قادر بأوضاعه الذاتية الحالية على القيام بدوره المنشود؟ وماهى الشروط الواجب توافرها فى فكر اليسار ورؤيته السياسية وبنيته التنظيمية ونضاله الجماهيرى ليكون قادرا على التحول بالفعل إلى تيار جماهيرى قادر على التأثير الفعال فى الحياة السياسية المصرية؟

الاشتراكية.. والوحدة العربية

-د. عبد العظيم أنيس:

أنا فى تقديرى إن مستقبل اليسار يتوقف على عدة أبعاد وليس بعداً واحداً فقط، وطبعاً موضوع التنمية هو بعد أساسى ورئيسى فى هذا الموضوع لكن مستقبل اليسار فى مصر يتوقف على عدة أبعاد أيضاً. منها.

١- تقديم موقف نقدى صحيح لممارسات وأفكار الماضى والقدرة على الإعتراف بالأخطاء من جانب اليسار المصرى.

والقضية هنا ليست شخص معين فيقول أنا عملت كذا وقلت كذا وكان رأيى كذا.. ولاحتى قضية تنظيم من التنظيمات اليسارية وحده. لا اليسار ككل اذا كنا نتكلم عن اليسار بتنظيماته المختلفة فى مصر. الحزب الشيوعى حزب العمال الشيوعى.. الخ كل هذا كان يساراً وكله كانت له ممارسات ومجموعة من الافكار. **لكى يكون لنا مصداقية فى المستقبل فلابد أن يكون لنا موقف واضح من ماضينا ومن أخطائنا فى الماضى.**

وأنا أعتبر هذه نقطة أساسية فى المناقشات.

طبعاً ينبغى هنا أن نتذكر أن الأحزاب الشيوعية الآخرى ومنها الأحزاب الشيوعية الأوربية كان لها موقف نقدى محدد من الممارسات

التى كانت موجودة فى الاتحاد السوفييتى والإجراءات التى اتخذت فى مشكلات كثيرة مثل تشيكوسلوفاكيا. افغانستان قضية ديكتاتورية البروليتاريا. إلى غيرها من المشكلات.

أى إنه كان يوجد أحزاب شيوعية أوربية أخذت موقفاً نقدياً مما هو حادث فى الماضى وفيه ماركسيين بما فى ذلك ماركسيين عرب أخذوا هذا الموقف النقدى من موضوع بناء الاشتراكية والاتحاد السوفييتى قبل الإنهيارات الحالية.

وأنا أتكلم عن اليسار فى داخل مصر.

ينبغى أن يأخذ موقف تحليلى نقدى صحيح لأخطائه وعلى وجه التحديد:

-موقفه من قضية قيادة الحركة الشيوعية ومن الاتحاد السوفييتى..و...و..الخ

-موقفه من قضية التحالفات فى الداخل.

ولن أطيل فى هذا الوضوع إنما أوكد فقط على أهميته لكى نكتسب مصداقية نفتقدها فى حقيقة الآمر لدى الشعب المصرى ولدى الشعوب العربية.

أيضاً موضوع الاشتراكية.

وفى تقديرى إن الصراع الاجتماعى سيظل قانوناً أساسياً فى داخل مجتمعنا وداخل مجتمعات العالم الثالث.

ويقودنا ذلك إلى التأكيد على أن بناء الاشتراكية هو هدفنا النهائى..

ولكنا فى الماضى كنا نتوقف عند اعتبار أن الاشتراكية هى الملكية العامة لوسائل الانتاج ولم يعد هذا التبسيط كافياً الأن على الإطلاق. وبالطبع يستحيل التفصيل الشديد فى هذا المرضوع فأشياء كثيرة



د. عبد العظيم أنيس

• مطلوب موقف نقدى واعتراف بالاخطاء من اليسار.

• توهم البعض امكانية بناء اشتراكية فى اليمن وموزمبيق؟!

• آن الاوان للتخلص عن دكتاتورية البروليتاريا.

• حاول البعض استغلال مخاطر البيئة والمخاطر الذرية لما سمى تغليب القيم الانسانية على القيم الطبقية!

تتوقف على المستقبل وتطوراته.

لكن هناك أشياء يفرض علينا ماحدث بأن يكون لنا موقف محدد منها، وعلى وجه التحديد **قضية الديمقراطية.**

وبالتالى أيضاً **قضية ديكتارتورية لبروليتاريا**.... و.... و...الخ

وفى ظل عدم توفر إجابات كافية سأكتفى بطرح تساؤلات فرأيى فى موضوع الاشتراكية إنه قد حدثت سوقية فكرية شديدة فى الماضى، لدرجة أن **البعض منا توهم إنه يمكن بناء الاشتراكية فى عدن باليمن الجنوبى أو فى موزمبيق.** أمثلة صارخة على عدم وجود أى أساس منطقى للتفكير فى بناء الاشتراكية فى مثل هذه المجتمعات. ومع ذلك فنحن قد هللنا لهذا الموضوع تهليلاً كبيراً.

وأنا هنا لا أتكلم عن أشخاص بعينهم وإنما أنا أقصد اليسار عموماً فى مصر واليسار العربى عامة.

بينما كان من الواضح تماماً أن هذه المجتمعات لايوجد بها الحد الآدنى من مصادر الانتاج الذى يسمح ببناء اشتراكية وأنا اقول أن هذه سوقية ومن أنواع الهزل الذى كان موجوداً ولست أدعو للعودة إلى أفكار «**تروتسكى**» «الثورة الدائمة» لكن على الاقل ينبغى أن يكون هناك وضوح لدينا نحن كعرب بأن قضية الاشتراكية مرتبطة بقضية الوحدة على النطاق العربى وليس معنى هذا أن الوحدة شرط مسبق ولكن على الاقل تكون هناك بدايات مثلاً لو فى يوم من الايام حدثت الوحدة مابين **مصر والسودان وليبيا**. فقد تصلح هذه كبداية.

,اذاً قضية الاشتراكية مرتبطة بقضية الوحدة ووجود سوق كبير ووجود إمكانيات كبيرة. ومعايير جدية لتنمية الانتاج.. الخ.

طبعاً هنا علينا أن نعيد التفكير فعلاً فى قضية هل يمكن بناء الاشتراكية فى دولة واحدة من نوع **مصر** حتى ولو كان بها ٥٢ مليون؟

أم إن هذا الكلام وهمٌ من أوله لآخره؟

إن الاشتراكية هدف بعيد وما بناه **جمال عبد الناصر** ليس مجتمعاً اشتراكياً -وكان رأيى دائماً- أنه نظام رأسمالى لكن على أساس التنمية لمستقلة. ومن هنا أقول إنه **لايزال هناك إمكانية للتنمية المستقلة فى بلدٌ مثل مصر ولكن فى إطار عربى.**

والتنمية المستقلة ليس معناها أن استغنى عن الغرب ولا أن لا أحصل على قروض من الدول الرأسمالية ولكن معناها هو أن أنمى بإرادتى وفق مصالحى أنا وليس وفق مصالح الغرب، ولا أتبع التقسيم الدولى للعالم الذى وضعه الغرب.

وهذا شىء غير فكرة فك الإرتباط التى نادى بها «**د. سمير أمين**» والتى لا أوافق عليها.

فالطريق إلى الاشتراكية وهو فى رأيى طريق طويل وزاده طولا ماحدث من تطورات يفرض أن نسير فى مجتمع انتقالى، هدفه النهائى الاشتراكية، ولكنه يظل ولفترة طويلة مجتمعاً علاقاته رأسمالية ولكنه مجتمع وطنى ديمقراطى.

وهو مجتمع يتميز بشيئين:

الأول استعداده وتحضره دائماً لمناهضة الامبريالية والصهيونية.

والثانى أن يكون المجتمع قائماً على أساس أن للطبقات الشعبية صرت مسموع وقادرة على أن تشارك فى التنمية وقادرة على التعبير عن مصالحها وتضع السلطة مصالح هذه الطبقات الشعبية فى مقدمة اعتباراتها.

هذا ما أتصوره أنا بالمتجمع الوطنى الديمقراطى وبالتالى فعلاً فنحن فى حاجة إلى بناء هيكل اقتصادى عربى حتى لو كان جزئياً وصحيح تظل التنمية رأسمالية ولكن بشروط.

وهنا أود أن أوضح نقطة خاصة بما حدث من تطورات بالعالم.

وأنا مدرك بأنه حدثت تطورات فى العالم مثل الحرب النووية واخطارها والبيئة وتلوثها وموضوع تحول العالم إلى قرية فى اتصالاتها وأساليب الاتصال.. الخ

لكن أنا اشعر فيما يتعلق بالعالم الثالث بوجود بعض المبالغة فى تأكيد هذا الموضوع.

إن هذه القضايا بالنسبة لأوربا والولايات المتحدة صحيحة لكن بالنسبة لنا كعالم ثالث فموضوع مثل الحرب النووية ومخاطرها وماسيحدث فيها فأنا فى رأيى ان هذا الموضوع تراجع إلى الخلف وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكى من زاوية مخاطر الحرب.

أما فكرة تحول العالم إلى قرية. فصحيح أنه توجد وسائل إتصالات الأن لكن نظل نحن بالنسبة لهذا العالم فى الهوامش. أعود إلى المسار الذى نتصوره فى طريق بناء **مجتمع وطنى ديمقراطى** أعتقد انه ان **الأوان للتخلى عن فكرة ديكتاتورية البروليتاريا** من أولها لآخرها. ونستعيض عنها بفكرة **حلف واعى يشمل طبقات شعبية وقوى سياسية كنا ننظر لها نظرة مستغربة** وعلى وجه التحديد **فإذا كان نضالنا أساسا ضد الامبريالية والصهيونية فماذا يكون موقفنا من قضية الإسلام السياسى كقوة سياسية؟**

أعتقد إنه قوة أساسية فى الحلف المقبل فى المرحلة القادمة وبالتالى ينبغى أن نتخلى عن موقفنا المسبق من موضوع قوى الاسلام السياسى على مستوى العالم العربى ككل أو على الأقل أجزاء منه.

وإذا كان عندنا أساس لإستراتيتنا فى بعض هذه القوى، لكن هناك قوى كثيرة فى الاسلام السياسى يمكن أن نمد يدنا معها، وأعتقد أننا سنحتاج لهذا بالضرورة.

وأيضا من الأبعاد التى لابد وأن تناقش موضوع انعكاسات هذا كله على صورة الحزب الاشتراكى من الناحية التنظيمية. وبالتالى قضية الديمقراطية الداخلية والتى أعتقد انها لم تكن توفرت على الإطلاق داخل الأحزاب الشيوعية والقيادة كانت تلعب الدور الأساسى فى اختيار بعض العناصر القيادية. وبالتالى ليست فقط قضية المركزية الديمقراطية، إنما قضية الديمقراطية ككل، لنقاش قد لايكون عندى أنا إجابات على كل مشاكلها لكن أنا فى رأيى هى جزء من قضية المسقبل.

الطربوش والجلباب... والتعددية

د. رفعت السعيد:

اذا كنا نسأل هل لليسار المصرى مستقبل؟.. فأنا فى البداية أريد أن أسال هل **للنظام الرأسمالى القائم فى مصر مستقبل أيضاً؟**

انا رأيى أن النظام الرأسمالى القائم فى بلدنا ليس له مستقبل، وبالتالى لابد أنه سيتغير يوماً ما. والقضية الاساسية هى فى أى إتجاة يتغير. هناك فى الواقع المصرى ثلاث محاولات لتقديم بدائل:

-محاولة الليبرالية الراسمالية والتى يتزعمها حزب الوفد.

-**محاولة أسلمه النظام القائم والتى تمارسها قوى الاسلام السياسى.**

أنا اعتقد أن كلا المحاولتين لاتمسان جوهر النظام الإجتماعى القائم. ولاتمسان جوهر العلاقات الاجتماعية وعلاقات الانتاج القائمة فى المجتمع المصرى. نحن بصدد محاولة لأن يتم ذات النظام الإجتماعى الاقتصادى قائماً مع منحه مسخة من الليبرالية أى إلباسه طربوشاً- اذا اردنا أن نقدم صورة كاريكاتيرية-، أو الإحتفاظ بذات النظام الاجتماعى الاقتصادي قائماً مع أسلمته أى إلباسه جلباباً مع إطلاق لحيته وامساكه مسبحة.

واعتقد أن كلا الطرفين لايقدم بديلاً حقيقياً مقبولاً أو ممكناً يمكن قبوله من الجماهير الشعبية. ومن الممكن ان تتعاطف الجماهير الشعبية مع هذا النموذج أو ذاك. لكنه فى النهاية لن يحل لها مشكلاتها وسيترك البلد فى ذات المأزق.

وفى هذة النقطة **أتحفظ قليلاً على الكلام الذى تفضل به الدكتور عبد العظيم أنيس حول احتمال أن تكون أطراف من الاسلام السياسى جزء من الحلف المقبل.** لأن الإسلام السياسى جزء من النظام الإجتماعى الاقتصادى القائم وكل ما هناك هو إنه يريد أسلمة هذا النظام! ونأتى إلى القضية الثانية والتى أثارها د. عبد العظيم أنيس وهى نقطة الصراع الطبقى والصراع الاجتماعى. فهذه ظاهرة موضوعية تنشأ وتتواجد وتستمر، ودوماً إرادة من الأطراف المتواجدة داخل المجتمع.

إذاً فمن يتصدى لهذه الظاهرة فى مصر إن لم يكن اليسار هو صاحب هذا الدور؟!

والنقطة التى لابد أن نضعها فى الإعتبار، إنه عندما تهزم النماذج الاشتراكية على النطاق العالمى، فانعكاساتها فى بلد أوربى تختلف عن انعكاساتها فى بلد كمصر لأن فى بلدان أوربا أمام نموذج رأسمالى يحقق قدرا ما من النجاح ويحقق قدرا ما من إحتياجات البشر. أما فى مصر فإن النموذج المتواجد بائس وعاجز عن تحقيق أى قدر من احتياجات المصريين.

واعتقد أن الوحيد المؤهل لتقديم مشروع مقبول من الجماهير الشعبية لحل الأزمة الاقتصادية الاجتماعية التى يعانى منها المجتمع. هو اليسار ولايعنى هذا أن اليسار. يمتلك زمام المستقبل لأن الأمر فى النهاية يتوقف على كيفية علاج اليسار للمهام المطروحة عليه، أو الملقاة على عاتقه تاريخياً، هل سيستطيع ان يتعامل معها بكفاءة؟ أم لا. ولابد أن نضع فى الاعتبار أن اليسار يقبل على هذه المعركة فى ظرف بالغ الصعوبة. فالشعب المصرى أحبط مرتين فى المرحلة التاريخية الأخيرة.

جاءت له الناصرية وقيل له هذه هى الاشتراكية وفى النهاية فشل هذا المشروع الناصرى. فتقدمنا نحن وبكل سلامة نية وشجاعة وقلنا لم تكن هذه اشتراكية بل هى **تلك وأشرنا إلى النماذج التى طبقت سواء فى الاتحاد السوفييتى أو فى بلدان أوروبا الشرقية. فإذا بتلك أيضاً تفشل.**

اذاً: النموذج الذى تحدثنا عنه فشل مرتين وهذه التجربة لابد وأنها ستترك أثارها السلبية على يقين الجماهير المصرية وعلى إمكانيات تصديقها.

ويبقى. كيف يعالج اليسار هذا الموضوع؟

العدل الاجتماعى سيظل هو المحور الاساسى لتحرك الجماهير المصرية وطموحاتها. فكيف يمكن أن نترجم فكر العدل الاجتماعى لكى يصبح

فكراً عملياً مصرياً قادراً على أن يحقق الطموح المصرى وأن ينجح فى الإنتقال بمصر إلى مرحلة جديدة.

أعتقد أن هذا يفرض على اليسار المصرى ثلاثة واجبات.

الأول: أن يقدم اليسار فكراً اشتراكياً متسقاً ومتكاملاً قادراً على أن يستمد مفهوم العدل الاجتماعى من التراث النظرى للاشتراكية العلمية وللماركسية وللواقع المصرى فى ترابط حميم لايمكن فصل بعضه عن بعض

الثانى: أن يقدم نموذجاً لما نعنى به المجتمع الاشتراكى لأن هذا سيتطلب جهداً كبيراً جداً من اليسار المصرى لم أزل أشفق على كل اليساريين من القيام به لأننا نبدأ من الصفر. نحن نريد أن نحدد.. الثقافة فى الاشتراكية تعنى كذا، التعليم يعنى كذا... التعليم الإبتدائى يعنى كذا المعرفة تعنى كذا.. الصحافة تعنى كذا.. الزراعة تعنى كذا.. الصناعة....الخ. لأن النماذج الاخرى هزمت. ومن ثم لم يعد بالإمكان أن نقول مثل هذا وانما سنكون مضطرين أن نقدم نموذجاً ابتدائياً وبالضرورة لابد وأن يكون نموذجاً مصرياً صرفاً.

الثالث: أنه يجب على اليسار أن يبدع مفهوماً لإدارة عمله الداخلى أى نشاطه الحزبى على أسس ملهمة للجماهير. أى أن يكون ديمقراطياً إلى الحد الذى يستطيع أن يقدم نموذجاً للأحزاب والقوى السياسية الآخرى وللجماهير الشعبية التى نقول لها نحن إشتراكيون ولكننا نؤمن بالديمقراطية. وعندما أسأل وما الدليل فنقول هذه.

يبقى سؤال أريد أن أطرحه.

نحن نتكلم عن الاشتراكية ونصمم أن الاشتراكية يجب ان تقترن- لا أن تطعم- بالديمقراطية.

والديمقراطية تعنى التعددية والتعددية بإمكانها أن تكون تعددية شكلية كان هناك. تعددية فى بولندا وتعددية فى المجر وبلغاريا.. **تعددية أسرى الحرب** أى أن تأتى بأحزاب وتشركها معك كأسرى حرب فى حكومة وغير مسموح لها بأن تتحرك إلا وفق الزى الرسمى ووفق التعليمات الرسمية.

وهذه ليست تعددية إنما هذه أشكال لم تعد مقبولة ولايمكن القول بأنها تعددية. **فالتعددية تعنى فى الجوهر تداول السلطة.**

واذا تخيلنا أننا نريد أن نضع سيناريو لمسيرة حركة اشتراكية مصرية فى المجتمع المصرى. سأقول أنا أريد الاشتراكية.

هذه الاشتراكية تخضع لفكرة الديمقراطية أى تخضع للتعددية أى تخضع لتداول السلطة. أي أن فى الامكان أن يأتى مجتمع اشتراكى أو حكم اشتراكى ثم يتراجع ليأتى حكم رأسمالى.

هل هذا ممكن عملياً؟ لأنه اذا كانت الاشتراكية ستهدم كامل البنية الرأسمالية وستقيم هيكلا اجتماعيا اقتصادياً جديداً وبعد ثلاث أو أربع سنوات تأتى الانتخابات ليأتى الرأسماليون فيهدموا ما بنينا ليبنوا ما هدمنا ثم نأتى نحن لنهدم مابنوا ونبنى ما هدموا.. هذه العملية يستحيل أن تكون منطقية.

فليس امامنا سوى أن نتخيل -فى اعتقادى- أن الاشتراكية يتعين أن تمر عبر فترة إنتقال أطول نسبياً مما كنا نعتقد. هذه الفترة الانتقالية تمتلك فيها مفاتيح للتقدم الاجتماعى دون أن تغير هياكل اقتصادية يصبح من الصعب إعادة تغييرها مرة أخرى.

وخلال هذه المرحلة على الاشتراكيين أن يكتشفوا قوانين للتطور جديدة تسمح بعملية تداول السلطة فى إطار قوى اجتماعية لاتدمر الهياكل الاقتصادية التى يجرى بناؤها أو التى يجرى استعادتها.

هذه العملية فى رأيى بالغة الاهمية ومن الضرورى التفكير فيها لأنها هى محور المشكلة.

فالمشكلة بدأت فى البلدان الاشتراكية عندما تصوروا أن ثمة تطوراً قدرياً صنعه القضاء والقدر وهى إن المجتمع المشاعى البدائى يتطور إلى عبودى إلى إقطاعى إلى رأسمالى إلى اشتراكى.. وأن هذا الحلزون الذى يدور إلى اعلى لامجال إلى تراجعه.

ومن ثم استقر فى يقينهم أن ماهو رأسمالى لن يتراجع إلى اقطاعى ابداً. اذاً فلماذا تتراجع الاشتراكية إلى رأسمالية، واستقر فى يقينهم إنهم إن أخطأوا أو اصابوا فهم باقون لأن القانون العام للتطور معهم، وثبت أن القانون العام للتطور يمكن الإلتفاف حوله أيضاً. وإعادة التطور من مجتمعات تقول إنها اشتراكية إلى مجتمعات غير اشتراكية ولاشك أن شركاءنا وحلفاءنا والناس يفكرون فى هذا الأمر ومطروحة هذه الفكرة فى خلفياتهم، وإن لم يطرحوها علناً وعلينا أن نحسمها كى نستطيع أن نراجه مصيرنا ومستقبلنا.

الاشتراكية .. الحل الوحيد

د. فوزى منصور:

واضح لنا جميعا أننا نتحدث فى ظروف أزمة، أزمة هوية سياسية على مستوى النظام العالمى فى مجموعه وأزمة حادة جدا على المستوى الوطنى والقومى العربى.

فى هذه الظروف ليس من الغريب أن تطرح كل المسائل سواء كانت مسائل نظرية أو مسائل تطبيقية مباشرة على مائدة البحث.

ولم أشعر بهذا الأمر قط مثلما شعرت به عند الإستماع الى كلمتى **الدكتور عبد العظيم انيس والدكتور رفعت السعيد.** وبالقطع عندما يتوالى المتحدثون سيزداد الشعور بالأزدحام. إزدحام تخالطه مشاعر مختلفة والرغبة فى المسارعة بتقديم الحلول. كل مايمكن عرضه فى هذه الندوة هو مجرد طرح مجموعة من العناصر لكن مايهمنى اليوم هو أن أؤكد على شئ اساسى وهو ضرورة التركيز على مستقبل حركة اليسار فى مصر فى ضوء الأوضاع الداخلية.. ليس فقط لأننا ناقشنا الأوضاع الدولية فى مصر ولكن إنطلاقا من إنه اذا كانت الأوضاع الدولية مهمة ومهمة جدا جدا، فى عالم اليوم.. عالم النظام الواحد- وفى فهم أى ظاهرة داخلية.. ففى المقابل يبقى البدء بالأوضاع الداخلية وهى النقطة الأساسية فى التصدى للمشاكل فلابد من فهم الوضع الداخلى اذا أردنا أن ننقذ أنفسنا من براثن الوضع العالمى. والواضح أن الأوضاع الداخلية فى مصر لايمكن أن تدرس بمعزل عن الاوضاع الداخلية فى العالم العربى. أما المشكلة فهى تكاد تكون واحدة فى الأساس، ويبقى كيفية الإقتراب منها، وكيفية إحداث التزاوج اللازم بين النظرة المحلية والنظرة الفوقية. وهذه مسألة تكتيك وملاءمات واوضاع متغيرة وما إلى ذلك، ولكنها ليست مسألة مبدأ.

ولوضح أن من الواجب أن أبدأ بالأوضاع الداخلية لابد أن أتطرق إلى هذه الأوضاع ولوفى عدد من العناوين. ويمكن حصرها فى مجموعة من النقاط:

*إننا فى وضع تبعية كاملة من الناحية الإقتصادية، ومظاهر ذلك معروفة، إبتداء من الاعتماد على الخارج فى غذائنا إلى

خضوعنا الكامل لسيطرة المؤسسات الدولية وهو الأمر الذى لم يكن موجودا فى فترة الاستقلال النسبى من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٢ عندما أطلقت يدنا فى موارنا الداخلية من الناحية الإقتصادية. وقد تقهقرنا عن هذا الوضع الآن وأصبحت السياسات الجزئية والتفصيلية فى الوزارات المختلفة يحررها خبراء أجانب لانطلق عليهم لقب المستشار «الانجليزى» أو «الفرنسى» كما كان فى السابق، ولكنا نعرف أن هؤلاء موجودون ويرسمون ويوجهون السياسات تحت مسميات مختلفة ونضطر للخضوع لها.

بالضرورة نحن أيضا فى وضع **تبعية سياسية** فيما يتعلق بموقفنا من الأحداث السياسية وأحداث العالم الخارجى وبوجه خاص كل مايتعلق بالوطن العربى. لأن الكلمة الشهيرة من لايتحكم فى قوته لايستطيع التحكم فى مصيره أو سياساته صحيحة تماما. ونحن عاجزين ليس فقط فى التحكم فى قوتنا وإنما أيضا فى مجرد وجودنا من الناحية الإقتصادية وهذا يستتبع بالضرورة تبعية سياسية.

* الجديد فى الأمر **التبعية القيمية** ،لأنها تشمل الثقافة والقيم المادية لدى الجماهير على مختلف المستويات المجتمعة. لاترجع فقط الى مجمل الوضع ولكن وجدت الآن فى العصر النفطى نظرا لتغلغل آثاره على كل المستويات حتى مستويات القواعد الشعبية.

وأضيف أن هذا الوضع غير المقبول والمتأزم لايصح أن يفسر فقط على مستوى النظام الحاكم، وإنما يجب أن يفسر على مستويات متعددة، ابتداء من مستوى **الطبقة الحاكمة** لأن النظام لابد ان يعبر فى نهاية الامر عن طبقته بدرجات متفاوتة من الاندماج فى حدود الطبقة المسيطرة. بالمعنى الواسع نستطيع ان نحدد توجهات ثلاثة معينة:

*توجه **النظام القائم**.. ولاأحتاج للدخول فى تفصيله. لكن هناك ما نستطيع أن نسميه بالتوجه الليبرالى الذى يحاول أن يعطى النظام مسحة أكبر من الديمقراطية والانضباط فى إدارة الشئون الإقتصادية قدراً أكبر من الشفافية. مثلا فى ميزانية الدولة ومصروفاتها.. وقدر أكبر من المحاسبية.. بمعنى قدرة ممثلى الطبقة متجمعين فى برلمان على محاسبة النظام الحاكم عن كيفية التصرف فى المسائل الإقتصادية المختلفة وبخاصة الميزانية ومايتصل بها. وهذا الاتجاه موجود ويزداد قوة.. وأنا مع كل ماينادى به هذا الاتجاه باعتبار إنه يخدم فى النهاية أغراضى المختلفة عن أغراضه. ولكنى ضعيف الثقة فى أن يتمكن من تحقيق شئ هام أو جدى فى هذا المجال نتيجة تشابك المصالح وظاهرة الفساد المعمم التى أصبحت توجد الأن على كل المستويات.

هاتان الظاهرتان الموجودتان تجعلان من **النظام الحالى نظاما غير قابل للترقيع ولا للإصلاح أو لتطوير نفسه ذاتيا رغم إحساسه بالمخاطر التى يؤدى إليها الوضع القائم.**

* التوجه الثانى للطبقة المسيطرة هو **التوجه الإسلامى**.. وهنا أحب أن أفرق بوضوح بين القيادات الاسلامية التى تملك وسائل الدعاية والتوجيه... الخ فموقفها لايختلف عن الحكم من حيث المضمون الإجتماعى والإقتصادى أو فيما يتعلق بموضوع الإندماج مع النظام الرأسمالى العالمى بل وقبول الخضوع له من الناحية الاقتصادية. فهى لاتعى أهمية الاستقلال الاقتصادى كشرط للاستقلال السياسى.

وهى فى ذلك تتفق مع الطبيعة العامة للنظام الحاكم... وأفرق بين هؤلاء وبين القواعد الموجودة والتى تتبنى التيار الاسلامى وتخضع له. فهذه القواعد تعيش منذ فترة طويلة جدا فى أزمة خانقة تزداد باستمرار ولامخرج امامها فى ظل هذه السياسات، والنظام الموجود لايفتح لها باب الخروج من هذه الأزمة- كما يفعل أيضا مع اليسار- وذلك لأسباب متعددة. ومن هنا فهى فى الواقع ضحية للوضع الموجود وللأساليب التى يستخدمها قادة التيار الاسلامى للتعمية عليهم.

ولكن ليس معنى كونها ضحية أن نستمر نحن فى التضحية بها والمسألة لاتقف عند هذا الحد فهى أعمق بكثير فيجب الفصل تماما- من الناحية الفكرية- بين منهج تحليل المجتمع وبين النظرة العامة للكون وطبيعته.. فلا ينبغى لليسار -تحت أى ظرف- أن يضع نفسه فى موضع المواجهة والتصادم مع العقيدة الدينية. وأقول أن هذا ليس موقفا تكتيكيا وإنما هو تصحيح لخطأ كان له آثار تطبيقية مدمرة فى الماضى.

اذا كان هذا هو التحليل العام للوضع الداخلى الذى ينبغى الإنطلاق منه فلابد من تحديد واضح لمهام اليسار، إذا اتفقنا جميعا على رفض الاستمرار فى وضع التبعية بكل جوانبها المختلفة. واعتقد انه ليس لنا دور اذا لم نبدأ بهذا الرفض. هل هناك أمل -بأى شكل من الاشكال- حتى اذا اتفقنا على احتمال الوصول التدريجى إلى «برجوازية ليبرالية ديمقراطية» تبدأ فى انتهاج طريق مستقل نحو التحرر بعض الشئ؟

فى ظل الأوضاع الحالية فإن هذه العملية التدريجية صعبة. قياسا على الظروف الموضوعية الذاتية بالنسبة للإقتصاد المصرى، وموقع مصر، وموقع العرب بالنسبة للمداوات التاريخية المتأصلة وهو عامل هام بالنسبة للصهيونية وأطماعها.

هل هناك أى احتمال مهما كانت أمالنا فى رؤوس الأموال المتوافرة فى البلاد العربية والثروات الطبيعية الموجودة والتقدم السكانى المتمثل فى الايدى العاملة.. هل هناك احتمال فى مواجهة هذا كله **وأن تنشأ رأسمالية برجوازية وطنية** لاتتقدم نحو الاشتراكية بطبيعة الحال، **وفيما تحاول بناء اقتصاد مستقل وتسمح بالقدر اللازم من الديمقراطية السياسية الكفيلة بإنشاء مجتمع سليم يعطى الامل فى انطلاقات أبعد من ذلك؟**

وفى تقديرى إن هذه هى الحلقة الرئيسية، وهى الحلقة التى نوقشت



د. فوزى منصور

• النظام الحالى غير قابل للترقيع ولا للاصلاح ولا للتطوير.

• فى الأوضاع العربية تستحيل أن تقود البورجوازية الوطنية عملية التنمية.

• التنمية المستقلة... ترتبط بمفاهيم ثقافية وقيمية محددة.

ولاريب خمسمائة مرة فى خمسين عاما وكلنا يدرك أن هذه كانت باستمرار نقطة الخلاف بين التنظيمات والمدارس الاشتراكية المختلفة . ولكن اعتقد انها تلح علينا اليوم للانطلاق إلى تصور معين فيما يتعلق باليسار ومهامه. وأعتقد أن قيام هذه البورجوازية الوطنية اذا كان ممكنا وجائزا فى بلد مثل الهند وماليزيا والارجنتين.. الخ إلا أنه فى خصوصية الأوضاع العربية والمنطقة العربية ونظرة الخارج إليها فإن هذا وضع مستحيل. من هنا لايبقى سوى البديل الثالث- البديل الاصيل- وهو **الإنطلاق نحو الأفاق الاشتراكية والاهداف الاشتراكية.** ولابد من تحديد أكثر عقلانية وأقل ارتباطا بالنصوص فى معنى الاشتراكية وكيفية الوصول إليها لايراعى فقط مجرد التغير فى الظروف وإنما أيضا مكتسباتنا نحن مكتسبات الانسانية خلال مائة عام.

ومن غير المتصور الآن إعطاء تصور عن المجتمع الإشتراكى لايكون أحد محاوره الأساسية التركيز على موقف واضح ومحدد من حقوق الانسان على أن تكون شاملة وليست جزئية.. و الحرية الشخصية والحرية السياسية، حرية الاعتقاد والفكر، وحرية التعبير والتجمع. ولاتصور أى تقدم فى بناء الاشتراكية مالم يدخل هذا كجزء أساسى من برنامجنا بشكل واضح.

ولابد من تحديد أيضا أكثر رحابة لحقيقة الأوضاع الموجودة فى مجتمعاتنا، والفكرة ماهية القوة صاحبة المصلحة فى الامل الاشتراكى، أو على الأقل التنسيق بينها أو تجميعها حول أهداف كبيرة مشتركة.

ويبقى كلمة واحدة أريد أن أحددها وهى إن الاشتراكيين العلميين دُرّبوا كثيرا فى الماضى على التفرقة بين التكتيك والاستراتيجية وتحت ضوء التكتيك أتخذت الكثير من المواقف غير المبدئية التى أدت إلى إبعاد، ليس فقط الحلفاء، ولكن القوى الرئيسية أيضا، لأن الناس لديها غريزة تحس بها.

إن عملية المطابقة بين التكتيك فى المدى القصير والأهداف البعيدة عملية لازمة جدا وهذه قضية هامة. واذا كانت البرجوازية تطالب بالشفافية فى إدارة الحكم فأطالب بالشفافية فى التنظيم الإشتراكى والعمل الإشتراكى وفى الدعوة للإشتراكية وفى العلاقة مع الجماهير لكى تتخلى عن التحوصل فى أوضاع فكرية معينة وهى تبعدنا عن جماهيرنا ولاتقربنا منها.

سقوط «المرجعية»

محمود أمين العالم

اسمحوا لى بمدخل عام حول الواقع العربى وسيكون هو وسيلتى للإشتباك بالواقع المصرى.

لايكن أن نقف فقط عند تأثير انهيار المنظومة الاشتراكية على حركة التحرر العربى بشكل عام دون أن نضيف فى نفس الوقت وبنفس القوة، رغم الاختلاف والتفاوت، أزمة الخليج وتأثيرها. والغريب أنهما حدثا إلى حد ما وخاصة فى الاشهر الأخيرة- بشكل يكاد أن يكون- متزامنا.

وعلينا أن نتبين تأثيرهما فى الواقع العربى وهذا التأثير واضح جدا

المحنة الأولى وهى محنة انهيار المنظومة الإشتراكية ذات تأثير سلبى كامل على حركة التحرر العربية وعلى مجمل حركة التحرر الوطنى بل تكاد أن تكون قد حرمت حركات التحرر العربى من كل المساندات المادية، والاقتصادية والمعنوية والسياسية والتى كان يقدمها المعسكر الاشتراكى . بل أيضا أضافت عبء عملياً يتناقض مع مصلحة حركة التحرر الوطنى **مثل هجرة اليهود السوفيت.. الخ** اذن هناك موقف سلبى تماما يؤثر على حركة التحرر العربية. ومن الناحية المعنوية أيضا انهيار دولة المرجع فى الإشتراكية لاشك يزيد من اسلحة القوى الرجعية فى عدائها ضد الاشتراكية.

لكن المحنة الأولى- **انهيار المعسكر الاشتراكى**- مع المحنة الثانية- **أزمة الخليج**- يضاعفان من الهيمنة الأمريكية على المنطقة ومن التخلف العربى والتبعية العربية للنظام الرأسمالى العالمى بالاضافة إلى تغير موازين القوى العربية مع اسرائيل بشكل حاسم، خاصة بعد ضرب البنية الاساسية والعسكرية للعراق وتزداد هشاشة النظام العربى الهش بطبيعته. وتتعمق الاتجاهات القطرية فى العالم العربى وتربط بعض البلاد العربية الخلافية حياتها ومستقبلها وتطورها بالحماية الأمريكية وحماية النظام الرأسمالى العالمى.

فى تقديرى نحن فى أسوأ وضع عربى فى تاريخ هذه الأمة العربية. وعلى هذا الاساس وبشكل واضح تباعدت فكرة الوحدة العربية، وأقصى مانطالب به الآن هو التنسيق فى بعض المواقف الجزئية ومحاولة رأب الصدع ومن ناحية أخرى تباعدت فكرة الاشتراكية تماما- لاكفكرة- انما ضعفت معنويا وجماهيريا، ولكن كأهداف ليست مباشرة او حتى على المدى المتوسط أيضا تباعدت.

ومع ذلك فهناك ظاهرتان إيجابيتان ينبغى أن نشير إليهما

١- ان المرجعية التى كنا نرجع إليها عموما نظريا وسياسيا انتهت.. وهذا فى رأيى مفيد، لأنه يدفع نوازع الابداع والبحث عن حلول ناجعة، فعلا لظروفنا، ويدفعنا إلى التفكير، ويدفع حركات التحرر العربى للبحث عن حلولها من داخلها، وفى قراءة جيدة للواقع الموضوعى للعالم بدلا من تكرار الشعار المصرى السئ (يامين يجيب لى حبيبى) سياسيا واقتصاديا.. إلى اخر هذه المسائل.

٢- من المفروض أن تفجر زيادة الهيمنة الامريكية حركات التحرر العربى والحركة الوطنية والقضايا الوطنية المصرية والعربية.

فنحن الآن لانواجه حماية امريكية فقط، وانما توجد قواعد عسكرية تقام ويرحب بها. ولابد أن يكون رد الفعل إنطلاق حركة التحرر الوطنى العربية، وهذا يتيح لليسار بروز كامل على رأس حركة التحرر العربى.

إن هذا الوضع يفرض علينا فى رؤيتنا العربية الشاملة أمر أساسياً من الناحية الاستراتيجية . وهو أننا ننتقل فيما يتعلق بقضية **الوحدة العربية من أسبقية السياسى الى أسبقية الاقتصادى.**

فى الماضى كان الجانب السياسى والعلاقات السياسية هما الطريق للوحدة العربية وركزا على العلاقات السلطوية.. سلطة واحدة عربية أو سلطة واحدة بين أكثر من دولة عربية.. الانتقال من أولوية السياسى إلى أولوية الإقتصادى تعنى الانتقال من اولوية العلاقات السلطوية إلى أولوية العلاقات المجتمعية بين الشعوب العربية. فى ظل هذه الظروف نتجه لأعمال واقعية اكثر تواضعا على رأسها البحث عن مشروع اقتصادى مشترك والبحث عن تنمية اشتراكية فى الحدود الواقعية والاهتمام تماما أيضا بالتنمية المجتمعية المشتركة، أى لانكتفى بالعلاقات ذات الطبيعة العامة الاقتصادية التى تقوم بها الشركات أو الموسسات الكبيرة أو حتى الحكومات والجامعة العربية ولكن ينبغى أيضا أن نحرص على إقامة العلاقات المجتمعية. إتحاد وطنى عمالى اتحادات الطلبة. إتحادات المثقفين. اتحادات النساء.. الخ حتى يتحقق ترابط مجتمعى

داخل الأمة العربية لتنمية المجتمعات المدنية العربية وتحقيق اللقاءات من القاعدة أكثر منه من أعلى.

هاتان هما النقطتان الاساسيتان فى تقديرى لرأب الصدع أو تحريك الامر الى الامام.

وانتقل الآن الى مصر.. مصر بدون أى تعال تكاد تكون هى الحلقة الرئيسية فى تحقيق هذه المهام ، لأن **مصر لعبت دورا خطيرا جدا فى تدهور الأوضاع العربية نتيجة لكامب ديفيد ولعبت دورا كبيرا جدا فى تعميق التبعية فى العالم العربى. وأيضا فى إتاحة الفرصة لنجاح المشروع الامريكى فى المنطقة**..ومن اجل هذا فقوى التقدم الوطنى والديمقراطى واليسارى فى مصر تحمل مسئولية كبيرة فى تغيير هذا الوضع وأيضا لوزن مصر التاريخى والسكانى والتراثى..الخ

إن مصر ستكون هى فعلا الرافعة للواء التغير ولاسبيل للتخلى عن الاشتراكية:

وبالرغم مما حدث فى العالم من انهيار للاتحاد السوفيتى وانهيار المنظومة الإشتراكية فإن الاشتراكية مزروعة فى مصر حتى قبل نشأة الاتحاد السوفيتى وكانت موجودة فى القرن التاسع عشر موجودة فى صورة بعض المفكرين الاسلاميين سنجدها **عند أديب اسحق ونجدها عند المرصفى، والشدياق وحتى جمال الافغانى والكواكبى فضلا عن شبلى شميل وفرح أنطون وسلامة موسى والمنصورى. حتى محمد عبده** تحدث عن الاشتراكية الاسلامية ، هذا الى جانب المؤسسات الاشتراكية التى قامت مثل.. الحزب الشيوعى (اشتراكية علمية) ، ثم اشتراكية ذات طابع اسلامى (احمد حسين وغيره) وإشتراكية قومية (عبد الناصر) .. اذن الاشتراكية هى بالفعل مزروعة فى تاريخ الشعب المصرى وهى أيضا مزروعة فى تاريخ الفكر المصرى. هناك فكر تاريخى فى مصر ارتبط بالفكر الماركسى، وعلم الاجتماع فى مصر ارتبط بالفكر الماركسى وعلم النقد الأدبى ارتبط بالفكر الماركسى



محمود امين العالم

- **مصر لعبت دورا خطيرا فى تدهور الأوضاع العربية ونجاح المشروع الأمريكى.**
- **أنا مع التنمية الرأسمالية المنتجة للمجتمع..رغم الأفق الاشتراكى بعيد المدى.**
- **نحتاج منذ الآن لتقديم مشروع للوحدة العربية.**

والفكر السياسى القومى السياسى والدينى تأثر بالفكر الإشتراكى. نحن لنا تاريخ إشتراكى فى داخل مصر. لم يستول على السلطة ولكنه موجود بالفعل فى داخل نخاع المجتمع وفى جزء اساسى من تاريخه السياسى والفكرى والاجتماعى. ولهذا لابد وأن ندافع عن الاشتراكية كتراث له عمقه وله دلالته.

وبالتالى ينبغى أن نبنى أنفسنا كامتداد لتراث متحقق وخاصة اذا نظرنا فيما قدمته الرأسمالية المصرية منذ نشأتها فى اواخر القرن التاسع عشر حتى الآن.

ماذا قدمت؟

استمرار فى التدهور واستمرار فى التخلف والتبعية للنظام الرأسمالى العالمى ومظاهر تحديثية خارجية تضاعف من تبعيتنا فى المجتمع. تعليم تابع وثقافة فى معظمها تابعة وبنية اقتصادية تابعة. وفى تقديرى ان النظام الرأسمالى العربى والنظام الرأسمالى المصرى لم يقدم حلولا جذرية حقيقية تحقق الاستقلال هم حملوا راية الاستقلال واهدروها باستمرار حملوا راية التنمية الإقتصادية وسلموها دائما للنظام الرأسمالى العالمى.

إذن الاشتراكية هى الحل الواضح الحاسم لاستقلال مصر وتقدم المجتمع المصرى.

ولكن لانستطيع أن نفرض الأمر فرضا من اعلى. فنفرض احلامنا واهدافنا البعيدة مرة واحدة. وإنما هى محتاجة لرؤية موضوعية لهذا الواقع . وبالتالى فنحن محتاجين أن نقدم مشروعا يعتمد على العقلانية والواقعية فى الظروف الحالية جوهره التنمية المستقلة أو المشروع الاقتصادى التنموى العربى الشامل الذى يراعى الخصائص المحلية فى كل بلد عربى ، على أن تلعب مصر دورا نموذجيا فى تقديم وتحقيق هذا النموذج التنموى، الذى لايتحقق اقتصاديا فقط ولكن يتحقق أيضا وفى الاساس ببعد ديمقراطى وثقافى ، وألا ينبع فقط من السلطة العلوية كمشروع علوى وانما يتقدم من داخل المجتمع، وأن تكون هناك بالفعل مبادرات اجتماعية.

نحن دائما نطالب الحكومة بان تفعل كذا ونضغط عليها من اجل كذا. نحن نريد أن نغير الحكومة من اجل حكومة جديدة تفعل كذا.. هذا صحيح، لكننا ننسى دائما العمل الأفقى فنقطة البداية الحقيقية أن نحقق فى المجتمع مؤسسات مختلفة ليست لها علاقة بالسلطة وإن واجبنا فى المجتمع أن ننشر الترابطات الاجتماعية بحيث تكون مايسمى بالكتلة التاريخية، وبهذا نقدر على تغيير الحكومة وإقامة حكومة تخضع لهذا المجتمع المؤسسى فكل ثورة قامت من أعلى لتغيير المجتمع تسيطر عليها دائما الدولة السابقة وتخضعها، وتتحول إلى دولة ديكتاتورية.

فلابد ونحن نسعى لتغيير السلطة العلوية أن نجتهد أيضا لتغيير بنية المجتمع وإحداث تغيرات مجتمعية بعيدة عن مستوى السلطة.

وهذا لايلغى فكرة الجبهة السياسية التى ينبغى أن تكون جبهة عريضة تراعى فيها البعد الوطنى الذى أصبح بعدا أساسيا فى المرحلة الحالية. دون أن تختفى الافاق الاشتراكية البعيدة.

وأنا مع أهمية البعد العالمى ولن نتخلى فعلا عن الأممية فى قوة النضال العالمى دون أن تكون أممية ذات مركز واحد واختلف تماما مع د. **عبد العظيم انيس** - مع احترامى له- فيما يتعلق ببعض القضايا المشتركة فى العالم كقضايا البيئة وقضايا التصحر وقضايا المجاعات ففى العالم العربى خاصة توجد القوة النووية الاسرائيلية القوى الجرثومية وهذه قضايا رئيسية .باختصار هناك مشترك عالمى لابد وأن نشارك فيه.

تبقى قضيتان أريد أن أؤكدهما

*ففى المرحلة الحالية رغم الافق الاشتراكى بعيد المدى فأنا مع التنمية الرأسمالية المنتجة فى المجتمع وهذا إشكال نظرى لابد وأن نناقشه فنحن محتاجين للإنتاج السلعى وتنميته. هذا أمر يختلف بل ويتناقض مع المحاولات الكمبرادوريه الطفيلية المرتبطة بالرأسمال العالمى.

*ونحتاج لجبهة عريضة وجبهة فى قلبها اليسار. وانا مع التحالف مع القوى الوطنية المختلفة وأرى أن المستقبل مع نهوض الحركة الوطنية. وممكن ان نجد فى الحركة الاسلامية قوة مستنيرة تستطيع أن تتعاون معنا. وينبغى أن نتكشف أشكال جديدة لبنية حزب يسارى وأشكال جديدة لتحالف يسارى يكون هو القوة الاساسية للتحالف الاوسع.

واخيرا ينبغى أن نعيد النظر فى ثوابتنا الفكرية على ضوء احتياجات الواقع بشجاعة إن النظرية هى التى تسيطر على الواقع وتطوره وليست التى تقيد حركته. وفى الواقع نحن محتاجين لاعادة النظر فى الاسس الفكرية تأكيدا لهذه الاسس وتأكيدا لقدرتنا النظرية على السيطرة على الواقع، وليس تخليا عنها سواء، فى الفكر النظرى أو فى فى أساليب العمل التنظيمى أو اشكال التحالفات المختلفة.

التوجه للعمال.. والديمقراطية

فريدة النقاش

فى البداية لدى ملاحظات سريعة على بعض ماتفضل به كل من الدكتور عبد العظيم أنيس والدكتور رفعت السعيد.

* بالنسبة لنقد اليسار لنفسه، **أخشى أن تؤدى الدعوة لفتح الملفات القديمة الى تدمير التاريخ كله على منوال ماجرى فى الاتحاد السوفيتى**. والافضل لليسار أن يتطلع الى المستقبل انطلاقا من الموقع الذى نحن فيه الآن وهذا التحفظ ليس شخصيا على الاطلاق.. فبالنسبة لى ليس فى تاريخنا ما أخجل منه، فلم أرث صراعات الماضى ولم أكن طرفا فيها وفى ضوء ماقرأته وماعرفته من خبرة حية عن الماضى أكرر أنه رغم الأخطاء فليس فى هذا التراث مانخجل منه ولكن ماأخشاه فى ظل المناخ السائد. أن يتحول نقد الماضى الى عملية سلخ للجلد، وتناول للاتهامات.

*الملاحظة الثانية وتتعلق بما قاله د. عبد العظيم عن فساد تجربة اليمن الجنوبى. وأجد نى مضطره للاختلاف معه والدفاع عن التجربة، والتجارب المشابهة.

لقد توصل اليمن الجنوبى فى ظل فقره الشديد الى توزيع شبه عادل للثروة. لم يكن اليمن الجنوبى يقول على تجربته أنها تجربة إشتراكية وإنما بلد له «توجه اشتراكى» ورغم كل الاخطاء التى نقر بها جميعا فى اليمن وغيرها من التجارب المشابهة، إلا أن **الفكرة الخطيرة التى يسوقها** د. عبد العظيم لابد وأن تسوقنا على امتدادها **بأن البلدان الفقيرة لايجوز لها أن تحلم بالاشتراكية، وأن طريقها الوحيد هو التنمية الرأسمالية والتى أثبتت أيضا فشلا ذريعا فى كل البلدان النامية التى قامت فيها وخاصة حين ارتبطت- وقد ارتبطت بالفعل فى كل بلدان العالم الثالث بالتبعية**. ومن وجهة نظرى فان الاشتراكية ليست فقط هى الانتاج العالى والوصول الى الوفرة. وربما يمكن ان تكون مقولة ماركس فى حاجة الى مراجعة وأعنى بها أن الاشتراكية هى التطور الطبيعى لمجتمع رأسمالى يصل الى أعلى ذروته فالاشتراكية أيضا هى توزيع ماهو قائم من الثروات فى المجتمع المعنى حتى ولوكان شديد الفقر. وأشير هنا الى تجربة حية. لقد زرت الشطر الجنوبى من اليمن (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) ثم زرت اليمن الموحد (الجمهورية اليمنية) فى العام الماضى، ورأيت الحالة التى تدهورت اليها أوضاع الفقراء فى البلدين- فى الجنوب والشمال- فى ظل التطور الرأسمالى المطلق بصورة غير مسبوقة.

* الملاحظة الثالثة حول دورجماعات الاسلام السياسى.

وأنا **كامرأة أتحفظ كثيرا على دور الاسلام السياسى داخل الحلف الواسع ولا أرفضه. أتحفظ** عليه من داخل هذا الموقع تحديدا. لأنهم يبدأون بنفى نصف المجتمع وهم النساء. حماس فى فلسطين المحتلة تلقى الحجارة على المستوطنين فى إسرائيل كما تلقى الحجارة على النساء السافرات. وهى تعادى اليهود كيهود وليسوا كصهاينة. ولابد هنا من الحالة الديمقراطية التى ندعو اليها، والتى توجد هناك مؤشرات كثيرة على أن المجتمع العربى سيصل اليها عبر طرق مختلفة ولابد أن تعيد جماعات الاسلام السياسى طرح بعض أفكارها الأساسية ومناقشتها مجددا، خاصة موقفها من أوضاع الأقليات وأوضاع النساء.. الخ

***وأختلف مع د. رفعت فى أننا نبدأ من الصفر**. فنحن نبدأ من واقع ملموس تحققت فيه خبرات وتجارب كثيرة فنحن عندنا خبرات فى التنظيم الاجتماعى وفى الادارة. وأذكر أننى كتبت عام ١٩٦٥ تحقيقا صحفيا حول **تجربة الدكتور جمال غالى فى إدارة شركة المبيدات الدوائية** وكانت هذه الشركة تحقق إنتاجا عاليا وتقدم حوافز وتتحرك فى إطار اللوائح القائمة لكنها كانت نموذجا راقيا جدا فى ظل إدارة يمكن أن نسميها إشتراكية وأيضا فرقة البالية المصرية عرضت لعمال السد العالى سنة ٦٤ وكتب احد الاساتذة خبرة الاستجابة التى توافرت له من هذه التجربة. أى أنه هناك نماذج كثيرة يمكن أن نسوقها من خبراتنا فنحن لانبدأ من الصفر سواء فى تجربتنا الوطنية أو الواقع العالمى كله.

وأريد أن اسوق هنا الخبرة الحية الان وهى أن الاتحاد السوفيتى لم يعرف المجاعة إلا وهو يتحول الى الرأسمالية. اذن القول بأننا نبدأ من الصفر هو قول غير دقيق.

والاشتراكية من وجهة نظرى هى تطوير لكل ماهو ايجابى فى التراث الانسانى بكل عهوده.

وحين قام لينين بتقويض الرأسمالية كان يعنى علاقات الاستغلال وليس المؤسسات.

وأخيرا حقق العمال اليساريون والشيوعيون نتائج مهمة جدا فى الانتخابات النقابية لابد وأن تكون موضوع دراسة وهذه أيضا خبرة تضاف الى خبراتنا المتراكمة.

وقبل أن أطرح وجهة نظرى فى التساؤل الذى افتتح به (هل للاشتراكية مستقبل) فأنا أتفق هنا مع د. **رفعت السعيد** فى أننا نطرح سؤالا أيضا وهو **«وهل للرأسمالية مستقبل أيضا فى مصر؟»**

إن الاشتراكية لم ولن تكون احتياجا يمليه النظام الدولى، بل كانت وستبقى احتياجا موضوعيا للطبقات المستغلة والمغلوبة على أمرها. وحين انطلقت الثورة الاشتراكية الأولى فى روسيا لم تكن الظروف الدولية مواتية لها بل على العكس حاصرها الامبرياليون وشنوا عليها حروب التدخل. وأسوق هذه البديهية حول ضرورة الاشتراكية ومدى حاجة

الطبقات المضطهدة لها لانه يجرى الآن طرح الأمر وكأن كل التجارب الاشتراكية قد نشأت فقط خلال الـ ٧٠ عاما الماضية بسبب وجود المعسكر الاشتراكي والحقيقة أنه طالما بقي الإستغلال فسوف يبقى الصراع الطبقى يحرك القوى الحية فى المجتمع كى تتطلع الى الاشتراكية.

ماهى صورة الاشتراكية؟ هذا موضوع يحدده الواقع والقوة الذاتية لليسار. ولكن الاشتراكية سوف تبقى حاجة ليس فقط للبلدان المتخلفة والتابعة، وإنما حتى للبلدان المتطورة صناعيا نفسها والتى تواجه الآن أزماتها الهائلة. ولا أعتقد أن هناك حلولاً لها فى اطار المجتمع الرأسمالى القائم رغم الوفرة الهائلة فى هذه المجتمعات. وأعود الى مصر، فمن الواضح أنه **ليست هناك إمكانية لتنمية رأسمالية فى مصر** التجربة تقول لنا ذلك وليست النظرية.. لا فى مصر وحدها وإنما فى غالبية بلدان العالم الثالث. فى مصر عجزت الرأسمالية المصرية عن بناء تنمية مستقلة حتى بعد أن توافرت لها فرصتان كبيرتان جدا لتفعل ذلك. واحدة فى بداية القرن وحتى التحول الاجتماعى فى ثورة يوليو عام ٥٢ والثانية فى ظل الانفتاح ولمدة سبعة عشر عاما. وفى الثانية كانت الرأسمالية محظوظة جدا لأن ثورة يوليو قد راكمت لها ثروات ولها قاعدة صناعية كبيرة. هى الآن تبددها ولاتجددها ولاتدفع بها الى التطور. ولاتستثمرها فى تنمية المجتمع.

طريقنا الى الاشتراكية هى **التنمية المستقلة** وهى مرحلة ضرورية واعتقد أنها ستكون استراتيجية طبقا لكل الادبيات التى قرأناها لكل قوى اليسار. وهى الآن الهدف الذى يسعى اليه اليسار المصرى كله، وعبرت عنه كل ادبياته سواء فى التجمع أو الاحزاب التى لم تحظ حتى الآن بالاعتراف القانونى. واليسار يملك على طريق التنمية المستقلة تراثا لابأس به. فثورة يوليو- بكل أخطائها وعيوبها- هى شهادة على إمكانية التنمية المستقلة بل وضرورتها. والتنمية المستقلة مرحلة انتقالية طويلة يسميها البعض مرحلة التحرر الوطنى وأخرون يسمونها الثورة الوطنية الديمقراطية ولا أظن إن أى قوة أساسية الآن تطرح شعار تحقيق الاشتراكية فى المرحلة الراهنة.

والاتفاق على هذه الخطوط العامة يصنع أرضية للتعاون فيما بين هذه القوى وصولا لتوحيد صفوفها. وهذه نقطة مركزية فى أى حديث جدى عن مستقبل اليسار. **ومن وجهة نظرى فلن يكون لليسار مستقبل مالم يوحد صفوفه على أسس مبدئية حقيقية ويهيئها له الواقع بالفعل.** ليس لأن النظرية تقول ولكن لأن الواقع يحتاج الى ذلك. ويتطلع اليسار الى تحقيق أهداف هذه المرحلة بحشد وتعبئة الجماهير للدفاع عن الديمقراطية واعتقد أن الديمقراطية هى الحلقة الرئيسية. الديمقراطية بمعناها الشامل الذى يطرحه اليسار، لأن كل طرح آخر للديمقراطية سواء من الليبرالية الشمولية التى تحكم، او من الليبرالية -كحزب الوفد- فى صفوف المعارضة، هناك نقاط قصور حتى بمقاييس العصر التى تدافع عن حقوق الانسان وتضعها فى المقدمة.

يذهب اليسار إلى آخر مدى فى تعريفه للديمقراطية أكثر من الليبراليين، لأنه لايدعى أنه ينوب عن الجماهير ولا يستعيض عن حركتها ولايكافح بالنيابة عنها، وإنما هو يستعين بقدرته المنظمة ذات الكفاحية العالية لكى يكون قادرا على قيادة حزب الجماهير.

ولهذا تراجع كل الاحزاب أساليب عملها وتكتشف فى كل خطوة انها صاحبة مصلحة أصيلة أكثر من أى قوة أخرى فى الديمقراطية الحقة.

واعتقد أن قاعدة اليسار أساسا هى الطبقة العاملة وحلفاؤها. وقد راجت فى الايام الاخيرة- وأنا أتفق مع د. فوزى منصور فى أننا نجرى كل هذه المناقشات فى مناخ أزمة عميقة فى العالم وفى بلدنا وأزمة عميقة فينا نحن وفى قوانا وفى تحالفاتنا- راجت فكرة **الطبقة الوسطى وأن يتوجه اليسار إليها وأن يتطلع الى حشدها وتنظيمها فى أحزابه.** وأنا أعتقد أن هذا الهدف مستحيل بالنسبة لليسار ما لم ينظم قاعدته الاساسية، وهى الطبقة العاملة وحلفاؤها وللأسف فلم ننجز هذه المهمة بعد. واليسار ليس قوة دعائية تهيم فى الفراغ الاجتماعى ولكنه قوة اجتماعيةبالاساس وتتشكل من **طبقة عاملة قوامها فى مصر ٢ مليون و٣٠٠ الف عدديا وهى الطبقة العاملة التى تعمل بقطاعات الكهرباء والحديد والصلب والصناعات الهندسية والبترول والنسيج.**

فاذا أضفنا المثقفين الثوريين والفلاحين الأجراء فسوف تكون قاعدتنا الاجتماعية عريضة جدا جدا.

وعلينا أن نتوجه إليها أولا لأن **الطبقة الوسطى سوف تأتى إلينا حين نكون أقوياء وحين نقنعها ببرنامجنا الذى نطرحه بصدق وبشكل مبدئى كبرنامج وطنى ديمقراطى يستهدف تخليص مصر من التبعية فى المرحلة الراهنة أى أنه برنامج للتحرر الوطنى.**

إذن النقطة المفصلية لعمل اليسار ولكى يكون له مستقبل فى ظل الأزمة الراهنة، هى التوجه أساسا لقاعدته العمالية وتعبئتها وتنظيمها والارتفاع بوعيها والبحث عن الاشكال التى تنتظم هى فيها



فريدة النقاش

• أخشى أن تؤدى الدعوة لفتح الملفات القديمة الى تدمير التاريخ كله.. كما حدث فى الاتحاد السوفيتى.

• أتحفظ كثيرا على دور الاسلام السياسى داخل الحلف الواسع.. ولا أرفضه.

• الاشتراكية.. هى تطوير لكل ماهو إيجابى فى التراث الانسانى.

•يستحيل كسب الطبقة الوسطى.. قبل أن تنظم ولكسب الطبقة العاملة.

• أكبر وهم يقع فيه اليسار... هو المراهنة على الحكم القائم.

وتحريكها ولعب الدور المرجو منه.

وهنا اليسار سيكون متميزا جدا بمفهومه للديمقراطية بجانبها الاجتماعي. وأؤكد مرة أخرى على ماقاله د/فوزى منصور من ضرورة دفاعنا عن حقوق الإنسان بدون أى تجزئة ولاينبغى لليسار أبدا أن يتنازل عنها فهو **ضد التعذيب حتى تعذيب الخصوم وهو مع حرية التنظيم لكل القوى الاجتماعية بمافيها أعدائه وهو مع الديمقراطية وحق التعبير والأضراب والتظاهر السلمى مضافا اليها البعد الاجتماعى لهذه الديمقراطية** وهو حق العمل وحق التعليم والتأمين الصحى والسكنى.. الخ وهى حقوق منصوص عليها فى الميثاق العالمى لحقوق الانسان.

نفى الرأسمالية.. لايكفى

د. ابراهيم سعد الدين

لا أود أن أكرر كثيرا مما قيل. واعتقد أننا جميعا متفقون حول طبيعة الأوضاع السائدة فى المجتمع المصرى والعربى بصفة عامة. كما نتفق أيضا على أهمية الخروج من حالة التبعية وتحقيق تنمية نصفها بأنها وطنية أو مستقلة أو لا رأسمالية. أيضا نحن نتفق على أن المشروع الرأسمالى للتنمية غير قادر على إحداث هذا التحرر إلا أن هذا لايكفى فلايمكن بناء المواقف بالسلب وإنما تبنى بالايجاب. بمعنى انه ليس كافيا أن نتقدم للجماهير قائلين أن الرأسمالية غير قادرة على البناء، وإنما لابد أن نثبت أن التنمية المستقلة قادرة على تحقيق هذا. ومالم تثبت إمكانية التنمية المستقلة وقدرتها على تحقيق تصفية التبعية ، وتحقيق مستوى معيشة لائق للجماهير، وتحقيق الديمقراطية فإن عيب الرأسمالية لايصلح وحده لطرح مشروع بديل. هذه قضية أعتقد أنها رئيسية فى هذا الإطار . ومن هنا فإنه من المهم لنا أن نبحث تجارب محاولة بناء التنمية المستقلة بمافى ذلك محاولات البناء الاشتراكى فى الدول التى كانت تسمى اشتراكية، وأن نستخرج من هذه المحاولة الدروس حول الاسباب التى أدت بالمجال الاقتصادى على وجه التحديد وفى المجال الاجتماعى أيضا إلى العثرات والى عدم امكان استمرار التقدم.

وأنا أقول عدم استمرار التقدم لأنه حدث بالفعل تقدم ما، ولكن فى مرحلة من المراحل لم يستمر هذا التقدم، سواء كان فى إطار التجربة الناصرية بما حققته والإنقلاب عليها بعد ذلك أوفى إطار تجارب أخرى فى أنحاء العالم الثالث ، ومنها التى قطعت العلاقة مع المعسكر الرأسمالى **مثل بورما** أو المحاولات التى تمت فى **تنزانيا** أو كوبا وبما فى ذلك **اليمن الجنوبى**..ولماذا لم تستطع تجربة التخطيط المركزى التى بدأت فى **الاتحاد السوفيتى** أن تستمر فى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى، بما يؤدى الى تحقيق هدف أن يصبح النظام الاشتراكى تنظيما اقتصاديا اجتماعيا أكثر كفاءة من التنظيم الاقتصادى السابق عليه وهو التنظيم الرأسمالى. فى هذه القضية نحن مطالبين بأن نتأملها جيدا بحيث أننا عندما نطرح البديل نكون مدركين تماما ماذا نطرح. وهنا لابد وأن نتوقف أيضا أمام قضية أخرى. ففى إطار محاولة بناء الإشتراكية برز اتجاهان أساسيان ومختلفان.

اتجاه أول وهو اقتلاع الرأسمالية من الجذور ومحاولة بناء نظام بديل وهى المحاولة التى أفرزت قدراً كبيراً من التقدم ثم ارتدت. وهناك إتجاه أخر وهو محاولة الاحزاب الاشتراكية فى غرب أوربا تعديل النظام الرأسمالى بكفاح مستمر وتدريجى. وهى محاولة حققت أشياء ، وحدثت بها انتكاسات. وعندما نتأمل ونتكلم عن الاشتراكية فماذا نستهدف؟ وحتى اذا كان فى الأجل القريب نستهدف التنمية المستقلة ولكن فى النهاية هل نحن نسعى لتصفية الملكية الرأسمالية كأساس. أم تعديل شروط الإنتاج فى إطار توجد فيه الرأسمالية الانتاجية كعنصر من عناصر الانتاج..

أم نحن نقول بفترة طويلة يوجد بها القطاع الرأسمالى كقطاع منتج متعايشا مع قطاع الدولة وينمو المجتمع فى إتجاه معين؟! هذه قضايا فى رأيى لابد وأن نجيب عليها. لأن هذا يحدد ماذا نريد فى المستقبل على وجه التحديد. **ولايكفى فى رأيى أن نكون دعاة عدل اجتماعى.** نعم نحن كذلك- وسنبقى- وحتى لو استقر الوضع الرأسمالى بصفة مستمرة وتمت تنمية رأسمالية، فالطبقات العاملة والفقيرة ستحتاج من يدافع عنها، وسيوجد بإستمرار لليسار مكان باعتباره مدافعا عن العدل الاجتماعى وعن الطبقات المستغلة.

لكن هذا شئ وأن ندعو الى مجتمع جديد شئ آخر. فإذا كنا ندعو الى مجتمع جديد فعلينا أن نتأمل التجارب قبل أن نتفق على نوعية هذا المجتمع الذى ندعو اليه. ومن الجائز لنا أن نقول أن لنا تصورات عامة دون أن يكون لنا إدراك لا للآلية ولا للكيفية التى ستتم بها الادارة و.. و.. الخ باعتبار أن هذه تنشأ أثناء العمل مكتفين فى مرحلة معينة بما نسميه التنمية المستقلة. ولسنا مطالبين الآن بأن نضع مشروع تفصيل لأى شئ. إنما فى الوقت نفسه لانسلم بعدم إمكانيات هذا التطوير. وفى رأيى أن التجارب السابقة لها نواقصها ولابد أن تستفيد أى تجربة إشتراكية جديدة من دراسة هذه النواقص. التنمية المستقلة او الوطنية أو اللارأسمالية بغض النظر عن الاسماء ضرورية لنا فى هذه المرحلة الحالية. تطلعنا الى نوع من انهاء إستغلال الأنسان للانسان ولكن قد تكون الآلية التى سيتم بها هذا فى المستقبل غير موجودة أمامنا الآن.

ولكننا نعرف على الاقل منها أشياء. فأى مجتمع اشتراكى لابد وأن يحافظ على حقوق الانسان . وأى مجتمع إشتراكى لابد وأن تكون الديمقراطية جزء أساسياً من مكوناته. لكن طبيعة علاقات الانتاج فى هذه الاشتراكية وادارة الوحدات المملوكة مجتمعيا وقد لانكون قد توصلنا بعد الى معرفتها فى تطلعنا لنفى الاستغلال. فى المرحلة الحالية من الصعب جدا الاستفادة من الدروس حتى من دروس أخطاء الماضى- لماذا؟ لأنه فى أثناء عملية التحولات الكبرى تكون عملية الدراسة العلمية صعبة. لأن أغلب مايكتب هو دفاع عن وجود وليس تقييما موضوعيا لما يحدث سواء فى الشرق او الغرب وسواء فى المجتمعات التى يجرى بها التغيير أو المجتمعات الاخرى خارجها. وكل مايقال الأن يتضمن قدراً من المجادلة ، أكثر من البحث والتنقيب والوصول الى تقييم موضوعى. والتغيير يقتضى التقييم الموضوعى للمسائل وهو يحتاج الى فترة زمنية. إلا أن البداية به وطرحه مسألة هامة للغاية . ومن هنا أقول أن إعادة النظر فى كثير من الامور ضرورى مدركين أن إعادة النظر هى السلاح الاساسى لاعادة طرح مشروع، غير مكتفين بأن ننقد **عدم إمكانية النمو الرأسمالى** لأن علينا أن نثبت **إمكانية المشروع البديل وهو المشروع الاشتراكى** فى مثل هذه الحالة.

اليسار.. مهمته التغيير

نبيل الهلالى

فى الواقع ان كلمة الاستاذ **عبد الغفار شكر** وكلمة الدكتور عبد

العظيم أنيس تطرحان تساؤلات بالغة الأهمية سأحاول تناولها باختصار.

التساؤل الأول حول تأثير حركة المتغيرات الدولية على مستقبل حركة اليسار المصرى وكما قال د. **فوزى منصور** فإننا نعيش فى مناخ أزمة وأزمة تشتد. ولكنى أؤمن بالقول المأثور **أشتدى يا أزمة تنفرجى)** وبلاشك فإن ما تموج به الساحة الدولية من متغيرات ستكون له انعكاساته المباشرة على حركة ومستقبل اليسار المصرى. لكنه من الخطأ أن نتصور أن كل التأثيرات ستكون سلبية. صحيح أن مايجرى يهز بشدة مصداقية الاشتراكية خاصة اذا ظلت النظرة إليها من منطلق واحد وحبيسة النموذج السوفيتى الذى ينهار هنا وهناك. إن مايجرى يصعب نضال اليسار المصرى خاصة الفصيل الماركسى منه، لكن يظل هذا النضال ممكنا، وأزمة المعسكر الاشتراكى العالمى لن تمثل له شهادة وفاة أو تصريح دفن، بل ورب ضارة نافعة كما قال الاستاذ **محمود العالم** لأن سقوط النموذج الأوحد وإنهاء دور المركز فى الحركة الشيوعية العالمية، يذكرنا فى مصر وخارج الحدود بأننا بالغين سن الرشد ولسنا فى حاجة الى أوصياء، وأن علينا التخلص من الاتكالية الفكرية والاتكالية النضالية، وأن علينا فى المقام الأول الاعتماد على كفاحنا الذاتى وابداعنا الذاتى متخلصين من أى قوالب فكرية جامدة أو جاهزة.

على أية حال فإن اليسار المصرى نفسه - كما قال د. **رفعت السعيد**- هو الذى سيجيب على السؤال المطروح هل لليسار المصرى مستقبل أم لا والاجابة مرهونة بماسوف يقدمه اليسار المصرى من أطروحات وممارسات.

ولوظل اليسار المصرى أسير سلبياته الماضية ولو لم ينجح فى تقديم نقد ذاتى موضوعى لماضيه، ولوفشل فى استيعاب دروس أزمة الحركة الاشتراكية العالمية، ولو وقع فى حبائل اليأس والاحباط والبلبلة الفكرية.. فتلك نهايته حتما. ولكن سيظل لليسار المصرى وجوده ودوره ومستقبله فى المجتمع، لو أدرك أن حقيقة **المعركة الطبقية مستمرة فى المجتمع لم تنته ولم تحسم** وطالما إنه فى مصر مجتمع طبقى فالصراع الطبقى مستمر **ويظل اليسار المصرى فى نظر الكادحين المحرومين هو الملاذ وطوق النجاة ومعقد الآمال-** وهذا ليس من قبيل خداع النفس بالأمنيات بل هو من قبيل الواقع الذى نعيشه وتبرهن الحياة على صحته. ولعل النتائج التى حققها اليسار بمختلف فصائله وحلفائه فى الانتخابات العمالية الأخيرة، وقبل ذلك فى بعض الدوائر فى انتخابات مجلس الشعب، تدلل على أن اليسار المصرى رغم كل مايعانيه من أوجه القصور موجود فى الساحة وإنه أمل الطبقة العاملة المصرية وأن له مستقبلاً فى انتظاره، وأن كان المستقبل لن يأتى الينا ساعيا بل علينا أن نسعى نحوه بنضالنا وأن نشق طريقنا اليه حتى لو أقتضى الامر أن ننحت فى الصخر. وحيث ينزل اليسار المصرى الى الجماهير، وحيث يعايش هموم الجماهير وواقعها المأزوم، وحيث يتعرض الى مشاكلها ويخوض معاركها اليومية، وحيث يطرح نفسه عليها طرحا نضاليا. هنا سيفوز اليسار عن جدارة بثقة الجماهير.

باختصار أزمة النظام الاشتراكى بقدر ماتصعب وتعقد نضال الشيوعيين المصريين واليسار المصرى عموما بقدر ماتوفر لهم تربة أخصب للنمو والترعرع

السؤال الثانى الذى تطرحه الورقة وهو: هل لازال طريق التنمية المستقلة واردا وممكنا؟ وفى تصورى **أن طريق التنمية المستقلة سيظل الخيار الوحيد بعد مهما كانت صعوبته أمام شعوب بلدان العالم الثالث** وهناك خطر حقيقى من أن تقع هذه الشعوب او حتى قطاعات من القوى الوطنية فى وهم أنه لابديل امامها بعد انهيار تجارب الاشتراكية فى العالم الاشتراكى لابديل أمامها عن التنمية الرأسمالية وعن الواقع الاستعمارى الذى يحاول الإمبرياليون فرضه على العالم الثالث. وصحيح إن انهيار المعسكر الاشتراكى يصعب ويمثل تحدياً خطيراً أمام الدول النامية التى لم يعد لها فى الامكان أن تتوقع مساعدات من المعسكر الاشتراكى لخطط التنمية الخاصة بها.

وصحيح أن الانهيار الاشتراكى سيضاعف من شراهه وأنانية الاحتكارات الامبريالية وسوف يكثف استغلالها للعالم الثالث... ولكن مع ذلك فهذا لايبرر الاستسلام للواقع الامبريالى. إن التاريخ يعلمنا أن الاتحاد السوفيتى الوليد يوم كانت التجربة الاشتراكية الوحيدة والاولى فى العالم، ويوم كان يواجه حصارا رأسماليا عالميا، استطاع وبنجاح وبدون إعتماد على معسكر اشتراكى ولامساعدات خارجية، أن يحقق تنمية مذهلة فى بلاده. ولكن تظل العقبة الاساسية أمام بلدان العالم الثالث فى أنظمة الحكم وطبيعتها الطبقية وعلاقات التبعية التى تربطها مع الغرب الرأسمالى. **ففى ظل التبعية يستحيل بالطبع تحقيق تنمية مستقلة.**

لذلك قد تصبح التنمية المستقلة هدفا نضاليا مرتبطا بتحقيق تغيير جذرى فى الاوضاع والسياسات قادر على كسر سلاسل التبعية ووضع سياسات وطنية جديدة.

ولا أريد أن أتحدث عن آليات هذه التنمية المستقلة من اعتماد على الذات وخلافه. وأنتقل بعد ذلك الى السؤال الآخر وهو:

ماهو هدف اليسار اليوم؟ وهل هو هدف اشتراكى؟ وهل له دور فى



نبيل الهلالى

• المعركة الطبقية مستمرة فى المجتمع.. ولم تنته ولم تحسم.

• يستحيل تحقيق التنمية المستقلة فى ظل التبعية.

• مهمتنا ليس النضال فى سبيل اصلاحات جزئية ولا ترشيد الرأسمالية أو تزيين وجهها الكالح.

• يجب تخليص اليسار المصرى كله من أوضاع التشرذم والتفرق.

[illegible]

يسار مناضل ومقاتل.

المجتمع ؟ أم أن هدف الاشتراكية مؤجل؟

ونوع تجارب الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى يدلل على أن بناء الاشتراكية ليس نزهة خلوية ولايمكن تحقيق هذا البناء بقفزة واحدة ولايمكن انجازها بقرار علوى. بناء الاشتراكية سيستغرق مرحلة **تاريخية كاملة تتضمن حلقات وسيطة وفترات انتقالية لايمكن القفز فوقها.**

لكن هذا لايعنى أن نركن على الرف الحديث عن هدفنا الاشتراكى أو أن نحبس فى الادراج النضال فى سبيل هذا الهدف البعيد حتى لو كانت معركة بناء الاشتراكية غير مدرجة اليوم فى جدول أعمالنا كمهمة ثورية، فلا يعنى ذلك تغيب هذا الهدف عن عيون الجماهير وعن اسماعها وعقولها. نحن مطالبون فى كل لحظة ونحن نناضل من أجل مشروع وطنى ديمقراطى شعبى أشد جذرية واتساقا من الافكار والمشروعات الديمقراطية القديمة والتقليدية واكثر اتساقا مع طموحات الجماهير الشعبية.

نحن مطالبون بأن نطرح منذ الآن تصورنا للمشروع الاشتراكى كما نريده فى مصر على أن يكون نابعاً من واقعنا وأن يراعى الخصائص القومية والوطنية والتاريخية لبلادنا. **مهمتنا ليس النضال فى سبيل إصلاحات جزئية للأوضاع المتردية الراهنة وليست ترشيد الرأسمالية او تزيين وجهها الكالح. إنما فى كل لحظة علينا أن نسير خطوة للأمام فى اتجاه هدفنا البديل النهائى الافضل.**

واذا كانت مهمة بناء الاشتراكية مؤجله اليوم فهذا لايعنى أن اليسار المصرى فى المجتمع ليس له دور سياسى. فمهمة اليسار المصرى ليست منحصرة فقط فى النضال من أجل الاشتراكية. لليسار المصرى دوره المطلوب والقيادى فى معركة التحرير وكما قال الاستاذ العالم أن حركة التحرير تنفجر على مستويات أخطر اليوم مطلوب دور لليسار **المصرى من أجل تحرير وطننا من أغلال التبعية ومن العلاقة الخاصة مع أمريكا ومن أغلال كامب ديفيد. وعلينا أيضا أن نلعب دورنا فى معركة التنمية التى تخلص بلادنا من التخلف وفى معركة الديمقراطية التى تنشل شعبنا من براثن الدولة البوليسية.**

واليسار وهو يقود هذه المعارك إنما يرسى فى الواقع وفى ذات الوقت المقدمات الضرورية لبناء الاشتراكية يبقى بعد ذلك التساؤل الذى يقول:

هل اليسار المصرى بظروفه الذاتية الراهنة مؤهل للقيام بدوره المطلوب والمنشود ؟

يجب أن نقولها بكل صراحة أنه وفق الظروف الذاتية الراهنة لا. وحتى يتأهل لأداء هذا الدور نبتعين فى تقديرى كثير من الامور.

اولا- يجب أن يتخلص اليسار المصرى- لااليسار الماركسى فحسب- من أوضاع التشرذم والتفرق. إن كل فصيل من فصائل اليسار يغنى على ليلاه فى واديه الخاص وإذا استمر الحال على هذا المنوال فلن يسمع أحد ولن يطرب أحد. ولطالما نادت فصائل اليسار بتحالف اليسار، ومع ذلك هذا التحالف أمنية لازلنا نتمناها ونتغنى بها. وعلى فصائل اليسار أن تنتقل إلى مرحلة جديدة تتخذ فيها خطوات عملية ملموسة قادرة على توحيد صفوفه وتحويله الى مركز جذب لكل القوى الشريفة فى هذا الوطن.

ثانيا- لابد أن يطرح اليسار المصرى نفسه بوضوح **كبديل للوضع القائم.** البديل الذى يسعى لتحقيق تغيير جذرى للواقع. الجماهير تتطلع إلى تغيير فهل سيكون اليسار المصرى هو اداة التغيير؟ أم أداة ترقيع الاوضاع الموجودة؟-

واليسار لايجب أن يقنع بأن يكون ديكوراً متميزاً على خشبة المسرح السياسى الراهن. اليسار لايجب أن يكون مرشداً للوضع القائم ولامُرشداً لسياساته، وهذا لايعنى على الإطلاق التقليل من أهمية النضال من أجل الاصلاحات.

لذلك يجب أن ينتقل اليسار المصرى من محبسه فى الحجرات المغلقة وأن ينزل الى الجماهير حيث توجد وأن يرتبط عضويا بها وبصفة خاصة. القاعدة الاجتماعية التى تحدثت عنها الاستاذة فريدة النقاش الطبقة العاملة. وأريد أن أضيف الفلاحين. ولنكف عن الدوران فقط داخل الشريحة المحدودة من المثقفين والمسيسين، القشرة الرفيعة التى تطفو فوق سطح المجتمع ولنغوص الى اعماق المجتمع.

ولابد أن نتحول من يسار مجادل الى يسار مناضل ومقاتل حتى نقنع الجماهير العريضة بأن اليسار هو المعبر الحقيقى عن مصالحها والمدافع الصلب عن حقوقها بالنضال وليس الاقوال يجب أن تعرف الجماهير حقيقة اليسار من خلال سجله النضالى الملموس لامن شعارات تطلق فى الهواء، ولا من كلمات يرددها ثم تبددها الرياح، ولامن خلال تشويهات الاعلام الامبريالى والرجعى لحقيقة اليسار والشيوعية. بهذا النزول الى الجماهير بين صفوفها ومشاركتها نضالها اليومى وحركتها المطلبية يستطيع هنا اليسار تخليص الجماهير من الوعى الزائف الذى يتحكم فى عقولها بفضل أضاليل الاعلام.

وأخيرا اليسار المصرى مطالب بالتجديد الفكرى إنطلاقا من دراسة واستيعاب الواقع المصرى، وفهم خصوصياته من أجل تفسير هذا الواقع ثم تغير هذا الواقع **ومهمتنا ليست فقط مجرد التفسير وإنما التغيير والبحث عن حلول مصرية لمشاكل الناس والوطن. ولابد للماركسيين المصريين بالذات أن يمتلكوا ناصية المنهج الماركسى اللينينى والقدرة على تطوير الماركسية تطويرا ابداعيا بحيث ينفضوا عن كاهلهم التخلف النظرى والتواكل النظرى والتلقى النظرى وأن يمارسوا نصيبهم من الابداع النظرى.**

النقد الذاتى.. ومستقبل اليسار

عبد الغفار شكر

سأنطلق فى طرح بعض الأفكار من ثلاث حقائق أساسية:

الحقيقة الأولى أن اليسار له أساس موضوعى لوجوده. بصفة دائمة هذا الأساس هو الصراع الطبقى فى المجتمع وبصرف النظر عن وعى الناس بهذا الصراع، وهو مبرر وجوده وسط الناس واستمراره.

الحقيقة الثانية وتتعلق بالتساؤل الذى طرحه د. رفعت السعيد هل للرأسمالية مستقبل؟».. وأقول ان هذا السؤال لايصح أن يظل مفتوحا بهذا الشكل. فليس للرأسمالية مستقبل، بقدر مايكون اليسار ناجحاً فى طرح برنامج يعبئ به الشعب ويكسب صفوفه وينهى وجود النظام الرأسمالى. وبدون هذا فانه بالقطع سيكون للرأسمالية مستقبل ومستقبل قائمة.

الحقيقة الثالثة. ماطرحه الدكتور فوزى منصور، وسأعتبره

مدخلا لحديثى.. وهو ضرورة أن ننطلق أساسا من الأوضاع الداخلية فى مصر، عندما نتحدث عن مستقبل اليسار. فلا يجب أن نتحدث فى فراغ. نحن نتحدث عن مستقبل اليسار إنطلاقا من اوضاع ملموسة يمر بها المجتمع المصرى فى المرحلة الحالية.

المجتمع يمر بمرحلة تحول هامة خاصة فى العام الأخير ١٩٩١.. إننا أمام عملية دفع التطور الرأسمالى فى مصر. نحن أمام تراكم رأسمالى يحدث، توسع فى الملكية الخاصة، نهب الملكية العامة، تعزيز سلطة رأس المال على مختلف جوانب المجتمع، ووجود برنامج واضح.. للرأسماليين، ووجود سياسة واضحة محددة تنفذ فى إطار الاتفاق مع صندوق النقد الدولى.

هذه العملية سيترتب عليها أربع سمات اساسية وأعتقد انها هى التى تحدد دور اليسار فى المجتمع المصرى فى المرحلة الحالية والتى سيترتب عليها نجاحه أو فشله فى أن يصبح قوة جماهيرية.

- **السمة الأولى..** انطلاقا من الأوضاع الموجودة حاليا من تعزيز سلطة رأس المال وسيطرته على الحكم.

-**السمة الثانية..** تكثيف الاستغلال الرأسمالى وتعميق التفاوت الطبقى.

السمة الثالثة.. ازدياد الارتباط الفضوى بالرأسمالية العالمية والتبعية لها.

السمة الرابعة.. تصاعد العنف والعنف المضاد. لأن الرأسمالية لايمكن أن تحكم فى إطار ديمقراطى وبالتالى فهى فى حاجة للقمع لتمرر سياساتها هذه السمات الأربع ستزداد بروزا فى المجتمع فى السنوات القليلة القادمة، ومنها ينبع دور اليسار فى هذه المرحلة. وموضوعيا مهمة اليسار فى هذه المرحلة هى تقديم طريقة التنمية المستقلة باعتبارها الحل للمشاكل والأزمات التى يعيشها المجتمع، وعدم جدوى طريق التنمية الرأسمالية. فى هذا الاطار هناك مهام أساسية ينبغى أن ينهض بها اليسار

المهمة الأولى- تحقيق الديمقراطية إبتداء من قضايا حقوق الانسان، والحقوق المدنية إلى حق التعبير وقيام الجمعيات الأهلية.. الخ

المهمة الثانية- الدفاع عن القضايا المعيشية اليومية للناس حماية لها من التكثيف الرأسمالى ومن تعميق التفاوت الطبقى وهذه المهمة هى التى يمكن عبرها تحول اليسار الى تيار جماهيرى. وذلك اذا تحرك بصدق.

النقطة الثالثة. النضال ضد سياسة الاعتماد على الخارج والحث على سياسة الاعتماد على النفس باعتبار أن هذا هو الأساس الموضوعى لإنهاء الروابط مع الرأسمالية وإنهاء التبعية لها.

النقطة الرابعة- الضغط من أجل ايجاد مصالح عربية مشتركة حتى مع اختلاف النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه البلدان العربية، وإيجاد مشروعات مشتركة بين أكثر من بلد وايجاد مؤسسات اقتصادية مشتركة... وهكذا.. أى تنمية الاساس الموضوعى كمقدمة لأن تلعب مصر دورا فى هذا الإطار الاوسع

والسؤال الآن..

هل اليسار قادر على أن يقوم بهذه المهمة أم لا؟ وماهى الشروط التى يجب أن تتوافر فيه سواء فى فكره أو فى حركته أو فى بنيته للقيام بهذه المهمة؟

ومع تقديرى لما أثارته فريدة النقاش بخصوص الخوف من تحول العمل النقدى لدور اليسار وأخطائه فى الماضى إلى فتح الملفات. أعتقد أنه لابديل أمام اليسار ليمارس دوره مستقبلا من ممارسة النقد الذاتى. والمهم أن ينطلق فى دراسة الماضى من أرضية موضوعيه يتكشف فيها الظواهر المشتركة.

مثلا.. ماهو تفسيرنا أن اليسار رغم وجوده فى مصر منذ اوائل القرن العشرين، وحتى الآن عجز عن ايجاد تنظيم حزبى ذى طابع مؤسسى قادر على أن يستوعب كل الاتجاهات الموجودة وتتعايش معا فى داخلها. ماتفسيرنا لهذا؟ هذه خطيئة أو قصور وقعت فيه كل التنظيمات والاتجاهات.

ايضا ماتفسيرنا لتركز اليسار أساسا فى إطار المثقفين بالرغم من وجود ظروف مهيئة لأن يتغلغل فى الريف مثلما حدث فى فيتنام والصين وغيرها. فحتى وجوده بالنسبة للطبقة العاملة الآن وجود هامشى بالرغم من النجاحات التى حدثت فى التنظيم النقابى.

من هنا أقول أنه لابديل لليسار ليكون قادرا على القيام بدوره الجديد من أن يقوم بعملية نقد ذاتى لمسيرته. هذا النقد الذاتى ينعكس على عدة جوانب لتكون له نتائج عملية

النقطة الاولى- أن يكون فيه إبداع فكرى لمواكبة المرحلة الجديدة وهذا الابداع الفكرى يتطلب نقطتين أساسيتين:

- معرفة أعماق المجتمع المصرى الراهن وتناقضاته الاساسية وبرنامج لتجاوزه.

- تقديم حلول للإشكاليات التى طرحتها أزمة النظام الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى ومن اهمها بناء الاشتراكية فى بلد متخلف وماطرحه د. رفعت إن الاشتراكية تنمو فى إطار ديمقراطى وقضية تداول السلطة. وبدون أن يقدم اليسار المصرى إجابات ملموسة حول الاشكاليات التى طرحتها أزمة النظام الاشتراكى وخاصة مشكلات بناء الاشتراكية فى بلد متخلف ومسألة الديمقراطية وتزاوجها مع الاشتراكية، بدون كل هذا يصبح التقييم بدون قيمة ولابد أن ينعكس على إبداعه الفكرى.

النقطة الثانية- وجود تنظيم حزبى ذى طابع مؤسسى لايرتبط بارادة الافراد، ويكون قادراً على استيعاب كل الاتجاهات والسماح لها بالتعبير عن رأيها والتفاعل فيما بينها وبين بعضها، وبالتالى يكون هناك اتجاه سائد واتجاهات معارضة. بدون توافر هذا فلا أمل امام اليسار



عبد الغفار شكر

• الرأسمالية المصرية لايمكن أن تحكم فى إطار ديمقراطى.

• لماذا فشل اليسار - منذ العشرينات - فى إيجاد تنظيم حزبى ذو طابع مؤسسى

النقطة الثالثة- وتتعلق بأهمية الإقتراب من الناس وعلى أن يبتكر أساليب تمكنه من العمل وسط الفلاحين والطلاب والعمال.

وبهذه الطريقة نكون قد وضعنا اليسار أمام وضع أفضل. وطبعا هذا لايمنع من أن يستفيد من كل التراث النضالى الذى قدم فيه تضحيات هائلة وملموسة.

الاشتراكية فى بلد متخلف

د. عبد العظيم أنيس

لدى بعض الملاحظات على التعليقات التى قيلت على كلمتى.

بالنسبة لمراجعة أخطاء الماضى فانا متمسك تماما بوجهة نظرى من أن اليسار لن يستعيد مصداقيته لدى الجماهير، الا بتعرض حقيقى لموضوع أخطاء الماضى. ولا أقصد بهذه الدعوة فتح الملفات، ولكن ما أعنيه تحديدا هو توضيح موقفنا من التهم الموجهة لنا ككل لاكأفراد أو تنظيمات.. مثل الأتهام بالجمود الفكرى، أو الموقف غير النقدى من الحزب الشيوعى السوفيتى ومن احزاب السلطة، أو عدم دراسة الواقع دراسة معمقة حقيقية والاتكالية الفكرية عموما.

وفى رأيى كثير من هذه الاتهامات صحيح. وأننا نستطيع استعادة مصداقيتنا باتخاذ موقف أمين أمام الجماهير والتعرض لهذه القضايا بشكل واضح وتحليل أسباب اتخاذنا لهذه المواقف.

القضية الثانية تتعلق بامكانية بناء الاشتراكية فى بلد متخلف، والتى ضربت مثلا لها اليمن وموزمبيق. القضية هى قضية تعريف الاشتراكية وهل فيها الوفرة ام مجرد التوزيع . وهناك فرق مابين الاشتراكية والعدل الاجتماعى والكثير من الناس كانوا يروون أن فكرة بناء الاشتراكية فى اليمن فكرة غير صحيحة على الإطلاق حيث لا تتوافر لهذه الدولة إمكانيات من ناحية الزراعة والصناعة او المواد الخام.

ومن باب اولى فإن احوال موزمبيق نفس الشئ. ومن الخطأ أن نتحدث عن الاشتراكية ، ونخلط بينها وبين العدل الاجتماعى ، فتلك قضية أخرى. نعم كانت توجد محاولات للعدل الاجتماعى ولكن النهاية كانت محزنة فى بلد كاليمن الجنوبى نتيجة للصراعات داخل السلطة وهذا لم يكن منفصلا عن الوضع الحقيقى الموجود فى الداخل من الناحية الموضوعية المقرونة وأكرر أننى لاأعود الى فكرة الثورة المستمرة التى نادى بها « تروتسكى» أو غيره.. لكنى أؤكد أن هناك فعلا اساس حقيقى لفكرة أن الاشتراكية فى بلد صغير ليس لها أى مستقبل. من الممكن أن نتحدث عن التنمية المستقلة وهذا موضوع آخر. فى إطار إقليمى أوسع من الممكن فى هذه الحالة أن نتكلم عن الإشتراكية.. الخ

النقطة الثالثة- وهى الموقف من الاسلام السياسى وهو موضوع هام خاصة فى ضوء الأوضاع التى نواجهها حاليا.

ففى ضوء انهيار المعسكر الاشتراكى الذى كان حليفاً اساسياً فى مواجهة الصهيونية والامبريالية. وبالتالى ضعف القوى الدولية التى كانت معنا، والمحاولات مستمرة من أجل حصرنا فى مؤتمر مدريد ومؤتمر واشنطن و... و... نحتاج الى حلفاء عديدين. انا لست ضد مفاوضات مرحلية من ناحية المبدأ بشرط الأ تغلق أمامنا إمكانية التطور فى المستقبل. من هنا أهمية إعادة النظر فى قضية الإسلام السياسى وليس فقط فى النطاق المصرى وإنما فى النطاق العربى أيضا .ولاشك أن الكثير [illegible] «حماس» تقف فى المعسكر الوطنى. والقوى الموجودة فى لبنان مع أخطائها ومع تجاوزاتها ومع إعتراضنا عليها تقف فى المعسكر الوطنى. ومن يستطيع القول أن الحلفاء يجب أن يكون لهم نفس نظرتنا للأمور علينا باستمرار ادارة حوار مع قوى الاسلام السياسى خصوصا فى مثل هذه الظروف. «حزب العمل» مثلاً الآن يمكن اعتباره قوة من قوى الاسلام السياسى ونحن فى اشد الحاجة لأن نتحاور معها وستزداد حاجتنا إلى هذا على النطاق العربى فى المستقبل فى ضوء الهجمات الشديدة للصهيونية والامبريالية. واختلال توازنات القوى على النطاق العربى والإقليمى بهذا الشكل

النقطة الرابعة- قضية المتغيرات الدولية وكلام محمود العالم. واريد أن اوضح بأننى لا أقول إن مخاطر البيئة والمخاطر الذرية ليست لها تأثير علينا، وما أدعيه أن بعض الناس حاولوا أن يتخذوا من هذا منطلقاً للوصول إلى ماسمى تغليب القيم الانسانية على القيم الطبقية إذا كان هذا المنطق يصلح فى بلدان رأسمالية متقدمة فلا يصلح عندنا، واذا جاز هذا بالنسبة لامريكا والمانيا مثلا فهو غير وارد لنا، ولكن مع ذلك هناك أفكار مطروحة بهذا المعنى فى كتب عربية صدرت. وهناك ايضا بعض أفكار تقول أن التنمية المستقلة أصبحت موضوعا قديما وبالتالى يعودون بنا الى تجربة تايوان و..و.. النمور الخمسة هذا مطروح فى كتب مصرية ومن ماركسيين يدافعون عن وجهات النظر هذه باخلاص. ووجهة نظرى فى الرد على هذه الأفكار إنه مع عدم انكار المتغيرات الدولية وتأثيرها إلا أن هذا التأثير على المركز أكبر بكثير من تأثيرها على الهامش. وبالتالى فنحن فى غير حاجة لأن نغير افكارنا فى هذا الموضوع وخصوصا فى قضية التنمية المستقلة.

أخيراً التنمية المستقلة ليس معناها تنمية رأسمالية أو اشتراكية وإنما هى تنمية مستقلة وليست تنمية تابعة وأؤكد إنه لاتزال فكرة التنمية المستقل صحيحة خصوصا اذا كانت فى إطار عربى.

نقاط فاصلة بيننا وبين التيار الاسلامى

د. رفعت السعيد

هناك ظاهرة لم نلتفت إليها فى حينها وهى أن البداية الحقيقية لفشل النموذج الاشتراكى كانت تهاوى كافة أنظمة التنمية المستقلة التى دارت فى إطار التجربة الإشتراكية أو على علاقة بها. فشل نموذج **عبد الناصر** وفشل نموذج **سوكارنو** وفشل نموذج **سيكوتورى** والنماذج المتتالية كلها. وهذا يظهر لنا أننا عندما نتكلم عن التنمية المستقلة يجب أن نحدد نوع من التنمية المستقلة، ولماذا فشلت هذه النماذج السابقة

فى السابق كانت المسألة أسهل لوجود المعسكر الاشتراكى أو الاتحاد السوفيتى وكان يساعد ويقدم إمكانيات كبيرة لعملية التنمية المستقلة. الآن المسألة أصعب حيث يوجد مايسمى بمجمع الدول الصناعية السبع والذى يعتقد إنه ليس من حق الاخرين أن يمارسوا عملية الإنتاج وأنهم مجرد سوق للإستهلاك وعلى العالم المتقدم المتمثل فى الدول السبع أن ينتج وعلى الآخرين أن يستهلكوا، ويستهدف تحويل القسم الاكبر من العالم إلى جنرب بمافى ذلك الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية وغيرها.

والمسألة صعبة أيضا لأن التبعية لهذا المجمع الصناعى الرأسمالى والرأسمالية الدولية أصبحت أعمق. وأنا اعتقد أن الكثيرين يعرفون أنه كان هناك مشروع بين دول عربية يستهدف تمكين ثلاث دول عربية من إنتاج يكفى العالم العربى من القمح وكانت الموارد المطلوبة متاحة التمويل موجود. والارض موجودة ، والقوى العاملة موجودة والخبرة موجودة. لكن بعض الحكام رفضوا وقالوا أن أمريكا بتغضب وهى قادرة على

تدمير هذا المشروع. ولعل ذلك يوضح إلى أى حد تتطلب عملية التنمية المستقلة تعبئة جماهيرية واضحة لتحصينها وحمايتها وأيضا تطويرها، وتقديم نموذج جديد للتنمية المستقلة. أما ماقالته فريدة النقاش تعليقا على أننا نبدأ من الصفر فيبدو أننى لم أكن مفهوما. ماقصدته تحديدا هو أن النموذج الذى كنا نهتدى به قدتهاوى بأكمله وأن المطلوب منا أن نقدم نموذجا جديدا.

وعندى ثلاث ملاحظات سريعة.

الاولى خاصة بماقاله د. فوزى منصور لأنه قال يتعين على اليسار ألا يربط نفسه بأى مذهب أو فكرة معينة عن نشأة الكون، وماالى ذلك. وانا اعتقد أن الفكر النظرى لايمكن اجتزاؤه ولايمكن أيضا تلقيحه ولكن يمكن إعادة صياغته بأسلوب يتماشى مع طبائع كل مجتمع. ونحن لانمصر الفكر ولكن نقدم فكرا مصريا حقيقيا بشرط أن يكون قادرا على فهم الكون وفهم نشأته وتطوره، وقادرا على تغيير هذا الكون. ولايمكن أن نبدأ من المنتصف بأن نقرر أننا قادرين على تغيير الكون دون أن نفهم طبيعة الكون وكيف ينشأ ، وشرط أيضا أن نكون قادرين على تقديم هذا الفكر بشكل مصرى مقبول من المصريين

الملاحظة الثانية حول موضوع الإسلام السياسى . الدكتور فوزى منصور قال أن القيادات الاسلامية تمتلك الدعاية والتمويل بينما القواعد التى تنتمى الى التيار الإسلامى تعيش الأزمة الخانقة فى المجتمع.

والفهم التطبيقى لهذه الفكرة فى الواقع العملى المصرى، هى أن الاخوان المسلمين هم الخصوم وأن الجماعات الاسلامية الفقيرة هم الأقرب الينا بينما الواقع يقول أن الجماعات الاسلامية الفقيرة هى الأكثر عداء للتقدم وهى الاكثر عدوانية وتطرفا إن هذا الطرح غير دقيق ، لأن أكثر العناصر التى التفت حول هتلر كانت البروليتاريا الرثة والعناصر الفقيرة والمتعطلين. ونحن لاتناقش الانتماء الاجتماعى لأصحاب الفكرة وإنما نحن نناقش الفكرة فى ذاتها وإنتمائها الطبقى مع من؟

هل هى مع تطور المجتمع أم ضده؟

والمنتمون للفكرة ماقد يكونون بوضعهم الطبقى منتمين الينا ولكن قد تكون هذه الفكرة بذاتها ضد قوى التقدم وتمتلك توجهات مرفوضة.



د. رفعت السعيد

• ليس هناك مستقبل للنظام الرأسمالى فى مصر

• الوفد.. والاسلام السياسى..بداخل لاتمس جوهر النظام.. واليسار وحده المؤهل لتقديم بديل مقبول من الجماهير.

• النموذج الذى كنا نقتدى به قد تهادى.. والمطلوب أن نقدم نموذجا جديدا.

ولنضع فى اعتبارنا أن قضية تيار الاسلام السياسى لاتمس فقط التوجهات العلمانية، ولاتمس فقط التقدم الاجتماعى والديمقراطى ولاتمس حتى النساء.. وإنما تمس وحدة الوطن المصرى وهى مسألة بالغة الخطورة على مستقبل مصر التى تسلمها هذا الجيل موحدة وهو مؤهل لأن يسلمها ممزقة وعاجزة. هذه الحقيقة لاتعنى أن نمتنع عن التعامل مع هذا الفصيل أو ذاك فى موقع أو آخر.. كما حدث مع جماعات الاخوان للحديث حول الانتخابات او الديمقراطية او الحريات أو مواجهة التعذيب..

لكن يجب أن نعرف أن ثمة نقطة فاصلة بيننا وبين هذه الجماعات.

نقطة أخيرة أخشى أن يفهم من كلام الاستاذ نبيل الهلالى عندما قال أن اليسار غير مؤهل بوضعه الراهن .. أخشى أن يفهم أن المطلوب منا أن ننتظر حتى ننتهى من النقد الذاتى، وحتى تحل المشاكل فيما بيننا، وحتى نتوحد ونحدث أفكارنا وننتظر حتى نبنى نموذجنا. فلو انتظرنا لتحقيق كل ذلك فلن نجد سبيلنا الى شئ أعتقد أن المطلوب منا أن نبدأ مباشرة فى ممارسة عملنا واضعين فى الاعتبار كل مايجب أن نفعله ، وأن ننقد أنفسنا عمانسبق ونحن نعمل وأن نتوحد ونحن نعمل معا وأن نصفى خلافاتنا ونحن نعمل معا، بحيث نكون أكثر قدرة على تقديم عمل يستطيع أن يطور الوضع فى مصر وأن يحقق طموحات الشعب المصرى إزاء اليسار.

د. فوزى منصور

اشعر بسعادة لأن نقط الالتقاء بيننا فى الجوهريات اكثر مما كنت اتوقع خصوصا فى ظروف الازمة الحالية. سأقتصر على بعض التحديدات لبعض نقاط الالتقاء دون أن يعنى هذا أن مالم اشر إليه أقل أهمية بالعكس قد يكون أكثر اهمية.

اريد أن اتحدث عن نقطتين احداهما للدكتور ابراهيم والاخرى للدكتور رفعت

الاولى خاصة بضرورة دراسة التجارب الاخرى. فملا يجب أن ندرسها دراسة عملية حتى اذ صعب علينا الآن التوصل لتقييم موضوعى لها، ولكن من خلال الجدل والصراع وإتخاذ المواقف هذا هو السبيل الوحيد للجهد الموضوعى. والإضافة الوحيدة التى أريد اضافتها انه لابد من دراسة هذه التجارب فى سياقها التاريخى وفى سياقها الزمنى ومن الرأسمالية تحديدا. فعندما ادرس التجربة فى الاتحاد السوفيتى أقول فقط أنه كان بلدا متخلفا.. الخ، ولكن أيضا أدخل الصراع الطبقى على المستوى الدولى ومردود هذا الصراع على التطور والتجربة نفسها وتحولها الى تجربة تسود فيها طبقة معينة هى مايمكن أن أسميها برجوازية الدولة البيروقراطية. وبالمقابل عندما ادرس تجربة الديمقراطية الاشتراكية فى أوربا الغربية فلابد أن اراعى أنها لم تكن لتستطيع أن تحقق ما تحققه لولا اعتمادها وهى بلدان متقدمة- على الفائض ليس فقط الزمنى وإنما أيضا على تراكمات ٤٠٠ سنه هى التى مكنتها من الوصول لما يمكن توزيعه. هذا المنهج هام حتى لاننساق وراء تجارب معينة وننسى شروط تحقيقها وذلك مع اتفاقنا على المساهمة الكبرى من قضية الديمقراطية والحريات التى أتت بها هذه التجارب.

وقياسا على نفس هذا المنهج أيضا بالنسبة لتقديمنا للوضع فى مصر والعالم العربى هنا تأتى اهمية دراسة موقفنا الخاص من النظام الاقتصادى العالمى. وهنا لايكفى القول بأن هناك شمال وجنوب واستغلال وبلاد مستغلة.. الخ لكن لابد أن نتبين أن للرأسمالية العالمية دون أن تجلس الى المائدة وتخطط ولكنها أيضا استراتيجية بالنسبة للأقاليم المختلفة من الجنوب يعنى استراتيجيتها بالنسبة لشرق اسيا مختلفة تماما عن

إستراتيجيتها بالنسبة لامريكا الجنوبية وأيضا بالنسبة لأفريقيا وجنوب الصحراء، وما تترقبه من أوضاع تسمح لها به وهى أشد ماتكون اختلافا بالنسبة لمنطقتنا العربية ، وهذه مسألة تاريخية والبعد التاريخى هنا أساس لفهم إستراتيجية المراكز الرأسمالية او البلد الرأسمالى المسيطر بالنسبة لمنطقتنا العربية. ومالم تكن واعين تماما بخصوصية هذه الاستراتيجية فالكلام المتمم حول النظام الرأسمالى العالمى والقهر والسلطة لايمكن أن يؤدى الي الفهم السليم للوضع الحالي. وبالنسبة لما قاله د. رفعت السعيد وأنا احترم رأيه تماما- أيضا أناشديد الحساسية من التحذيرات التى أشار إليها وأنا أسمح لنفسى أن أضيف شيئين فأنا لست مقتنعا على الإطلاق بأنه لفهم التطور الاجتماعى والوصول به للمرحلة التى يتمناها لابد أن تكون لى وجهة نظر محددة فيما يتعلق بعلاقة الانسان بالكون وعلاقته بالطبيعة وبتحديد أخص وبصراحة. بالدين.

ولااعتقد أن هناك ارتباط أو تلازم من أجل استخدام العبارات الفنية بين الدياليكتية المادية والدياليكتيه التاريخية. كانت هذه هى وجهة نظرى منذ البداية واعتقد إنه لايكفى أن نقول أن القواعد الاسلامية هى رصيد ورصيد هام جدا ولابد من -ليس فقط محاولة كسبه- انما العمل معه ولانستطيع أن نتغاضى عن مضمرنه. وانا لى تفسير سبق وقدمته عن لماذا برز دورها فى غيبة اليسار ولكى تستطيع القوى الاسلامية القيام بدور حقيقى لها ينبغى أن تقوم هى نفسها بثورة داخل فكرها. هذه الثورة تبدأ فى علم أصول الفقه ولاغرابة فى هذا واظن أن بعض الاصوات بدأت تستمع إلى هذا الأمر ولو إنها اصرات خافته. لأن علم اصول الفقه الذى على اساسه يفسر الفقة قد جمد من حوالى الف عام وهذا أمر غير معقول ولامقبول. لكن ليس لنا نحن بطبيعة الحال ولامؤهلين للقيام بهذا وأعتقد واملى فى الله كبير أنهم من داخل أنفسهم سيدركون ضرورته للابقاء على دورهم الاساسى والجوهرى الذى لابد أن يقوموا هم أنفسهم بتجديد فكرهم.

وبما اكد الاستاذ محمود العالم أن الوجود الامريكى المكثف والذى يزداد كثافة عاما بعد آخر وعلى كل المستويات. هو المفجر لحركة التحرر الوطنى وهذه فى اعتقادى مسألة اساسية وكلنا نشعر بها. ولاننسى أيضا الوجود الصهيونى بالطبع ويفجر أيضا شعور الانسان بحريته وكرامته وقيمه ووجوده وأن هذا معناه أن كفاحنا لايمكن أن يكون قاصراً على المسألة. الاجتماعية بالعكس يجمع بين المسألة الاجتماعية وبين التحرر الوطنى وهذا من شأنه أن يوسع الآفاق التى نتطلع اليها لتجميع قوانا.

والنقطة الاخرى ان هذا الوجود الامريكى المتزايد ليس فقط مجرد إنتهاك للانسانية وانما له مضمون اقتصادى محدد وهو الاستغلال المكثف والمتزايد الكثافة ومن هنا أيضا حتى هذا الوجود من الطبقات المسيطرة بالنمط الذى تسير عليه يفجر حركة التحرر من الاستغلال. وهذا يرتبط بذاك والاثنان مع بعضهما يكونان توليفة شديدة التفجر وهذه يمكن أن تكون أحد عوامل التفاؤل بالنسبة للمستقبل. وهذا هو الذى يبقى بالمسئولية الكبرى وكيف نستطيع أن نتعامل مع إمكانية من هذا النوع. تعامل ليس فقط العاقل الذى يتم من خلال مكتب او حول منضدة. وانا فعلا أشعر بأهمية الموضوع وعلى استعداد لتقديم كافة التضحيات المرتبطة به.

اذن ما المخرج للتنمية المستقلة. أنا أتصور إنه لابد من شئ من التحديد كما التقى على ذلك كافة الزملاء حول هذه المائدة وهنا أيضا التنمية المستقلة ليست مسألة تحديدها مسألة إختيارية يقوم بها كاتب وأنا أتصور فى ظرف ما إن التنمية المستقلة بطريق رأسمالى أن تقوم فى تايوان لكن خصوصية وضع العالم العربى والمواجهة الاسرائيلية الصهيونية الاستعمارية. لا أتصور أن تقوده الرأسمالية لابتكوينها الحالى ولا بتكوينها المعدل حتى لو وضعناها فى إطار الوطن العربى فى مجموعه وبالرغم من كل الثروات الموجودة فيه.

وأقول أنه حتى لوجمعنا لها كل الاموال. فإنه لايكفى لاخراجنا من إطار معين نحن نواجهه ولابد أن نبتدع الاشكال اللازمة لتحديد معنى التنمية المستقلة فى مثل هذه الظروف الحضارية وفى تصورى وهذا يتفق ايضا مع المفهوم العام للإشتراكية لاكما حاول الاتحاد السوفيتى تطبيقها وإنما كما تصورها أباء الاشتراكية من الاول. أن التنمية المستقلة ليست فقط مجرد سياسات إقتصادية وإنما ترتبط بها مفاهيم ثقافية وقيمية محددة لها نظرة محددة بالنسبة مثلا عملية الاستهلاك. وأنا اعتقد أن من اهم مااوجب استهلاك الاتحاد السوفيتى للموارد المستهلكة هو إنه لم يتنبه الى هذه المسألة وجعل مسألة اللحاق بالبلدان عالية التقدم مسألة أساسية بينما كان ذلك مستحيلا فى الظروف الدولية اذن التنمية المستقلة تتطلب تغييرا وتطويرا قيميا وثقافيا حول أهداف هذا المجتمع بما فى ذلك ماهو الهدف من التنمية الاقتصادية. وهل هى الحصول على التليفزيونات والسيارات الكبرى وماإلى ذلك؟

وهذا من احد الاسباب- وليس كل الاسباب- التى تجعلنى أتصور أن الرأسمالية بطبيعتها غير قادرة على تقديم هذا النوع من التنمية المستقلة.

الوحدة العربية

محمود أمين العالم

سبقنى د. عبد العظيم أنيس فيما يتعلق بتجربة اليمن وغيرها .لأن أخطر مايمكن أن نستخلصه هنا هو فكرة القفز على المراحل. والذى حدث باليمن هو قفز على المراحل. كانت القبلية مستشرية وتزداد بينما من أعلى فرضت الاشتراكية من تأميم المساكن الى تأميم التجارة الصغيرة .. الخ

ذات مرة كنت أدرس فى جامعة عدن ووقت الحاجة لم أجد مرحاضاً نظيفاً. وفى ندوة عامة قلت ليس هكذا تطبق الاشتراكية نظفوا المرحاض بدلا من الاهتمام الفوقى بالامور. لابد فعلا من مراعاة الظروف الموضوعية. التغيير فى البنية الاجتماعية والى حد كبير تنمية المجتمع خطوة اساسية فى إعادة تكوين السلطة، وطبعا ليست بشكل ميكانيكى.

النقطة الثانية وهى بالنسبة لجميع الاوضاع التى ذكرناها جميعا.. التخلف والتبعية والهيمنة.. نقطة البداية هنا هى التنمية المستقلة وعمقها بلاشك رأسمالى ولانستطيع أن ننكر هذا: لكن كيف نحولها من سيطرة رأسمالية الى أبعد من هذا..

١- لابد من أن نؤكد على معنى معين ذكر واستخلصناه من التجربة السوفييتة. وهى إنه لاسبيل للتفكير فى الحاقه بالغرب، والنسق الغربى ينبغى ان نتجنبه مهما كانت طبيعة هذا النسق وينبغى أن يكون لنا نسقنا الخاص.

٢- عدم مراعاتنا او عدم حرصنا على اللحاق بالغرب ليس معناه القطيعة معه. بالعكس ينبغى ان نحرص على هذه العلاقة على أن يكون فيها احترام لظروفنا.

٣- الضمان للتنمية لتكون مستقلة بالفعل ومتطورة الى مابعدها.. هو الدور الكبير لليسار ووحدة اليسار وقدرته على تكوين اوسع تحالف وأن يكون قوة فاعلة مطورة فى داخل المجتمع.

وفى تقديرى أن جوهر التنمية المستقلة ليس اللحاق بالغرب وإنما جوهره من الناحية الداخلية هو إشباع الحاجات الاساسية للجماهير ماديا ومعنويا لكن هذا لايكفينا - كما قال الاستاذ نبيل الهلالى - من أن الاشتراكية يجب أن تكون مطروحة أمامنا وينبغى منذ الآن أن نحسن تقديم المشروع الاشتراكى.

- وما الاشتراكية التى نريدها وماطبيعتها وماخصوصيتها وماطبيعة علاقتها بظروفنا الخاصة...

ينبغى أن يكون هناك اجتهاد فى هذا الامر. اجتهاد يربط الاشتراكية بالجانب الانتاجى الاقتصادى ويربطها أيضا بالجانب المعنوى الثقافى وبطبيعة المجتمع المدنى أى بالديمقراطية وتنمية قدرة الجماهير على المشاركة فى القرار وعلى تنفيذه وعلى مراقبة التنفيذ.

وبالتالى نحن أيضا فى حاجة الى رؤية لمشروع إشتراكى لبلدنا. وهنا أقول أن مصر يجب عليها أن تحسن تقديم النموذج ولايجب أن تكون الاقليم القاعدة أو الاقليم القائد فى هذا، وإنما يجب أن تكون النموذج الذى يستلهم فى بقية البلاد العربية.

وإلى جانب المشروع الاشتراكى هناك مشروع الوحدة العربية فنحن نحتاج منذ الآن الى تقديم مشروع للوحدة العربية وليس مشروعا - أيضا - مثاليا مجردا وإنما يراعى فيه الظروف الواقعية للأمة العربية وفى رأيى لابد ان يكون هذا المشروع فى جوهره مشروع تنسوى إقتصادى على المستوى العربى يراعى الظروف ، وهو مايمكن أن يحققه التطور العام. وأيضا لابد من العمل - بالضرورة - على وحدة كل القوى التقدمية والوطنية والثورية المحلية والعربية.

وهنا أود أن أشير الى قضية الفكر الإسلامى وانا هنا مع فكرة التحالف جزئيا أو اكثر من جزئى مع الحركات الإسلامية ولكن بشرط أساسى هو نمو القوى الديمقراطية والثورية. وكلما نمت الحركة الديمقراطية والثورية تتضاءل أمامها التعصبية والانغلاقية. عندما تقوى الحركة الوطنية الديمقراطية تستطيع أنت أن تجذبهم إليك بدلا من أن يجذبوك هم الى مفاهيمهم. ولكن يبقى أن نسعى بالعمل وبالبرنامج - خاصةوهم لايملكون برنامجا - وتقديم الحلول وجذب قواعدهم المختلفة والتى هى فى الواقع مسحوقة وبالتالى يقدمون لهم الاخرة كحل ونحن نقدم لهم أيضا ودون أن نمس إيمانهم حلولا عملية موضوعية. وأخيرا ينبغى أن نركز فى المرحلة الحالية على العمل الثقافى الفكرى ونشر العقلانية ونشر الفكر العلمى ونشر الرؤية التاريخية والاحساس التاريخى بحركة المجتمعات وحركة الواقع. العقلانية فى المجتمع عملية مهمة. من هذه العملية هو النقد الذاتى لتجربتنا لأن هذا يعمق عقلانيتنا ويقدمنا كنموذج عقلانى.

لا ننقد فقط ماضينا نحن وإنما أيضا نقدم رؤية نقدية لتراثنا ورؤية نقدية للفكر السائد مثل الفكر القومى خاصة ونحن نقدم مشروعا للوحدة العربية ننقد الفكر القومى الشوفينى وننقد الفكر الاسلامى التعصبى وننقد تراثنا القديم لاكتشاف مابه من ايجابيات وسلبيات وننقد أيضا تجربتنا الماركسية بمافيها من نواقص وأيضا ننقد تجربتنا الاشتراكية.

وهم الرهان على الحكم القائم

فريدة النقاش

أريد أن أتطرق اولا لموضوع الفلسفة التى تكلم عنها د. فوزى منصور. صحيح أن اليسار لايجب أن يخوض معركة ضد معتقدات الناس هذا شئ بديهى وأظن أنه ليس فى تاريخ الشيوعيين المصريين أنهم واجهوا العقيدة الدينية او كانت لهم معارك معها.

لكن مسألة الفلسفة لها علاقة وثيقة جدا بمناهج التعليم فى مصر وبحرية الفكر وبالبحث العلمى وكل الساحات التى تخص الاجتهاد الفكرى. وأنا هنا أذكر بأن منهج طه حسين - الذى لم يكن ماركسيا - فى دراسته للشعر الجاهلى محجوب حتى الآن ولستة أجيال كاملة لأنه صودر باسم الدين. فهذه مسألة مهمة جدا ولابد أن يخوض اليسار المعركه فيها حتى النهاية. وهى مناهج البحث وحرية الفكر فى سياق القضية الديمقراطية كلها ودون اصطدام بالعقيدة الدينية. هذا شئ وذاك شئ آخر.

ومرة أخرى هناك فرق كبير جدا بين النقد الذاتى وانا معه لآخر مدى فى كل الميادين وبين مايسمى فتح الملفات. وأنا هنا أريد أن أذكر إنه عندما فتح ملف الناصرية فى ظل السادات كانت النتيجة الحقيقية له هى التشويه لكل التجربة الناصرية. وهناك فرق بين ممارسة نقدنا الذاتى لأنفسنا وبين نشر الغسيل. وأنا لا أعرف مسبقا هذه الملفات ماذا تحوى.

بالنسبة لفكرة الاستاذ محمود العالم حول أنه «من محاسن الصدف انه لم تبق هناك مرجعية فكرية».. أختلف مع هذه الفكرة وأقول إنه مامن أحد ليست لديه مرجعية فكرية. وأقول أن المرجعية الفكرية للاشتراكيين فى مصر هى المنظومة الكبيرة جدا للإشتراكية العلمية والماركسية اللينينية، بحكم إنها منهج ونظرية متجدده، فهى بطبيعة الحال ليست مرجعية دينية، وبديهى أننا لانتحدث عن مرجعية دينية ولاعن نصوص مقدسة نحفظها ونسمعها فى أماكن أخرى. إنها منهج حى يتجدد مع كل خبرة جديدة ومع كل فشل جديد ويكتسب سمات جديدة ويجدد نفسه مع كل هذه الخبرات.

ونجاحات النظم الاشتراكية الديمقراطية فى غرب اوربا - وهذه فكرة الدكتور ابراهيم سعد الدين - أستندت إلى شئ أساسى وهو نهبها للمستعمرات ، أى أن مستوى المعيشة الذى تحققه - وانا مع أن إنتاجية العمل هى المحك الأخير وأيضا الفائد الإقتصادى - هو الاستفادة من نهب المستعمرات وهو ليس نهب حديث فقط وإنما منذ القرن السادس عشر وتقاسمته من لها مستعمرات ومن ليس لها.

ومع إتفاقى تماما حول الفرق بين التبشير وبين البحث العلمى، والفرق بين الدفاع والهجوم وتحليل الظاهرة الملموسة ومع اتفاقى بوجود قضايا كثيرة نحن مازلنا بحاجة كاشتراكيين لإعادة بحثها بأسس موضوعية تماما وبدون تحيزاتنا وعواطفنا.. اعتقد أن الظواهر الجديدة للإمبريالية والأشكال التى تتبدى فيها وخصوصا الامبريالية الاعلامية والثقافية غير مدروسة بالمرة فى مجتمعنا.

بالنسبة لتجربة اليمن الديمقراطى لم يقولوا بأنهم إشتراكيون وإنما كانوا يقولون إنهم فى تجربة وطنية ديمقراطية ذات توجه إشتراكى وهذا تطلع مشروع. وهذه ليست شهادتى أنا وإنما هى شهادة سفير مصرى وطنى لاعلاقة له بالفكر الماركسى وهو «احمد عطية المصرى» عاش فى اليمن وكتب كتاب يعد من أبدع واهم مايمكن وهو «النجم الاحمر فوق اليمن» ويقدم خبرة عن كيفية توحيد المشيخات والقبائل فى ظل قيادة اشتراكية علمية - وليس منطقيا القول بأن اليمن لأنه يقوم على تركيب مشيخى قبائلى محرم عليه أن يتطلع الى الاشتراكية ذات يوم وأذكر أن «ديفيد هيرسمت» الكاتب البريطانى قال بعد أحداث ١٣ يناير. «لولا الحزب الاشتراكى اليمنى، لتحول اليمن الى لبنان أخرى»

ونحن حين نسأل هل للرأسمالية مستقبل ؟ وهذا مرتبط أيضا بمسألة المرجعية نسأل من مرقعنا. وهل هى قادرة على تنمية المجتمع وقادرة على انجاز مهمات التحرر الوطنى والخلاص من التبعية وإقامة عدل

اجتماعى ولانقول إشتراكية- ونقول من موقعنا الراهن فى مرحلة الإنتقال التى نسميها تنمية مستقلة. وغير تابعة.

من هذا الموقع ومهماته ففى رأيى الرأسمالية ليس لها مستقبل ولكن اذا كانت التنمية على طريقة البرازيل فهذا شئ آخر. فهم هناك يضربون الاطفال الضالين فى الشوارع بالرصاص ليتخلصوا منهم. وبالتأكيد نحن لسنا كذلك ولاننظر للأمور من هذا الموقع. وبالتالى فالرأسمالية التابعة عاجزة عن الحكم فى إطار ديمقراطى شئ بديهى وهو ما أشار اليه الاستاذ عبد الغفار شكر، ولست ضد تحالف سياسى مع أى كان ولاتوجد حاجة تسمى «نجاسة» فى السياسة لامع الحكم ولامع الاسلام السياسى. لكن شرطه ألا تغيب ابدا فى أى تحالف تكتيكى أو إستراتيجى معركتنا المجتمعية ضد أى تيار وخاصة قوى الاسلام السياسى، والتى كما قلت تعادى الأقليات فى الصميم وتعادى المرأة فى الصميم بشكل مبدئى ومطلق، لأن فى تفكيرها ذاته إطلاقيات كثيرة. وقد يكون هذا قابلا للتغير لو كنا نحن أقوياء، وأنا باستمرار أرى أن كل شئ قابل للتغيير ولكن هذا ليس هو التيار الرئيسى. ومع ذلك أنا لست ضد التحالف السياسى.

وأقول أن اليسار له مستقبل لكنه الآن ليس مؤهلاً لذلك لأنه متشرذم وأتفق مع الاستاذ الهلالى بأنه مشروط بأن تتحرر كل قواه من الاوهام وتتجه لجماهيرها الحقيقية.

وأكبروهم يقع فيه اليسار الآن هو المراهنة على الحكم القائم. ولابد أن يتخلص من هذا الوهم بشكل حقيقى وجدى ومبدئى ليكون قادرا على تطوير نفسه وتطوير قواه، وليستطيع إقامة علاقة حقيقية مع الجماهير مع الإقرار بأننا مع أى إصلاح.



د. سعد الدين ابراهيم

• لايكفى أن نكون دعاة عدل إجتماعى.

• ضرورة دراسة تجارب بناء التنمية المستقلة.. والبحث عن أسباب تعثرها.

• ماكان مناسبا لظروف الناصرية فى الستينات لم يعد قائما الآن.

• هناك كثير من التساؤلات لانملك إجابة عليها.. ومسئوليتنا البحث عن الإجابات الصحيحة.

حقائق جديدة.. تحتاج لإجابات جديدة

د. ابراهيم سعد الدين

لن أعيد طرح نفس الافكار التى تكلمت عنها لكن سأحاول طرح مزيد من الإستفسارات.

لايكفى فى رأيى أن نقول أننا نريد تنمية مستقلة. وهذه التنمية المستقلة مضادة للاستعمار و.. و.. الخ إنما علينا ان ندقق فى كثير من المسائل.. على سبيل المثال.. فى أثناء التجربة الناصرية كان هناك وضع عالمى يختلف عن الوضع الحالى. فالوضع الحالى يتصف على الأقل بأن المصدر الاساسى لرأس المال الخارجى، إما يأتى من المؤسسات والبنوك الدولية وإما أن يأتى من بعض الدول الخليجية المرتبطة برأس المال الدولى بشكل أو بآخر.. بينما فى ظل التجربة الناصرية كان المصدر الأساسى الأقتراض من الاتحاد السوفيتى ودول المعسكر الإشتراكى.

عندما نتكلم عن الاعتماد على الذات فنحن نتكلم عن أن ما كان مناسبا لظروف الناصرية فى الستينات لم يعد موجوداً فى الظروف الحالية. وهنا أيضا يتأكد أن الارتباط العربى ضرورة. وعندما نأتى للارتباط العربى ونرى طبيعة المجتمع العربى، نتساءل هل يمكننا الانتظار لحين تحقق تغييرات طبقية فى المجتمعات العربية أو من الممكن العمل فى الاطار الحالى وما هو الممكن وكيف نتحرك فى الاتجاه السليم؟.

وهناك قضايا لابد وأن تطرح مع المؤسسات الدولية صاحبة السيطرة اليوم.. صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.. هيئة الأمم المتحده بأوضاعها الجديدة. ماهو الممكن؟. والقضية ليست فقط غياب الاتحاد السوفيتى وإنما أيضا شروط التعامل الدولية الجديدة.

نأتى لقضية أثارها الدكتور فوزى منصور وهى قضية تعميق الفكر فنحن نتكلم عن التغيرات القيمية.. عظيم.. وهذا مهم جدا.. ولكن التغيرات القيمية تتم أيضا فى عالم يزداد فيه الاتصال، وبالتالى التغييرات القيمية التى تحدث، تحدث فى الاتجاه العكسى المضاد. وهنا نحن مواجهين بشئ مهم جدا وهو أن التغييرات القيمية لاتفرض وإنما يقتنع الناس بها وإلا عدنا إلى نموذج الفرض. فكيف يمكن مواجهة التغييرات القيمية العالمية التى تحدث بتغييرات قيمية مضادة فى الاتجاه المضاد.

مثلا تحدث د. فوزى منصور عن الاستهلاك وتحديد الاستهلاك كيف؟.

الفكرة إنه فى ظروف الإتصال المتزايد على النطاق الدولى والاقمار الصناعية ومايتصل بها من أشياء حولتنا الى قرية صغيرة. أصبحت قضية التغيير فى القيم هى قضية نضالية حادة، وتبدأ بمثل ولاتبدأ بالوعظ أو بالفرض.

ومن هنا يترتب على ذلك أننا لابد وأن ندرك أن هذه المعركة. ورغم كل مايمكن أن نقدمه فيها، إلا إننا سنكون الى حدما غير قادرين على إحراز نصر حاسم فيها وبالتالى فنحن ننمى مع أخذ هذا فى الاعتبار. وبالنسبة لقضية الاشتراكية الديمقراطية وقضية هل الاشتراكية هى اقتلاع الرأسمالية من الجذور؟ القضية هنا ليست قضية التراكم الذى حدث منذ أربعة قرون فى أوربا فانا مسلم بهذا وليس لدى أى نوع من الرفض لهذه المسألة انما لابد أن نلاحظ أيضا شيئا مهما جدا.

ان المكتسبات التى تحدث فى الاطار الديمقراطى على النطاق العالمى تتم فى الدول الاكثر تخلفا كفكرة على الاقل. مثلا مكتسبات حقوق

الإنسان وهى مكتسبات كفاح الطبقات العاملة فى هذه الشعوب، أصبحت من حق كل الشعوب حتى المتخلفة منها. وليس بالضرورة أن نبدأ من حيث كانت الدول فى القرون الماضية فنحن نكتسب من مكتسباتها كما نكتسب من علمها ونكتسب أيضا من تطورها التكنولوجى. والقضية التى أطرحها هى إن المسألة ليست رغبة وإنما كيفية شق الطريق فى إطار واقع جديد وفى ظرف موضوعى جديد أصبح فيه الإنتاج عالميا والتسويق عالميا والتمويل عالميا. وهذا يتطلب منا- ولا أقول أن التنمية المستقلة اصبحت مستحيلة- أن نفكر تفكيرا جديدا فى هذا الواقع الجديد، وألا تبقى التنمية المستقلة مجرد شعار. إنما يكون لها مضمون ومفهوم فى الظروف الجديدة- والتى رغم رفضنا لها- لابد أن نأخذها فى الاعتبار ولانقدر على إنكارها.

ومن هنا أقول أننا مطالبين كدعاة تحرر وتقدم وضد الاستغلال، أن نحاول الاجابة على كثير من التساؤلات التى لانملك عنها إجابة الآن حتى نكون قادرين على اجتذاب الناس واجتذاب الجماهير.

من الخطأ اصدار أحكام نهائية

نبيل الهلالى

فى الواقع المناقشات قد تطرقت إلى الكثير من القضايا واعتقد أنها بحكم ضيق الوقت لم تأخذ حقها. وسأحاول بإيجاز شديد أن أبدى رأيا مبدئيا فى بعض هذه القضايا.

بداية قضية **ديكتاتورية البروليتاريا** ودون أن احاول الدفاع عنها أو الهجوم عليها. وأخشى أن تكون ديكتاتورية البروليتاريا قد ظلمت ظلما قاسيا بداية من تسميتها لأن لفظة ديكتاتورية يوم أن استخدمها ماركس لوصف ديكتاتورية البروليتاريا لم يكن لها ذات الوقع الحالى فى العالم المعاصر فالديكتاتورية كلمة كريهة للناس. ظلمت ديكتاتورية البروليتاريا أيضا من خلال التشويهات البيروقراطية الخطيرة التى تعرضت لها. لكن فى النهاية عند مانرجع إلى كلام ماركس ولينين نجد أن جوهر الفكرة إنها تحالف طبقى بقيادة الطبقة العاملة. يتسع فى هذا البلد ويضيق فى بلد آخر لكنه فى النهاية يظل تحالفاً طبقياً بقيادة الطبقة العاملة.

وفى تقديرى أن الدور القيادى للطبقة العاملة لايجوز أن نحيله إلى متحف التاريخ.

ويثير هذا الموضوع مباشرة قضية التعددية فى ظل المجتمع الإشتراكى والتى أشار فيها الدكتور رفعت الى التعددية الزائفة وفى تصورى أن سبب التعددية الزائفة فى شرق اوربا أو حتى فى بعضها كان نتيجة للإشتراكية المشوهة التى كانت سائدة فى هذه البلدان.

أما فى ظل مجتمع اشتراكى صحيح يبنى على أسس اشتراكية حقيقية فلن تكون التعددية سوى تعددية حقيقية فى إطار إشتراكى ولا أعتقد أنه سيواجه مجتمع إشتراكى بنى على أساس سليم الأزمات التى واجهتها كل هذه التجارب الواهية التى تتساقط كأوراق الخريف. وفيما يتعلق بالموقف من الاسلام السياسى. فهذه قضية كبيرة ولايمكن الحكم عليها باستخفاف ولابسرعة.

وأنا أتفق تماما مع الدعوة للحوار مع الاسلاميين بل والسعى للالتقاء- لا التقاءات علوية- وإنما فى ساحات العمل والنضال ضد الإمبريالية والصهيونية والقهر البوليسى. إنما قضية هل التيار الاسلامى سيكون جزء من التحالف الاستراتيجى أو حتى جزء من التحالف التكتيكى من عدمه، أعتقد أنه من السابق لأوانه الفصل فيه لأن الاجابة على هذا السؤال تتوقف اساسا على مدى قوة اليسار من جهة، وايضا على مدى تطور مواقف التيار الاسلامى من جهة أخرى. انما أنا ضد أن نطلق الاحكام المسبقة سواء بإستبعادهم أو بالتحالف معهم ويجب الحذر من أن تصدر حكما مطلقاً على كل التيار الاسلامى. لابد أن نميز بين القواعد والقيادات بل والقيادات وقيادات أخرى.

ثم من الخطأ أن نصدر حكماً ثابتاً على هذا التيار لأن مواقفه غير ثابتة ونحن نرى تحولات وتغيرات.

التيار الإسلامى بدأ فى مصر فى المرحلة الحديثة بقضية واحدة تقريبا قضية الحدود وقضية تطبيق الشريعة الاسلامية وقضية الحجاب. لكن الأن هناك مواقف جديدة من هذا التيار سواء فى رفضه للإمبريالية الامريكية وضد الصهيونية وحتى من القضايا الاجتماعية حيث بدأ اهتمامهم الشديد بهذه القضايا الاجتماعية المعيشية والمشاكل الجماهيرية ولذلك فمن الخطأ أن تصدر حكماً مسبقاً ثابتاً. لكن السعى والحوار والإلتقاء حول مواقف سياسية محددة مطلوب وواجب، ولكن لايجب أن يوقف الصراع الفكرى والايديولوجى ضدهم ولا المقاومة اليومية لاتجاهاتهم التعصبية والطائفية.. الخ واذا كانت شرائح البرجوازية الصغيرة- كما يقول د. رفعت- المطحونة والتى يستقطبها التيار الإسلامى هى رصيد للفاشية.. فما مسئوليتنا نحن إزاء هذا؟ هل نتركها لقمة سائغة أمام الفاشية -دينية أو غير دينية؟- أم أن مسئوليتنا أن نحميها وأن نجذبها الينا؟!

يبقى النقطة الأخيرة بشأن قضية التنمية المستقلة.. فى تقديرى ونحن نتكلم عن الإعتماد على الذات لابد أن يكون لنا مفهوم جديد فى عالم اليوم يجب أن يتسع هذا للإعتماد على الذات على المستوى القطرى ثم على المستوى الاقليمى وتطوير العلاقات الاقتصادية العربية والاتجاه لتحقيق تكامل اقتصادى عربى مهما كان هذا صعبا نتيجة الانظمة العربية القائمة.

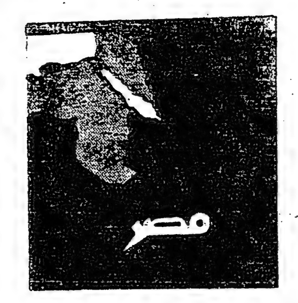
ثم على المستوى العالمى بالاعتماد على الذات فيما بين الدول النامية لتنشيط عمليات التكامل الاقتصادى المستقل على مستوى العالم الثالث.

ومطلوب موقف نضالى موحد ومشترك من شعوب العالم الثالث. ضد النظام الرأسمالى العالمى وضد صندوق النقد الدولى مطلوب تبنى حل جذرى موحد لمشكلة الديون يتمثل فى تقديرى فى إسقاط الديون الإستعمارية. ولا أتصور أن تضطر الدول الرأسمالية الدائنة أن تتنازل وتسقط بعض هذه الديون بالنسبة لبعض هذه الدول لاستخدامها فى إطار سياسة «الجزرة والعصا»... ثم لاتطالب شعوب العالم الثالث بإسقاط كامل هذه الديون الاستعمارية.

وهناك أيضا ضرورة لنضال شعوب العالم الثالث من أجل مقولة تقول «نظام عالمى اقتصادى جديد» وفى تقديرى ان هذا مايزال أفضل من الهرولة للإندماج فى النظام الرأسمالى العالمى.

وفى النهاية أريد أن أعقب على تخوف د. رفعت السعيد من إجابتى على سؤال: هل اليسار قادر بأوضاعه الذاتية الحالية على القيام بدوره المنشود؟ وأنا لم أقصد من إجابتى سوى الاجابة على السؤال وفى حدود الوضع الحالى ولكن لم أقصد ولايتصور أن أقصد بأنها دعوة لأن نحبس أنفسنا فى حجرة مغلقة حتى ننتهى من بناء عضلات ثم ننزل الى ساحات الرياضة.

هذا غير وارد فى تفكيرى ولم أقصده على الإطلاق



هل تعود الأزمة للنقابات المهنية ؟!

بعد الفنانين والتجاريين والمحامين والاجتماعيين ...

أزمة فى نقابة الصحفيين !

مدحت الزاهد

عاد شبح الأزمة ليخيم على نشاط بعض النقابات المهنية فى مصر وذلك بعد انقسام جاد فى اثنتين من اعرق النقابات المهنية وهما نقابتا الصحفيين والمحامين..

فى نقابة الصحفيين تفجر الخلاف حول ولاية النقابة على النشاطات المهنية والخدمية التى تدخل فى اطار العمل النقابى ومشروعية انشاء كيانات منفصلة ومستقلة- ومخاطر مثل هذه الكيانات على وحدة واستقلالية العمل النقابى.. وكان الخلاف من العمق بحيث تشكلت حوله فى البداية جبهتان متعادلتان داخل المجلس بعد طول اجماع او مايشبه الاجماع!

وفى نقابة المحامين اشتعل الخلاف حول الدور القومى للنقابة والضعف الذى لحق بها اثر احداث ٢٥ نوفمبر ٨٨ و١٩ يناير عام ٨٩ حتى تراجعت تحت ضغط التوازنات الجديدة حملة النقابة العتيقة ضد الطوارئ والقوانين الاستثنائية، وبدا ان هناك «قرارا» بتنكيس «بيت الحريات»!

وفى نقابة المحامين ايضا تشكلت فى بعض القضايا اغلبية واقلية يفصل بينهما صوت، وللمرة الأولى اصبح نقيب المحامين فى هذه الاقلية في بعض القرارات وبدا ان الوضع الجديد قد اضعف قدراته الفذة على ادارة التوازنات..

والأزمة فى النقابات المهنية تبدو كشبح يخيم عليها بين الحين والآخر مما يطرح قضايا عديدة حول العمل النقابى والمهنى ففى عام ٨٤ ولسنوات أخرى جرت معركة شهيرة فى نقابة التجاريين التى تحولت الى مايشبه نقابتين لكل منهما نقيب، حتى وصلت احكام القضاء فيها الى ٢٢ حكما قضائيا!

وكان السؤال الذى يشغل الرأى العام وقتها.. ماذا حدث؟

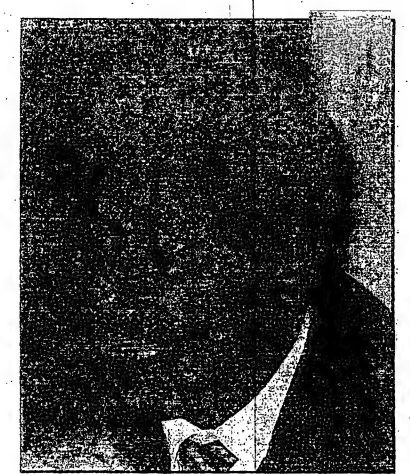
فرموز «المعركة» هم رموز لاجهزة الدولة **د. حسن توفيق** الرئيس السابق للجهاز المركزى للتنظيم والادارة.. ود. **عبد الرازق عبد المجيد** نائب رئيس الوزراء الاسبق، والنقيب السابق **د. عبد العزيز حجازى** رئيس الوزراء فى عهد السادات، فبعد اعلان فوز د. توفيق ابطلت اصوات صناديق ليفوز د. عبد المجيد، لينتصر القضاء بجانب والمجلس السابق بجانب.. ويصاب العمل النقابى بالشلل! ومن التجاريين انتقلت الأزمة الى الفنانين فى صورة اخرى وثوب جديد **لعشية الانتخابات ايضا جرى تمرير القانون الشهير بن السمحة الذى يحمل رقم ١٠٣** فى مجلس الشعب، دون عرضه على الجمعية العمومية ليطلق حق النقيب للترشيح مدى الحياة، وليحظر ترشيح أخرين بعينهم بذريعة استبعاد المنتجين حتى الذين صنعوا اعمالهم قبل خمس سنوات! (وكان المقصود **على بدر خان**) أو يشترط الاداء المتصل لمدة عشرين عاما!! (لاستبعاد **توفيق صالح**) بينما غابت عن القانون قضايا الفنانين الحقيقية الخاصة بحرية الابداع.. وعرفت حركة الفنانين- رفضا للقانون- طريقها للمؤتمرات والاعتصامات وحتى الاضراب عن الطعام..

ومن الفنانين انتقلت الأزمة الى المحامين بعد حركة ١٩ يناير عام ٨٩ التى تخللتها حرب البيانات وحرب الاستيلاء على مقر النقابة وحرب ومحاكم الجمعيات العمومية والجمعيات المضادة وحرب مجلس النقابة واللجنة المؤقتة حتى حسمت الانتخابات التى جرت عام ٨٩ الصراع مؤقتا وان استمر فى المحاكم، وفى التوازنات الجديدة التى فرضتها الأزمة. ومن المحامين انتقلت الأزمة **الى الاجتماعيين** بعد ان اصدرت **د. امال عثمان** وزيرة الشئون الاجتماعية قرارا بتشكيل لجنة للاشراف على الانتخابات برئاسة رئيس مكتب الامن بالوزارة، الامر الذى أثار حركة احتجاج واسعة أشتعل بعدها الصراع بين نقيبين **د. عبد المنصف حزين** ود. **عبد الهادى الجوهرى** ليحوم شبح الانقسام أيضا على نقابة الاجتماعيين حيث مارس فريق عمله من مبنى النقابة العامة بالدقى. والثانى من مقر النقابة الفرعية بالقليوبية!

عثمان والريان وبدر

وعلى هوامش تلك الأزمات جرت ازمات صغرى أخرى فى بعض النقابات منها الأزمة فى **نقابة المهندسين** ولتصل ايضا بمحاولات **عثمان احمد عثمان** لادخال تعديلات على قانون النقابة تسمح له بأن يكون نقيبا مدى الحياة.. (اطلاق حق الترشيح للنقيب لمدد متصلة)..

ومنها الأزمة التى تشبث فى نقابة الصحفيين اثر لقاء زكى بدر مع اعضاء مجلس النقابة وهو اللقاء الذى صدر عنه بيان فجر حركة احتجاج واسعة وصلت الى حد المطالبة بسحب الثقة من المجلس بعد ان جاء فى البيان (**يدين المجتمعون تجاوزات بعض الصحفيين ضد رجال الامن، وتجاوزات بعض رجال المجلس ضد الصحفيين**) وكان اللقاء قد عقد اصلا بعد منع الصحفيين من متابعة نشاط وزارة الداخلية، فضلا عن موجة من السب العلنى اطلقها الوزير المخلوع ضد الصحفيين. ومنها ايضا الأزمة التى نشبت فى نقابة الصحفيين حول **«قرض الريان»** الذى عرض فيها صاحب شركة توظيف الاموال بتقديم قرض حسن، بدون فوائد، قدره خمسةالاف جنيه لكل صحفى، وهو العرض الذى وجد استجابة من احد اعضاء المجلس، الذى نظم له لجنة لتلقى طلبات الصحفيين! دون ان يتخذ مجلس النقابة أى اجراء من هذا المسلك الذى اعتبره فريق كبير من الصحفيين محاولة **صريحة للرشوة وجزء من اختراق**



مكرم محمد احمد

النصابين للصحافة ،خصوصا وان القرض الحسن ارتبط وقتها بما أثير حول **كشوف البركة»** ومنع عمود للكاتب الكبير **أحمد بهاء الدين** من يومياته فى الاهرام لانه كان يتناول بالنقد الشيخ الفاسى..

مؤتمر المحامين الشبان

واخيرا عادت ازمة النقابات المهنية لتستقر فى نقابتى المحامين والصحفيين.. ففى المحامين ، ومع تراجع الدور القومى الذى كانت تقوم به النقابة وانشغال بعض اعضاء المجلس بصراعات فرعية ظهرت أول بوادر مبكرة للازمة باستقالة **احمد نبيل الهلالى** عضو مجلس النقابة.. ثم تجدد الخلاف حول تشكيل واعادة تشكيل هيئة مكتب المجلس بصورة اراد منها بعض اعضاء المجلس بعث الحيوية فى دور النقابة بينما اراد البعض الأخر استمرار تنكيس دور النقابة!!

وقد دخل الصراع فى مرحلة جديدة اثر قرار اتخذته الاغلبية بصوت واحد بعد اعادة التصويت، تم فيه **الغاء مؤتمر المحامين الشبان** ، وهو المؤتمر الذى يعقد سنويا، كتمليق ديمقراطى يفتح الطريق امام اسهام المحامين الشبان فى مناقشة قضايا المهنة والحريات ومشاكل الوطن العربى.

وقد ادت الأزمة الى تداعيات جديدة حيث دعت نقابة المحامين الفرعية بالدقهلية الى مؤتمر مصغر شارك فيه عدد كبير من اعضاء مجلس النقابة الذين صوتوا لصالح عقد المؤتمر..

ويبدو أن الأزمة قد وصلت الى مرحلة خطيرة تهدد باستقالات أخرى متوقعة قريبا، بعد ان استشعر بعض اعضاء المجلس ان استمرار وجودهم فيه، لم يعد له دور.

والنادي النهري

وفى نقابة الصحفيين ، تدور هذه الأيام،



يوسف شاهين

أزمة من نوع مختلف، فبعد سلسلة من القرارات اصدرها مجلس النقابة وجمعيتها العمومية حول انشاء ناد نهرى يخضع للولاية الكاملة للنقابة، وبعد قرار آخر اصدره المجلس بانشاء شعبة للمحررين الاقتصاديين فى إطار نشاط النقابة ورفض انشاء جمعيه للصحفيين الاقتصاديين تابع لوزارة الشئون الاجتماعية اكتشف بعض اعضاء المجلس **ان هناك ناد نهرى، انشئ بالفعل بمشاركة من بعض اعضاء المجلس! تابع للمجلس الاعلى للشباب والرياضة**، كما ان هناك **جمعيه للمحررين الاقتصاديين مشهرة فى وزارة الشئون الاجتماعية بمشاركة من عضو فى المجلس..** وشملت الاكتشافات استخدام خاتم النقابة فى تمرير مشاريع رفضها المجلس..

وقد اشتعل الخلاف بعد تجميد خمسة اعضاء لعضويتهم فى المجلس احتجاجا على خرق قراراته، ثم تحولت الاقلية الى اغلبية

احمد الحراجة





تحية كاريوكا

بانضمام عضوين أخرين الى موقف زملائهم، ثم اتخذت الاغلبية قرارات تؤكد على ضرورة حل الكيانات الخاصة ، التى فجرت الازمة. وفيما حاول نقيب الصحفيين التخفيف من وطأة الخلاف باتفاق عقده ممثلوا النقابة مع المسئولين فى المجلس الاعلى للرياضة والشباب رأى أن يحقق ولاية النقابة على النادى النهرى، تمسك المعارضون بموقفهم، واستندوا الى فتوى المستشار القانونى للنقابة الذى اكد ان الاتفاق لاقيمة له..

وفى مؤتمر نظمه المعارضون لتفتيت وحدة النقابة اكدوا على عدة نقاط..

* ان انشاء كيانات للصحفيين تابعة للجهات الادارية معناه اخضاع هذه الكيانات لسلطان الجهات الادارية لان من يملك سلطة المنح يملك سلطة المنع.. كما يملك سلطة الاشراف والتدخل واضافة اعضاء الى مجالس الادارة ومراقبة النشاط والميزانية ... الخ..

* ان أى اتفاق لايمكن ان يجب القانون المنظم لعمل هذه الهيئات الادارية وهو ماتأكد بتعديل الاتفاق الذى كان مكرم محمد احمد قد ابرمه مع المسئولين فى المجلس الاعلى للشباب والرياضة.

* ان هناك نقابات أخرى انشأت نواد تابعة لها مباشرة ، وتخضع لولايتها كاملة، ولاسلطان للجهة الادارية عليها ، ونفس عضويتها وجمعيتها العمومية هى نفس عضوية النقابة.. ومن ذلك نقابة المهندسين والمحامين.

* ان اطلاق هذا التوجه يفتح الباب لتفتيت وحدة واستقلالية العمل النقابى.

* ان القائمين على امر انشاء هذه الكيانات، جرى تكليفهم من المجلس بقرارات سابقة بانشائها كأحد التنظيمات الداخلية التى توفر لها مصادر التمويل : والارض..

ولاشك فى ان مظلة النقابة سوف تقدم لهم تسهيلات اكثر بكثير، مما يمكنهم تحقيقة بالجهود الفردية فلماذا الانصراف عن هذه المظلة.. بحثا عن كيانات خاصة؟! وفى المقابل، اكد انصار النادى النهرى المنتقل انهم لايختلفون حول مبدأ الولايه، ولكنهم انشأوا النادى تخلصا من معوقات اعضاء المجلس.. ولم يغتصبوا ارضا أو تمويلا، واستشهدوا بنماذج أخرى من جمعيات مشهرة للصحفيين تابعة للجهات الادارية.. واعتبروا ان دوافع حركة المعارضة تتم لاسباب انتخابية وانشغل فيها المعارضون عن هموم الصحفيين فى محاولة لتعطيل المراكب السائرة..

ولكن اصحاب النادى الخاص لم يدعوا لمؤتمر لشرح وجهة نظرهم، كما قاطعوا اجتماع المجلس بعد ان تأكد ان الاغلبية تعارض مشروع الكيانات الخاصة التابعة لولاية الجهة الادارية.

دروس الازمات

وتكشف هذه الرحلة.. رحلة أزمات النقابات المهنية عن بعض الدروس والخبرات والاسباب التى قد تؤدى الى انفجار العمل النقابى..

* فأحد مصادر الازمة يتعلق **بتدخل الجهات الإدارية وسعى بعض أجهزة الحكم لتفجير العمل النقابى من الداخل فى النقابات المناوئة او استثمار الانقسام لاخضاع هذه النقابات..**

ونموذج الاجتماعيين يكشف بوضوح دور الجهة الادارية فى تفجير الصراع كما ان نموذج المحامين يكشف بوضوح دور الاجهزة فى استثمار الصراع.

***وبعض مظاهر الأزمة تتعلق بوضع قضية الديمقراطية والحريات فى المجتمع** ونموذج ذلك أزمة الفنانين، الذين فرض عليهم قانون دون ادنى مناقشة له فى جمعيتهم العمومية، وتم تمريره من اغلبية الحزب الحاكم فى مجلس الشعب دون ادنى مناقشة..

ويمكن ان نضيف الى هذا النموذج المتعلق بقضايا الحريات اعتقال اعضاء النقابات المهنية المعارضين لحرب الخليج ومؤتمر مدريد، وعلى الاخص فى **المثلث الذهبى لنشاط الحركة الاسلامية فى نقابات المهندسين والاطباء والصيادلة.**

* **وبعض مظاهر الأزمة يتعلق بالمصالح الخاصة المسنودة باوضاع تحاول تكريس «الاقطاع النقابى»** بالنسبة لرموز السلطة، ومن ذلك نموذج الفنانين والتجاريين والاجتماعيين..

***وبعض مظاهر الأزمة يتعلق بتسرب المنطق الانفعاحى للعمل النقابى** ونموذج ذلك أزمة الريان فى نقابة الصحفيين على سبيل المثال..

***وبعض مظاهر الأزمة يتعلق بتخلف التشريعات النقابية والتنظيم النقابى عن مواكبة التطورات الجديدة فى المهنة** وانضمام كتله واسعة من الشباب وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.. ونموذج ذلك نقابة المحامين.. حيث شكلت الأزمة احد خلفيات حركة ١٩ يناير..

***كما أن بعض مظاهر الأزمة يتصل بتضييق هامش الحريات** المتاح، وحجب قوى سياسية عن الشرعية مما يؤدى الى تغليب الطابع السياسى فى نشاط بعض النقابات على الاخص فى **المثلث الذهبى للتيار الاسلامى**.

وأخيرا فإن هناك عناصر أخرى للازمة على الاخص فى النقابات التى يغلب على تشكيلها موظفين فى جهاز الدولة (المعلمين والزراعيين) حيث يدور العمل النقابى فى اطار بالغ الضيق، مما قد يهدد بظهور حركات احتجاج خارج الاطر النقابية..

فأزمة النقابات، كما يتضح من تتبع رحلتها، وثيق الصلة بالأزمة السياسية والاجتماعية. وأزمة نظام القيم.. وقد لايكون هناك طريق أخر للخروج من الأزمة الا باصلاح فى اطار شامل

٢٠ عامًا على جهاز المدعى الاشتراكى

حسن بدوى

قال له السادات: كن.. فكان.

وبفرمان رئاسى.. أفرد له دستور ١٩٧١ فصلا خاصا.. وأحال تنظيم عمله الى القانون..

الا أن القانون لم يصدر سوى فى ١٥ مايو ١٩٨٠.. وعرف باسم قانون العيب.

وهكذا.. ظل جهاز المدعى العام الاشتراكى يعمل ثمانى سنوات بلاقانون.

أطلقه السادات على خصومه السياسيين.. فانطلق..

يدين بالشبهات ويتهم على النيات والضمائر، ويفتش فى العقول، ويحبس وينقل من العمل ويعزل القيادات السياسية والنقابية المعارضة من كافة الاتجاهات السياسية والفكرية.

والآن..

وبعد أن أصبح التفتيش فى العقول والضمائر شيئا مخزيا فى العرف الدولى والمحلى.. وبعد أن أسفر النظام عن وجهه صراحة باطلاق آليات الرأسمالية فى كافة مجالات الاقتصاد.. كان لابد من وقفة مع هذا الجهاز الذى أنشئ بدعوى الحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكى!!

ضياء الدين داود



تاريخ سيئ السمعة

بدأ الجهاز بتصفية خصوم السادات فى قمة السلطة مع أحداث ١٥ مايو ١٩٧١.. بل ربما كان ذلك الدافع الأساسى لاستحداثه واقحامه على مواد الدستور..

وانتقل الى مطاردة خصوم السادات فى الجامعات والنقابات ومواقع العمل الحكومية والعامة فحاكم سياسيا وحبس ونقل أكثر من ١٢٠ قيادة سياسية ونقابية من الشيوعيين والناصريين والليبراليين عام ١٩٧٣.

واتسع نشاطه مع اتساع جبهة المعارضة لنظام السادات ليعتقل فى سبتمبر ١٩٨١ الأسود ١٥٣٦ قيادة سياسية ونقابية من مختلف الأحزاب والقوى السياسية..

وكان لهذا المدعى قصة مع قيادات العمال بدأت عقب انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ واتفاقيات كامب ديفيد، عندما أصدر السادات القانون ٣٣ لسنه ١٩٧٨ «لحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى» لتلزم المادة ٣ الجهات المشرفة على الانتخابات للمنظمات النقابية ومجالس ادارات الهيئات العامة والشركات على الانتخابات للمنظمات النقابية ومجالس ادارات الهيئات العامة والشركات العامة والأندية والجمعيات والمجالس الشعبية، يعرض أسماء المرشحين على المدعى الاشتراكى، وله حق الاعتراض على المرشحين واستبعادهم استنادا الى شبهات ودلائل غير جدية ترد فى تقارير أجهزة أمن الدولة.

مارس المدعى الاشتراكى هذه السلطة بشكل خاص فى انتخابات العمال.. فاعترض فى انتخابات ١٩٧٩ على ٥٩ مرشحا كانوا كلهم من الشيوعيين وأعضاء حزب التجمع.. وحصلوا جميعا على أحكام من القضاء الادارى ببطلان قرارات الاعتراض عليهم.. بعد أن كان قد تم الانتهاء من تشكيل التنظيم النقابى من القاعدة الى القمة وأصبح مستحيلا اعادة الانتخابات الا بهدم التنظيم النقابى كله!

تجنب السادات هذه الثغرة فى قانون

العيب، فنصت المادة ٢١ منه على أن محكمة القيم هى التى تبت فى التظلمات من قرارات المدعى الاشتراكى... وهى محكمة تتشكل من شخصيات قضائية وعدد من الشخصيات العامة لاصلة لها بالقضاء.

واعترض المدعى فى انتخابات ٨٣ العمالية على ١٢ مرشحا وأخذ دوره السياسى يتضاءل مع التغيرات الدولية والمحلية وتوالى أحكام القضاء الرافضة لاعتراضاته، وتأكيد المحكمة الادارية العليا على حق المرشحين العمال فى التظلم من قراراته أمام القضاء الادارى.. **فلم يعترض المدعى فى انتخابات العمال عام ٨٧ الأعلى ٤ مرشحين فقط.. وتوقف استخدامه تماما عام ١٩٩١** رغم بقاء النصوص والقوانين التى تعطيه هذه السلطات مشهرة كأسلحة يستخدمها الحاكم وقتما يشاء، وضد من يشاء.

الغريب أن المدعى لم يعترض فى أية انتخابات على رموز الفساد المسجلة ضمن الخطرين وتجار المخدرات وغيرهم من المشبوهين.. وليس بعيدا أن تفوح روائح هؤلاء فى السنوات الأخيرة.. وآخرهم **نائب رئيس النقابة العامة لعمال الكيماويات عبد الظاهر سيد أحمد، الذى نشرت «الجمهورية» خلال ديسمبر الماضى عن ضبط سيارته مليئة بكميات من المخدرات، وضبط زبائنه فى مقر النقابة العامة التى يتخذها وكرا للاتجار بالمخدرات!!**

نظام شاذ

بعد كل هذا التاريخ الأسود.. وكل المياه التى جرت فى نهر السياسة الدولية والمحلية - يؤكد ضياء الدين داود عضو مجلس الشعب، وعضو الأمانة العامة للحزب الاشتراكى العربى الناصرى أن نظام المدعى الاشتراكى نظام شاذ فى اطار تنظيمنا القضائى، وان تعدد السلطات القضائية مع تعدد نظمها واختصاصاتها وضع منتقد، وبالتالى فهذا النظام جزء من الاجراءات الاستثنائية والمقيدة للحريات. كما أن تسميته بالمدعى الاشتراكى لم تعد تتفق مع طبيعة ولاطبيعة السياسة السائدة (الآن) والتى تتناقض مع ادنى صور الاشتراكية، ومن ناحية الأهداف التى حددها قانون انشاء هذا المنصب، وهى حماية النظام الاشتراكى وقيمه وسلوكياته، فلم تعد أهدافا للحكم الحالى. وبهذا لم يعد للمدعى دور فى المجال الذى حدده قانون انشائه، وبالتالى انصرف الى مجالات أخرى، وأصبح هناك تكرار فى السلطة وتداخل للمدعى مع سلطة النائب العام الذى من حقه التحفظ على الأموال فى حالات معينة وتقديم الجناة للمحاكمة، وهى تقريبا مهمة المدعى الاشتراكى مع فارق ان **القضاء العادى يأخذ بالأدلة، بينما نظام المدعى الاشتراكى يأخذ بالدلائل..** وشتان الفارق..

ضياء الدين داود:

الحكومة لاصلة لها بالاشتراكية، فلماذا الاحتفاظ بالمدعى الاشتراكى؟!

د. نور فرحات:

نظام المدعى الاشتراكى يجعله تابعا لارادة رئيس السلطة التنفيذية

المدعى يعمل ٨ سنوات بلا قانون ويعاقب المواطن بالشبهات

المدعى يتحكم فى مليار دولار ويحصل العاملون فيه على ٥٦٪ من الأرباح



د. محمد عصفور

والغريب أنه بينما تنادى حكومة الحزب الوطنى بالتحرير الاقتصادى، فانها لاتتجه بنفس الدرجة الى التحرير السياسى، مع أن التحرير الاقتصادى لن يحقق غايته ولايمكن أن يتم صحيحا بدون التحرير السياسى.. **وأول خطوات التحرير السياسى اطلاق الحياة السياسية من القيود المفروضة عليها والغاء القوانين الاستثنائية ومنها نظام المدعى الاشتراكى الذى فقد أسباب وجوده وغاياته.**

قصة القرمان

ونعود الى قصة اقتحام جهاز المدعى الاشتراكى ودور

فى عام ١٩٧١ صدر قانون برقم ٣٤ لتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب «نصت مادته الخامسة على أن يتولى الادعاء فى قضايا الحراسة مدع عام بدرجة وزير، يعين ويعفى بقرار من رئيس الجمهورية». بدأ العمل بالقانون فى ١٧ يونية ١٩٧١.

وكانت الحراسة استنادا الى هذا القانون وحتى عام ١٩٨٠ تتم بحكم من محكمة قضائية، ويلزم القانون المدعى بتعيين مدير لادارة هذه الأموال. حتى اذا صدر الحكم بفرض الحراسة يتم تقديمها الى من يتولى ادارتها، وكان غالبا أحد الوزراء، وهو عادة وزير المالية أو وزير شئون مجلس الوزراء.. وبصدور قانو العيب سنة ١٩٨٠ أصبح المدعى يدير الأموال بنفسه.

وفى ٢١ يونية ١٩٧١- بعد ٤ أيام من العمل بقانون تنظيم الحراسة -اجتمعت لجنة نظام الحكم وهى احدى اللجان الفرعية للجنة

العامة لوضع مشروع الدستور.

يقول د. محمد عصفور أستاذ القانون الدستوري وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد ان اللجنة في هذا الاجتماع رفضت بالاجماع ادراج فصل في الدستور بشأن انشاء جهاز المدعي العام الاشتراكي، إلا أن الرئيس السادات أعاد ادخال هذا الفصل عند الصياغة النهائية للدستور، وهو مايؤكد أن اقحام هذا الجهاز **المبتدع أمر يناقض الشرعية الديمقراطية والدستورية.**

المهمة سياسية

يواصل د. عصفور: «ان الظروف التي نشأ فيها هذا الجهاز تؤكد أنه أنشئ بقصد التنكيل بخصوم الرئيس السادات، وهذا هو السبب في ابتداع مايسمى بالجريمة السياسية، والمسئولية السياسية غير الجنائية.. ولم تتغير هذه المهمة في الثمانينات وحتى الآن».

عن هذه الظروف يتحدث د. محمد نور فرحات وكيل كلية الحقوق جامعة الزقازيق، وعضو الأمانة العامة لحزب التجمع وعضو مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الانسان:

- انها ظروف انتقال السلطة من المجموعة المتعارف على تسميتها باسم مجموعة ١٥ مايو الى الرئيس السادات، وتحوله الى نظام الحكم المطلق، وكان الغرض من انشاء المدعي الاشتراكي محاكمة مجموعة ١٥ مايو محاكمة سياسية، وليست محاكمة قضائية فلم تكن هناك جرائم محددة ثابتة في حقهم.

ويواصل د. فرحات: وحددت المادة ١٧٩ من الدستور اختصاصات المدعي الاشتراكي باعتباره مسئولا عن اتخاذ الاجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسي والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكي، على أن يحدد القانون اختصاصاته الاخرى.. وفي ظروف سياسية اتسمت بالقلاقل الشديدة، وفي ١٥ مايو ١٩٨٠ صدر القانون رقم ٩٥ «لحماية القيم من العيب» وهو ما اصطلح على تسميته بقانون المدعي الاشتراكي، في ضوء تصاعد المعارضة السياسية من اليسار الى اليمين على السواء لسياسات **أنور السادات**، ووصف هذا القانون بحق بأنه سيئ السمعة، لأنه ينتمي الى ذلك النوع من القوانين التي تعاقب على الاوصاف والضمائر دون أن تتقيد بأفعال محددة، وبالتالي فهي تطلق يد المدعي الاشتراكي «لايزال مايسمى بالتدابير على كل من تبدر منه بادرة معارضة بالسلوك أو بالتعبير أو بالرأي لممارسات النظام. فهذا القانون يوقع عقوبات على من يخالف القيم تبدأ بالحرمان من الترشيح لعضوية المجالس النيابية أو الشعبية أو المحلية ومجالس ادارات الشركات العامة أو الهيئات العامة أو التنظيمات النقابية، وتنتهي الى عقوبة السجن، التي سميت في القانون باسم «الوضع في مكان أمين» وأعطى القانون للمدعي الاشتراكي سلطات خطيرة منها وضع أموال الشخص تحت التحفظ ومنها مباشرة التحقيق، الذي سمي في ذلك الوقت «بالتحقيق السياسي» وضبط واحضار المواطنين وتفتيشهم وتفتيش منازلهم والزام الجهات المختصة بالاشراف على انتخابات المجالس الشعبية المحلية والتنظيمات النقابية والاتحادات المهنية والمؤسسات الصحفية والأندية والجمعيات باخطار المدعي الاشتراكي بأسماء المرشحين، وله حق الاعتراض على الترشيح، ويقع باطلا كل انتخاب يتم بالمخالفة لذلك.

كل هذه السلطات تؤدي- كما يقول د. فرحات- في تطبيقها الفعلي الى مصادرة الحرية وحق التعبير وحق الانسان في التنقل وحرمة المال وغيرها من حقوق الانسان، وجميعها في يد المدعي الاشتراكي الذي لايتمتع باستقلال حقيقي، فتعيينه يتم بقرار من مجلس الشعب بناء على ترشيح من رئيس الجمهورية، **فهو تابع تبعية مباشرة لرئيس السلطة التنفيذية الذي يقوم بترشيحه، وتبعية فعلية لمجلس الشعب الذي تتحكم فيه السلطة التنفيذية وفقا للآليات السياسية المعروفة في مصر.**

المستشار جمال شرمان



المدعي وفساد الحكم

*** ولكن.. أليس للمدعي دور آخر بخلاف دوره السياسي؟ خاصة فيما يتعلق بمحاربة الفساد.. وقد سمعنا عن أسماء لامعة مثلت للتحقيق أمام المدعي.. أو هربت عندما طلبها المدعي للتحقيق مثل هدى عبد المنعم وتوفيق عبد الحي وكامل الكفراوي ورشاد عثمان وعصمت السادات وغيرهم!**

يرفض د. عصفور أن تتم محاربة الفساد عن طريق جهاز استثنائي وسياسي، فهذا لايعدو أن يكون ادعاء غير صحيح، لأن الفساد الذي يجب أن يحارب هو الفساد السياسي الذي يعيب نظام الحكم نفسه، والذي يعجز أي جهاز سياسي تابع عن أن يواجهه، ولسنا في حاجة الى بيان تزايد الفساد بشكل رهيب في ظل مايسمى بجهاز المدعي الاشتراكي والخاضع فعلا للسيطرة الكاملة لرئيس السلطة التنفيذية.

الا أن د. نور فرحات يسجل لجهاز المدعي الاشتراكي دورا هاما في محاربة الفساد وتأمين التوازن الاقتصادي في المجتمع الى حد ما وفي تتبع مظاهر الانحراف الاقتصادي، فهناك قضايا شهيرة يعرفها المصريون جميعا مثل قضية عصمت السادات ورشاد عثمان، وكبار المقاولين والخلوات، والتي أسهمت الى حد كبير في تنقية المناخ الاقتصادي في مصر. الا أن هذا الدور لايبدو واضحا الا في ظروف سياسية معينة عندما يعطى الضوء الأخضر للمدعي الاشتراكي في حين يتضاءل هذا الدور في ظروف سياسية أخرى، وهذا يدفعنا الى الحرص على المطالبة باعادة النظر في قانون المدعي الاشتراكي بمايدعم دوره في مكافحة مظاهر الفساد الاجتماعي ويحجم دوره في انتهاك حريات وحقوق المواطنين والمعارضين السياسيين.

ليس بدعة.. ولكن!

*** وما الضرورة لوجود جهاز استثنائي سياسي.. وهناك مايكفي من قوانين ومحاكم وقضاء لتعقب الفساد؟**

يجيب د. نور فرحات.. نظريا.. ليس المدعي الاشتراكي نظاما فريدا في التاريخ..

فهناك فى التاريخ الاسلامى ماسمى بديوان المظالم، وكان يتبع الحاكم مباشرة ويختص برفع المظالم التى يعجز النظام القانونى العادى والقضاء العادى عن رفعها- وعرف القانون الانجليزى أيضا مايسمى بقضاء المستشار- أو ماعرف بعد ذلك بقضاء الانصاف- وكانت مهمة هذا القضاء تبدأ عندما يعجز القضاء العادى عن رفع الظلم عن المواطن. وقد لعب هذا النظام دورا هاما فى تطوير النظام القانونى الانجليزى، وفى الدول الاسكندنافية أشكال مشابهة لهذا النظام. انما محاولة توفير أداة فعالة لرفع الظلم شئ، وانتهاك حقوق وحريات المواطنين شئ آخر.. وبالتالى فالاعتراض ليس على وجود جهاز المدعى الاشتراكى ونظام محكمة القيم فى حد ذاته، وانما على الآليات التى تحكم اختيار الأشخاص والقائمين بالعمل فى هذا الجهاز وافتقادهم الى الاستقلال، والسلطات التى فى أيديهم، والتى تؤدى فى النهاية الى اهدار حقوق وحريات المواطنين. وهذا ماجعل مؤتمر العدالة الأول يدين نظام المدعى الاشتراكى ومحكمة القيم، ويعتبره نظاما للقضاء الاستثنائى يهدد الحقوق والحريات العامة.

تقارير كاذبة

والآن ماذا يقول جهاز المدعى الاشتراكى عن نفسه؟

فى تقريره الى مجلس الشعب عن نشاط الجهاز عام ١٩٨٣، قال المدعى الاشتراكى السابق **عبد القادر أحمد على** أنه تلقى تقارير خلال العام عن ٤٢٨٦ مرشحا من بين ١٤٦ ألف و٦٠٧ مرشحا لانتخابات مجالس الادارات بالشركات العامة والجمعيات التعاونية والاندية والتنظيمات النقابية خلال ذلك العام. وانه لم يستبعد سوى ٢١ مرشحا فقط... وأن محكمة القيم حكمت فى تظلمات هؤلاء جميعا لصالح قراره بالاعتراض عليهم.

لم يقل المدعى الاشتراكى أن ١٢ من هؤلاء المستبعدين كانوا مرشحين للتنظيمات النقابية للعمال، وأنهم جميعا رفضوا التوجه الى محكمة القيم باعتبارها محكمة غير دستورية وقاض غير طبيعى وهذا ماأكده مؤتمر العدالة.. وأنهم تظلموا من قرارات المدعى باستبعادهم أمام محكمة القضاء الادارى، وحصلوا على أحكام ببطلان قراراته بالاعتراض عليهم. ومن بين هؤلاء عبد المجيد أحمد بشركة مواد الصباغة

محمد نور فرحات

والكيماويات بكفر الدوار وصابر بركات بشركة- الدلتا للصلب ومجدى سمعان وأحمد العرابى بالشركة الأهلية للصناعات المعدنية وغيرهم.

فى نفس التقرير يشير المدعى الى أنه لم يعترض على واحد من المرشحين للوظائف العليا والبالغ عددهم فى ذلك العام ١٨٦١ مرشحا، وهى الوظائف التى تقوم على التوجيه والقيادة فى الدولة والقطاع العام، والأعضاء المعينين فى مجالس ادارات الشركات العامة والمواقع ذات التأثير فى الرأى العام..

والثابت أن المدعى الاشتراكى لم يعترض طوال عمره البالغ ٢٠ عاما على أحد من هذه الفئة من المرشحين.. رغم كل ماامتلأت به الصحف- بمافيها الحكومية- من اتهامات وأحكام ضد العديد من هؤلاء فى قضايا رشوة وعمولات واختلاس وفساد مالى وادارى.. وآخرهم توفيق زغلول عضو مجلس الشعب الذى رفعت عنه الحصانة مؤخرا لاتهامه فى قضايا انحرافات مالية يجرى التحقيق فيها، منذ كان رئيسا لشركة طنطا للزيوت.

ادعى المدعى فى تقريره أيضا أن المستبعدين من القيادات النقابية المرشحة أثبت تحقيقه معهم وجود دلائل جدية لهذا الاستبعاد وثبت أنهم يدعون الى مذاهب تنكر الشرائع السماوية- وهو ماعجزت محاكم التفتيش عن اثباته على الخصوم السياسيين فى عهود الظلام الأوربى.. ومايتناقض مع أحكام القضاء الادارى ببطلان قرارات المدعى الاشتراكى، والتى طالبت بعدم الاستناد إلى شبهات!!

ولم يشر المدعى فى تقريره للبرلمان الى أن قراراته استندت الى تقارير مباحث أمن الدولة.. ولم يناقشه نائب واحد فى كل هذه المغالطات!!

العمولة وأبواب الفساد

ويشير د. نور فرحات نقطة خطيرة تتعلق بأسلوب العمل داخل جهاز المدعى الاشتراكى، وهى تلك النسبة المخصصة كمكافأة للعاملين بالجهاز مقابل ادارة أموال الخاضعين للحراسة، وهذه النسبة تذهب فى شق منها كمكافآت لرجال القضاء العاملين بالجهاز، ويرى د. فرحات أن هذا الأسلوب الذى استشرى اتباعه فى كثير من الأجهزة فى مصر، وهو أسلوب النسب المئوية كفيل بافساد هذه الأجهزة من الداخل، وهو يعيدنا بالذاكرة الى نظام مال الحماية الذى كانت تجرى جباتية فى مصر العثمانية، اذ كان الحكام يقتطعون من المتعاملين معهم نسبة معينة من الأموال المتعامل بها توزع على الحكام نظير قيامهم بوظائفهم. وهذا النظام يتبع حاليا فى جهاز الشرطة وجهاز الضرائب وغيرهما مما يؤدى الى وجود حمى التحصيل أو حمى فرض الحراسة أو حمى الجباية.. ويترتب على ذلك زعزعة للنظام الوظيفى والأخلاق الوظيفية.

تبلغ هذه النسبة ٥٪ من أرباح الأموال الخاضعة للحراسة والمتحفظ عليه والتى بلغت وفق تقرير المدعى الاشتراكى المستشار جمال شومان عن نشاط الجهاز عام ١٩٩٠، والمقدم الى مجلس الشعب ٩٧٦ ألف و٣٣ جنيها و٢٦٨ ألف و٥٨٠ دولار، عبارة عن عقارات مبنية وتحت التشطيب وأراض فضاء وأطيان زراعية وأراضا بور وأموال منقولة ومشغولات ذهبية وأرصدة نقدية بالبنوك..

وهكذا تتراوح الاراء.. **بين من يرفض وجود هذا الجهاز باعتباره نظاما شاذا يتنافى مع الديمقراطية وحقوق الانسان.. وبين من يرى دورا ممكنا له فى تعقب الفساد الاقتصادى وتقييد تدخله فى حقوق الانسان وحرياته بتوفير استقلالية له وتحديد نظم وآليات عمله بمالايؤدى لفساد داخله أو خارجه.**

الا أن الجميع يتفقون على أن هذا الجهاز القائم بالقوانين التى تنظم عمله ماهو الا أداة فى يد رأس السلطة التنفيذية يستخدمها وقتما يشاء ضد من يشاء.. وأنه قد آن الأوان لاستئصال هذه القوانين سيئة **السمعة من الجذور.**

الاتحاد العام لمنتجى ومصدرى الحاصلات البستانية

عقدت الجمعية العمومية للإتحاد العام لمنتجى ومصدرى الحاصلات البستانية إجتماعها برئاسة المهندس/ **على أبو جازية** رئيس مجلس الإدارة وحضور السادة أعضاء مجلس الإدارة والسيد المحاسب/ **محمد على سليمان** مراقب الحسابات الخارجى للإتحاد والسيد المحاسب/ **محمود فتحى شرف** وكيل الوزارة بالجهاز المركزى للمحاسبات والسيد المحاسب/ **السيد عمرو** مدير عام الإدارة والسيدة المحاسبة/ **مارى جرجس بطرس** رئيس الشعبة والسيد المحاسب/ **محمد عبد المجيد اسماعيل** مراقب الشعبة بالجهاز لمناقشة وإعتماد الميزانية العمومية للاتحاد والحسابات الختامية **١٩٩١/٦/٣٠**.

* وقد حضر الإجتماع مايزيد عن **١٦٠٠** عضو من أعضاء الاتحاد، وفى بداية الاجتماع أشاد المحاسب/ محمود فتحى شرف وكيل الوزارة بالجهاز المركزى للمحاسبات بأعمال الإتحاد وبميزانيته وحساباته المنتظمة ووجه الشكر والتهنئة لمجلس إدارة الاتحاد.

وقد قررت الجمعية العمومية:

* اعتماد الميزانية العمومية والحسابات الختامية للإتحاد عن السنة المالية المنتهية فى **١٩٩١/٦/٣٠**
* إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى **١٩٩١/٦/٣٠**
* اعتماد الموازنة التخطيطية للإتحاد عن السنة المالية **١٩٩٢/١٩٩١**.
* تعيين الأستاذ المحاسب/ **محمد على سليمان** مراقبا لحسابات الإتحاد عن السنة المالية **١٩٩٢/١٩٩١**

إرسال برقيات شكر وتأييد للسيد الرئيس/ **محمد حسنى مبارك** والسيد الدكتور/ **عاطف صدقى**

رئيس مجلس الوزراء، والسيد الدكتور/ **يوسف والى** نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة و استصلاح الأراضى والأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى.

الميزانية فى ١٩٩١/٦/٣٠

٤١٥٦٢٣٩	أصول ثابتة	١١٧٤٠٠	رأس المال
٧٢٨٠٧٥٠	استثمارات	١٩٤٦٥٨٩٠	إحتياطيات
٤٨٣٦٤٩٢	مخازن	٨٦٠٥٧٣	مخصصات
٣٩٩٨٤٦٢	مدينون وحسابات مدنية	٢٠٥٤٩٢١	دائنون وأرصدة دائنة متنوعة
١٨٩٠٦٢	مستوردون	٣٥٥٧٦٦٣	فائض غير قابل للتوزيع
٨٣١٥٥٢٨	بنوك وودائع	٢٧٢٠٠٨٦	الفائض
٢٨٧٧٦٥٣٣		٢٨٧٧٦٥٣٣	

مدير عام الاتحاد وعضو مجلس الإدارة — رئيس الادارة — مراقب الحسابات

محاسب/ **محمد فؤاد أحمد** — مهندس/ **على أبو جازية** — **محمد على سليمان**

تقرير مراقب الحسابات

راجعت ميزانية الاتحاد فى ١٩٩١/٦/٣٠ وحساب الإيرادات والمصروفات عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ على الدفاتر والمستندات المؤيدة لها ووجدت مطابقة. قمت بفحص الدفاتر والمستندات الى المدى الذى رأيته ملائما لأغراض المراجعة وحصلت على المعلومات والايضاحات التى طلبتها لهذا الغرض. تم جرد المخزن فى نهاية السنة المالية وقوم بالتكلفة أوسعر السوق أيهما أقل بمعرفة الادارة وفى رأيى وفى ضوء ماتقدم- فإن الإتحاد يمسك حسابات منتظمة وأن الميزانية فى ١٩٩١/٦/٣٠ تعبر بوضوح عن المركز المالى الحقيقى للإتحاد وفى ذلك التاريخ وأن حساب الإيرادات والمصروفات يبين نتيجة نشاط الإتحاد عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٩١/٦/٣٠.

محمد على سليمان

محاسب قانونى

زميل جمعية المحاسين والمراجعين المصرية س.م.م١٦٣





الزبالة قبل الأوزون- حصان فى عرض الطريق.. وكلب «بنتشى» من الوليمة..

الجرب يتفشى فى مصر!

هرش الجلد بعد هرش الدماغ والجيوب

مصباح قطب

الذى يخشى العقربة، تطلع له أم (٤٤) ، أو انثى حشرة الأكاروس، فتخترق الجلد وتسبب الجرب.

ومنذ أيام تساءل قارئ فى بريد الأهرام **«أين تهرش هذا المساء»** .. لمناسبة انتشار الجرب ونقص علاجه، فكشف المستور، الذى يحرص الناس على التستر عليه منذ أكثر من عام، ويسمونه من باب الخجل «شوية حساسية».

الموضوع خطير. الجرب ينتشر فى مصر.. رغم أن شمس مصر تكفى لقتل الحشرة. مصر التى عرف الفراعنة كيف يعالجونه بالكبريت منذ آلاف الأعوام وتقف الأن عاجزة عن مواجهته اليوم الأمة، باختصار تدخل طور هرش الجلد بعد هرش الدماغ والجيوب. واليكم التفاصيل.

الجرب البيولوجية

فى ابريل ١٩٩٠، انتشر الجرب فى مصر كالوباء، ودخل لأول مرة الفئات الاجتماعية المتوسطة وفوق المتوسطة. المواطنون العاديون ظنوا، وقد سمعت ذلك بنفسى، ان وراء ميكروبا سلطته علينا اسرائيل ضمن الحرب البيولوجية الممتدة ضدنا. الكل يشكو من **«شوية حساسية»** لكن لا أحد يفتح فمه بكلمة، حيث تعنى «الأجرب» فى بلدنا الشئ الكثير. الأيادى تمتد خلسة لتهرش اعضاء التناسل وبين الأوراك، وتحت الابط وتسوق للسرة حالة تسمى «عدم استقرار» أوضح من أى محاولة للاخفاء. تحت الأغطية فى الليل، يحرث المريض جسمه حتى ينزف دما، مع عجز كامل عن ايقاف الرغبة فى الهرش. العدوى تنتقل بسرعة البرق داخل البيت الواحد، وداخل المجموعات الاجتماعية، بحكم التلامس الشديد، والمشاركة فى الفراش، وتبادل استعمال الملابس، وبسبب اقتناء الحيوانات المريضة- قطط، كلاب، مواشى، خيول- بل وعن طريق الطيور المصابة كالببغاوات، وكانت هذه احدى طرق العدوى التى أوصلت الوباء الى الطبقة الراقية. المهم ان حالة الصمت الشامل حالت دون التعرف على ابعاد الاصابة. هذه الأيام عاود الوباء الانتشار، ودخل بيوت أساتذة الجامعة والمثقفين والمهنيين وكبار العائلات. وكانت رسالة الأهرام خطوة على طريق الافصاح.

المتهمون

المختصون يقولون ان السجون كانت اهم معامل انتاج الجرب فى مصر، وأنه يرد الى السجون بين ٥٠-٦٠ ألف مسجون فى العام، يتم الافراج عن ١٢-١٥ ألف مسجون فى القاهرة وحدها، كل سنة، ويعد المفرج عنهم من المصادر الهامة لنقل العدوى. ويقول مصدر مسئول أن نصيب المسجون فى السجون العمومية لايتجاوز الآن بلاطة ونصف (٣٠ سم) ، وان السجون المركزية الملحقة بأقسام الشرطة، أسخم وأضل سبيلا. وأضاف: طبقا للائحة السجون، فالنزيل يستحم مرة كل أسبوع فى الشتاء، ومرتين فى الصيف. وينوه الى أن الاستحمام لايتجاوز فى اغلب الأحوال، تمرير طابور المساجين، العراة، تحت الدش.. وياويله الذى يستحلى المياه ويقف. وبالطبع لاتصلح مستشفيات السجون لعلاج أى شئ، وفى الحالات الشديدة يتم الاستعانة بوزارة الصحة. وختم المصدر كلامه بأن معسكرات الأمن المركزى المزدحمة، باتت تنافس السجون ايضا فى توريد الجرب الى الشارع والبيت.

المرصود..

فى مستشفى **«الحوض المرصود»** بالسيدة زينب، وهى المستشفى الوحيدة المتخصصة بالأمراض الجلدية فى القاهرة والشرق الأوسط قال **د. عاطف بواقيم** وكيل المستشفى، ان اساتذة الأمراض الجلدية رصدوا ارتفاعا بمعدلات الاصابة بالجرب فى العالم كل ٤ أو ٥ سنوات، لأسباب غير معلومة وقال أن نسبة المصابين بالجرب نحو ٥٪ من بين ٧٠٠-٢٠٠٠ متردد يوميا على المستشفى، وأرجع حدوث بعض الزيادات فى الحالات شتاء الى تزايد التصاق الأشخاص. المستشفى تقدم علاجا مجانيا، بالكبريت وأقراص الحساسية فى الصباح. وبعد الظهر تفتح ابوابها للعلاج الاقتصادى. ويقول د. عاطف ان الجرب أسهل الأمراض فى علاجه، وانه يكفى ان يستحم الانسان بالليف الخشن والماء الساخن لأيام، مع الدهان حتى يزول المرض، ويؤكد ان تخزين الملابس لمدة ٤ أيام فى مكان مغلق كفيل بقتل الحشرة المتسببة فى الجرب. وهنا يضيف **د. ميشيل فارس** بالمستشفى ان تعريض الملابس والفرش للشمس ٢٤ ساعة، ايضا يقتل الحشرة.

ويقول د. ميشيل ان الجرب مرض اجتماعى أساسا يسبب التوتر والارتباك والضيق، مع الهرش العنيف طبعا، وهو ينتج من عدم النظافة وتدهور البيئة، ويشيع فى الطبقات الفقيرة، واللوكاندات، ومعسكرات اللاجئين، وبين الهيبز وجماعات الغجر فى الغرب، واصابة الأطفال به أسهل، نظرا لطبيعة علاقاتهم ببعضهم البعض، وعدم اهتمامهم بالاستحمام وينتهى: المرض حين يشفى منه

المريض لايترك اثارا من أي نوع، ويشير الى ان نصف المرضى ممن أصيبوا من قبل والسبب أن المريض يعالج نفسه فقط ، بينما ينبغى علاج كل الاسرة جماعيا فى نفس الوقت.

وينفى د. عاطف مايشاع عن أن علاج الكبريت له أثار جانبية ، ويقول اننا نستخدمه فى المستشفيات لالأنه رخيص، ولكن لأنه الأضمن والأحسن. ويؤكد ايضا على انتشار المرض بين الفئات الاجتماعية الجديدة، التى تهتم بمحافظها ولاتهتم بنظافتها.

الملابس القديمة

*فى وزارة الصحة قال د. **أنور عبد المهدى رضوان** مدير ادارة الأمراض الجلدية أن الوزارة تقوم بحملات علاج جماعى، حسب طلب الجهات التى يتفشى فيها المرض، وكشف ان شرطة الكهرباء ومستشفى الأمراض النفسية بالخانكة، ومستشفى حميات العباسية، طلبت تدخل الوزارة قبل شهرين لعلاج الجرب، بالاضافة الى بعض السجون وفرق الأمن. وبينما يؤكدان المترددين على الحوض المرصود أكثر من ٢٠٠٠ مريض فى اليوم، يشير الى ان نسبة المصابين بالجرب بينهم لاتزيد الآن عن ٥ر٢٪ ويؤكد ايضا ان الوباء تراجع ويقول د. انور ان الحشرة قد تكون أخذت مناعة ضد العلاج الحالى بالكبريت أو دواء «البنزانيل» ولذا لابد من تحديث العلاج. ويكشف ايضا ان المرض انتشر فى الاسكندرية فى العام الماضى، بسبب حمولات المراكب، المسكونة بالحشرة، وقال أنه **مثلما كانت الملابس القديمة الأتية الى بورسعيد مصدرا للعدوى، فان ملابس التبرعات للجمعيات الخيرية فى الوقت الراهن،تشكل خطرا جديدا لنقل الحشرة**. وحذر من الاهمال فى غلى الملابس، وكيها، حتى ولو كانت جديدة. فربما - على حد قوله- نام عليها مريض فى المصنع. أو قام بقياسها «أجرب». وعن عدد اطباء الأمراض الجلدية بوزارة الصحة قال ان عددهم نحو ٢٠٠٠ طبيب ، منهم ٣٠٠ بالقاهرة ، وقال ان للوزارة ٣٠ وحدة أمراض جلدية و١٥٢ عيادة جلدية ،بالاضافة الى جهود التأمين الصحى والصحة المدرسية والمؤسسة العلاجية.

ومع أنى حلفت ان هدفى من الموضوع ليس التشهير بوزارة الصحة. أو بغيرها.. فقد طلبت من د. **فاطمة محمد الهادى** مديرادارة الصحة المدرسية ان تكشف لى عن عدد التلاميذ المصابين، وماقدم لهم من علاج ، وتطور الاصابة، الا انها، وبحسن النية، تركت لى مايفيد فقط، فى التعريف بالمرض، وبالحشرة وطرق العدوى، وبانواع الفحوصات والتطعيمات التى تقوم بها الادارة!.

صحى عثمان!

وفى وحدة الصحة المدرسية، بمركز صحى عثمان، فى قسم شبرا الخيمة ثان، قال لى طبيب الوحدة د.**نعيم صادق** ان متوسط التلاميذ المصابين بالجرب نحو ٥٠ تلميذا شهريا، ويكون العدد أعلى فى بداية العام الدراسى، حيث بداية الزحام و الاختلاط. ويقول ان كمية العلاج المصروف للوحدة فى شهر تنفد فى أسبوع، ولدى نفاد العلاج فانه ينصح بشراء الدواء من الخارج ولايسمح بعودة التلميذ للدراسة الا بعد الشفاء.

ومن دفتر اليوميات فى الوحدة الصحية سجلت مايلى:

جرب. وقراد. وقمل

٧٥٠ ألف انبوبة لاتكفى

*** أكد د. فتحى الشابورى رئيس شركة النيل للأدوية أن وزارة الصحة تنتج ٧٥٠ ألف من البنزانيل- علاج الجرب- سنويا. وقال ان الشركة سلمت الوزارة ٣٥٩ ألف انبوبة (٢٠ جرام سعرها ٢٥ قرشا) فى شهر نوفمبر وحده، واما طلبات التأمين الصحى والقوات المسلحة، فهى تخضع لاحتياجاتهما المتقلبة. وحول تغيير العبوة قال ان العبوة الجديدة ٨٠ جم ،بسعر ١٩٥ قرشا، ثم انتاجها لاننا اكتشفنا ان الانبوبة الصغيرة لاتكفى دورة العلاج. وأكد انه تم انتاج ٨٠ ألف انبوبة من العبوة الجديدة فى شهر نوفمبر وانها متوفرة بالأسواق ونفى ان يكون تم ايقاف انتاج الغسول. اصحاب عدة صيدليات أكدوا لى أن الغسول غير موجود، والعبوة الصغيرة ٢٠جم غير موجودة، وتحصل كل أجزخانة على ١٠أنابيب فقط مع كل ٥٠٠ جنيه بضاعة من الشركة (فى مصر ١٤ ألف اجزخانة) جدير بالذكر ان العبوة الكبيرة ضد القراد والقمل ايضا! ، وأن عبوة مرهم الكبريت ٦٠جم بتركيز ١٠٪ ، ثمنها جنيه.**

*** وقد دخلت الشركات الاستثمارية، مجال انتاج علاج الجرب، فأنتجت شركة سيبا جايجى دواء اوراكس (٥ر٣جنية للغسول) ولم يفصح المسئولون فى الشركة عن حجم انتاجهم منه ومدى اقبال الناس عليه. وقد اشترت شركة مصر للمستحضرات الطبية (ق.ع) مؤخرا ،باتاوة حق انتاج دواء ثالث، قالت لى مسئولة الابحاث بالشركة ان استعماله بدأ يشيع، وأن القوات المسلحة طلبته، وانه يعالج القمل ايضا!! وكافة انواع الهرش. المؤسف هنا انه يتم تطوير منتج محلى جديد لعلاج المرض، على الرغم من تراثنا الفرعونى فى الاصابة به وعلاجه. وهناك دواء رابع ثمنه ٧ جنيهات واسمه برستين ولكن لم يشع استعماله. ويحتاج المريض الى الاستحمام بصابون الكبريت (الصابونة ٦٠ قرشا) علاوة على العلاج الاضافى من اقراص الحساسية**

*** قال لى مثقف كبير، وزوجته مدرسة جامعية، إن المرض اصابهما وابناهما وانهم يعالجون منذ ٦ شهور بالبنزانيل والأوراكس، غير ان الاصابة تختفى وتعود. وقال ان ابنه زار المتحف الزراعى فوجد نموذجا مجسدا مكبرا لحشرة الأكاروس- مسببة المرض- فانفجر بالصراخ امامها، من جراء طول معاناته من الهرش وقلة النوم والتحاليل المليئة بالسائل الارتشاحى.**



هذه هى الدنيا.. امام مركز صحى عثمان فلماذا لاينتشر الجرب!

- يوم ١٢/٩-٣٢ حالة عرض منها ٢ جلدية
- يوم ١٢/٧- ٤٢ حالة عرض منها ٣ جلدية
- يوم ١٢/٣- ١٦ باطنة و٢ جلدية
- يوم ١٢/١- ٢٣ باطنة و٤ جلدية
- يوم ١١/١٥- ٣٠ باطنة و١٢ جلدية.

وعلمت ان كل الحالات الجلدية مصابة بالجرب.

وعندما سألنى د. نعيم : ماهو هدفك من الموضوع؟ قلت- مدخل لاثارة الاهتمام بالبيئة على المستوى المحلى، على الأقل مع الاهتمام بالأوزون.

قال: الجرب رغم سخافته ليس هو المشكلة بالنسبة للتلاميذ، وانما الأهم هو انتشار الطفيليات ، بسبب تدهور البيئة، اذ أننا نستقبل نحو ٤٥٠ حالة فى الشهر من المصابين بالديسنتاريا والاكسيورس، وغيرها مما يدمر بنية الأطفال. وتؤكد الدفاتر ان الوحدة المدرسية التى يتبعها ٨ مدارس، تعليم أساسى وثانوى عام وفنى واعدادى وأزهرى بلغ عدد الحالات التى استقبلتها منذ بداية العام أكثر من ٢٧٠٠ مريض. ورحت احسب: ان لدينا نحو ١٠ مليون تلميذ، ولو كان معدل الاصابة بالجرب ١ : ١٠، كما تكشف وحدة صحى عثمان، بين من يذهبون منهم الى الوحدات الصحية فان فى الأمر مصيبة وأى مصيبة (من المؤكد أن كثيرين لا يذهبون الى الوحدات الصحية فى حالة الاصابة، لأسباب مختلفة، وخاصة بين تلاميذ الاعدادى والثانوى).

جولة بين البؤس المقيم

تجولت فى الحى- منطقة بهتيم- بصحبة الفنان المصامى الخطاط احمد زهران واثناء التقاط صورة لحصان نافق وكلب ينتش احشاءه، وسط أكوام الزبالة، امام الوحدة الصحية، قالت لى فتاة رائعة العينين، بسخرية ممزوجة بالاشفاق :انت محتاج تصور شبرا كلها.

وقال د. بيومى محمد الصاوى صاحب عيادة الهدى المحمدى (وهو طبيب اعاد بؤس الناس من حوله تشكيله، وقلبه من النقيض الى النقيض) ان عيادته تستقبل ١٠٠- ١٥٠ مصاب بالجرب فى الشهر وأكد أن الناس كلها بتهرش (وكذا أكثر من صيدلى فى المنطقة) وان الدواء ناقص، والفقير لايمكن أن يشترى ٥-٦ علب مرهم ليدهن جسمه بالكامل لمدة ٥ أيام كما يقتضى العلاج. والفسول (بنزايل) وكان ثمنه ٥٥ قرشا، غير موجود على الاطلاق والبدائل غالية.. وأكد ان طلبة الطب منذ ١٥ سنة فقط كانوا يتشنقون على رؤية مريض بالجرب.. وقتها كان المرض ينتشر فى الريف فقط، وتحسر على مايواجه الفقراء من احمال ثقيلة ومظالم.

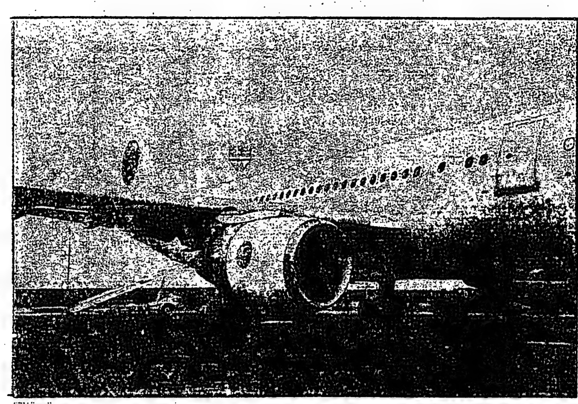


أحمد زهران..يبكى البيئة!

وقد علمت اثناء الجولة ان محافظة القليوبية منعت توزيع علاج الجرب على كافة المستشفيات، ووجهت كامل الكمية لأحد المراكز بها ، تفشى فيه المرض كالوباء. ان نصف شبرا الخيمة، وهى تتبع القليوبية، بلاماء ولاصرف صحى. ومطاردة عربات الكسح ، التى تكسح النقلة بـ ١٠ جنيهات والتى تدلق كسحها فى أى منعطف خال، عمل من اعمال السكان اليومية. مواطنون التقيناهم يشربون المغسل بهدف واحد هو مقاومة الغثيان، و الرغبة فى الدوخة حتى ينخمدوا. فى الحوار مع البشر كانت الاجابات الأولى تسخر من مسألة الزبالة والوساخة، وتقول: هيه جت على كده، ثم اكتشفت رويدا رويدا ان حلم المواطنين الوحيد هو تنظيف الشوارع والحوارى، بعد ان طفحت بمافيها ، منذ عشرات السنين، ومنذ بدايات الهجرة الواسعة من الريف الى المدن بعد منتصف الخمسينات. الناس «اتصدت» نفسها حتى عن العنف العشوائى- العلاج التاريخى للمعدة الاجتماعية فى مصر- وقال احد اولياء الأمور بصدق قاتل: كل مانريده ان نموت فى سلام.. فى هدوء.. والله لن نزعج احدا..لن نمتد.. ولن ينجب ابناؤنا.. نريد لعداد الأيام أن يعمل علينا فى شوارع نظيفة، ويكفيهم اننا فقدنا الرغبة فى الحياة.. وفى المقاومة.. يكفيهم انه لاصحة ولاسكن ولاتعليم.. ولامتع من أى نوع. وقبل كل ذلك لا أفق لأى شئ.

فى ١٩ ديسمبر عام ١٩١٩ ، قال رجل احببته اسمه «لينين» امام المؤتمر الثامن لعموم روسيا، وغداة الانهاك البشع الذى سببته الحرب الاهلية، ان على الناس النضال على ثلاثة محاور بسيطة.. لكنها صعبة: النضال من أجل الخبز.. من أجل الوقود... النضال ضد «القمل»! وقال انه لن تقوم الاشتراكية مابقى القمل!

اليوم ماذا يفعل الاغنياء والحكام والاشتراكيون؟ ان ثقب الأوزون لايمكن ان يأتى ابدا قبل الجرب. والاغنياء لن يكونوا بنجى ابدا من الاصابة، وعليهم تقديم حلول غير حل: استيراد هراشات آلية!



طائرات مصر للطيران باللون الابيض وممنوعة من الطيران

مصر للطيران تبيع ١٤ طائرة هدية!

والجهات الرقابية تبحث سر الصفقة

محمود الخضرى

بدأت ثلاث جهات رقابية وأمنية فى فحص ملف أخطر وأكبر صفقة فى تاريخ واحدة من أكبر الشركات الوطنية، وهى «شركة مصر للطيران».

وتثير الصفقة والتى تتعلق ببيع ١٤طائرة تملكها الشركة من طرازى «بوئينج» و«إيرباص» لشركة «ايرلندية» علامات استفهام كثيرة، خاصة وهى تحمل الشركة المصرية خسائر ضخمة فى حال استمرارها.

أول هذه التساؤلات لماذا تبيع شركة مصر للطيران هذه الطائرات الأربع عشرة؟!

الحجة هى تحديث أسطول مصر للطيران. ولانظن أن أحدا ضد هذا التحديث.. ولكن تقول وثيقة صادرة عن «مصر للطيران» فى يونيو ١٩٩٠ أن الطائرات السبع المباعة من طراز «إيرباص ٣٠٠» تسلمتها مصر للطيران من المصنع فى تواريخ تتراوح بين ٣٠ سبتمبر ١٩٨٠ و٤ يوليو١٩٨٣، أى أن عمرها لايتجاوز ٨ و١٠ سنوات، أما طائرات «البوينج» المباعة فهى منتجة فى الفترة مابين ٣١ مارس و٢٣ يوليو ١٩٧٩. أى أن الطائرات المباعة كلها حديثة نسبيا. ومازال فى الخدمة فى أسطول «مصر للطيران» طائرات أقدم منها، منها طائرات البوينج ٧٠٧ المنتجة من ٣٠ سبتمبر ١٩٧٠، وحتى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٤، وأخرى منتجة فى ١٠ أكتوبر ١٩٦٨!

ومما يثير التساؤل حول منطق التحديث أن طائرتين من الطائرات المباعة للشركة الايرلندية هما (G.A.A.) رقم مسلسل ٢٣٩ (إنتاج ١١ أبريل ١٩٨٣) والثانية (G.A.B) رقم مسلسل ٢٤٠ (إنتاج٣ مايو ١٩٨٣) اشترت إحداهما شركة طيران اليابان. فهل مصر للطيران أكثر تقدما من اليابان؟!

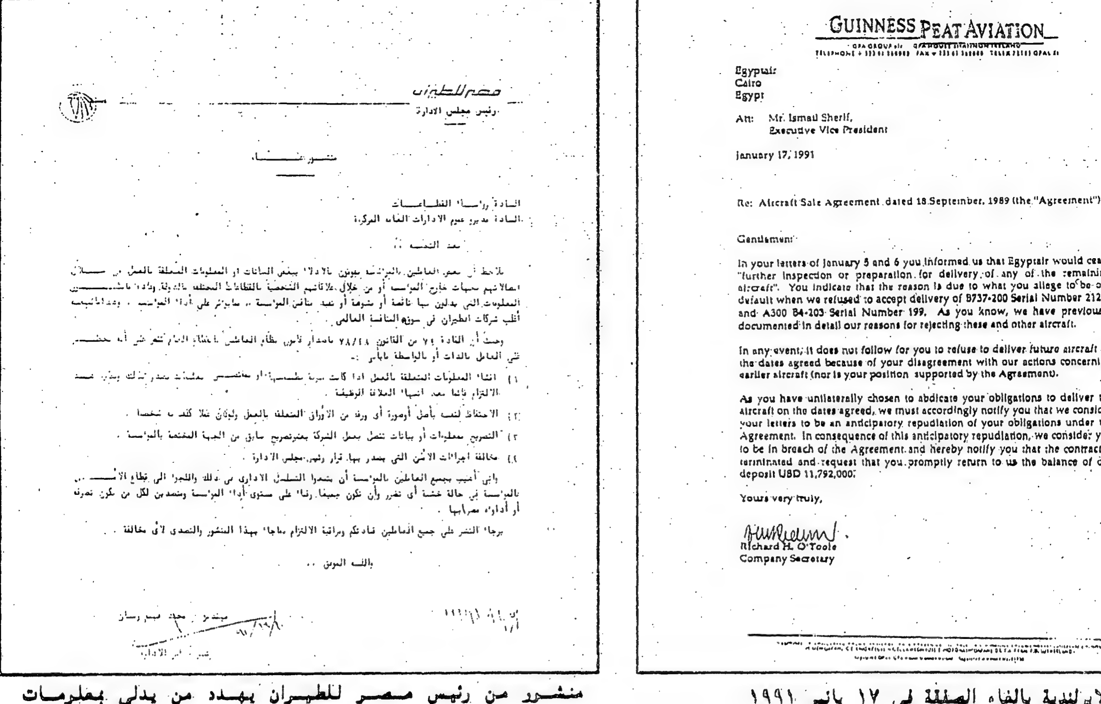
وفى الوقت الذي تكلف فيه شراء الطائرات أكثر من مليارى دولار (٢٠٠٠ مليون دولار)، وافقت على بيعها جميعا بحوالى ٣١٥ مليون دولار كثمن إجمالى. بل ووافقت على تحمل تكلفة صيانة وتعمير الطائرات. دون تحديد سقف لذلك، مما ينذر بانخفاض اجمالى ثمن الصفقة الى مبلغ لايتجاوز ٢٠٠ مليون دولار، أى أن البيع يتم بثمن لايتجاوز ١٠٪ من ثمن الشراء.

وتقودنا هذه الحقيقة إلى حقيقة أخرى تتعلق بصيانة وعمرة هذه الطائرات. فبالاضافة لعدم تحديد سقف لهذه العملية المكلفة، فقد فرض على «مصر للطيران» اجراء العمرة فى الخارج وليس فى ورش مصر للطيران. فبعد اجراء العمرة الأولى فى ورش «مصر للطيران» زيادة لمدة محدودة، أصرت الشركة الأيرلندية على اجراء العمرة فى ألمانيا عبر اتفاق مع شركة لوفتهانزا بمدينة هامبورج بواسطة وسيط ألمانى اسمه «بيتر لندال» (PETER LINDAHL). ثم يتكشف الأمر عن وجود إتفاق أخر مع شركة «دويتش إيرباص .M.B.B» لاجراء هذه العمرة وبعد زيارة سرية قام بها «بيتر لندال» للقاهرة وبصحبته رجل الأعمال «محمد الطويل» الوسيط فى هذه الصفقة، طارت الطائرات مباشرة من القاهرة إلى «بريمن» مقر شركة دويتش بدلا من «هامبورج» كما حدث بالنسبة لأول طائرتين. ولاتوجد أى وثيقة تشير إلى وجود اتفاق حول تكاليف إجراء العمرة. وكانت أول طائرة تم تسليمها للمشترين قد تكلفت عمرتها ١٤.٥ مليون مارك ألمانى (حوالى ٩.٥ مليون دولار. بينما تكلفت طائرة ثانية ١٧ مليون مارك ولم تنته بعد.

ويزداد التساؤل والشكوك، عندما نجد البند رقم ٢/١٤ فى العقد بين مصر للطيران والشركة الأيرلندية يقول.. «الشركة الايرلندية» G.P.A «غير ملزمة بتنفيذ أى تعديل على العقد قد يراه مجلس الدولة المصرى». ثم يقول البند ٢٧/٢ب ان لمصر للطيران كافة السلطات فى ابرام وتنفيذ العقد، دون الرجوع لأية جهة حكومية وقد وضع هذا النص بناء على ضغوط من الشركة الايرلندية. وبالطبع لم يكن لإعتراض مجلس الدولة على بعض هذه النصوص أى قيمة عملية. فقد وقع العقد يوم ١٨ سبتمبر ١٩٨٩، وتم البدء فى التنفيذ فورا، قبل أن يصل ردمجلس الدولة (فى ١١ مارس ١٩٩٠) بستة اشهر كاملة!!

ومن غرائب هذه الصفقة أن الشركة الايرلندية لم تقدم لمصر للطيران تأمينا يدفع مقدما للصفقة الا ١٥ مليون دولار. وتم ايداعه فى تاريخ لاحق لتاريخ توقيع العقد بالمخالفة لأى عرف قانونى، وحرمت «مصر للطيران» من تحصيل الفائدة عليه طوال فترة ايداعه بالبنك، بل وتم أختيار بنك خارج مصر لإيداع هذا المبلغ وهو بنك «البيرياف». وقد استفادت من ذلك استفادة هائلة.

فالوثائق تقول أن الشركة ارسلت عدة خطابات عن طريق الفاكس إلى المسئولين فى شركة مصر للطيران (اسماعيل شريف رئيس القطاعات الاقتصادية- فهيم ريان رئيس مجلس إدارة الشركة- صالح موسى رئيس القطاع الفنى) بتواريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠ و ٥ و ١٢ ديسمبر ١٩٩٠، تطلب فيها



مصر للطيران
رئيس مجلس الادارة

منشـــور عـــــام

السادة رؤساء القطاعات
السادة مديرو عموم الادارات العامة المركزية

بعد التحية ،،

[illegible]

بالله التوفيق ..

منشور من رئيس مصر للطيران يهدد من يدلى بمعلومات عن الشركة بعد تسرب وثائق الصفقة.

GUINNESS PEAT AVIATION

Egyptair
Cairo
Egypt

Att: Mr. Ismail Sherif,
Executive Vice President

January 17, 1991

Re: Aircraft Sale Agreement dated 18 September, 1989 (the "Agreement")

Gentlemen:

In your letters of January 5 and 6 you informed us that Egyptair would cease "further inspection or preparation for delivery of any of the remaining aircraft". You indicate that the reason is due to what you allege to be our default when we refused to accept delivery of B737-200 Serial Number 21227 and A300 B4-203 Serial Number 199. As you know, we have previously documented in detail our reasons for rejecting these and other aircraft.

In any event, it does not follow for you to refuse to deliver future aircraft on the dates agreed because of your disagreement with our actions concerning earlier aircraft (nor is your position supported by the Agreement).

As you have unilaterally chosen to abdicate your obligations to deliver the aircraft on the dates agreed, we must accordingly notify you that we consider your letters to be an anticipatory repudiation of your obligations under the Agreement. In consequence of this anticipatory repudiation, we consider you to be in breach of the Agreement and hereby notify you that the contract is terminated and request that you promptly return to us the balance of our deposit USD 11,792,000.

Yours very truly,

Richard H. O'Toole
Company Secretary

خطاب الشركة الايرلندية بالغاء الصفقة فى ١٧ يناير ١٩٩١

تصحيح الاخطاء بالطائرة رقم ١٩٩ إيرباص والاستضطر لالغائها.

وتكرر نفس الانذار بخصوص الطائرة رقم ٢١٢٢٧ «بوينج ٧٣٧». ولم يتحرك أحد فى «مصر للطيران».

وفى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ وصل فاكس من الشركة الايرلندية سرقتها باسم «م.رجاليجر» يبلغ فيه مسئولى مصر للطيران باعتبار شراء الطائرة رقم ١٩٩ إيرباص لاغيا. وبعد أيام فى ٢٩ ديسمبر ١٩٩٠ وصل فاكس آخر بالغاء شراء الطائرة رقم ٢١٢٢٧ بوينج ٧٣٧ولم يتحرك أحد فى «مصر للطيران».

وخاطبت الشركة الايرلندية بنك «اليوباف» تبلغه بالغاء شراء الطائرتين، وتطلب تحويل التأمين المدفوع لصالح مصر للطيران إلى حساب الشركة الايرلندية ببنك تشيس مانهاتن بنيويورك بواقع مليون و٧٢ ألف دولار كل طائرة ويوافق البنك. وترسل له الشركة فى ٨ يناير ١٩٩١ خطابا بالفاكس تشكره على تحويل مبلغ ٢ مليون و١٤٤ ألف دولار إلى حسابها يوم ٧ يناير١٩٩١.

وهنا تتحرك «مصر للطيران». فترسل خطابا إلى «على نجم» رئيس بنك «اليوباف» تطلب عدم السماح للشركة الايرلندية بسحب أى مبالغ من التأمين إلا بعد موافقة مصر للطيران. وذلك بتاريخ ١٩ يناير ١٩٩١.

وتأتى المفاجأة الكبرى عندما تكتشف مصر للطيران وجود وثيقة مرسلة من الشركة الايرلندية لمصر للطيران بتاريخ ٧ يناير ١٩٩١ تبلغها فيها رفضها لشراء الطائرات والغاء العقد وتطلب موافقتها على رد التأمين المتبقى فى بنك اليوباف «والبالغ» مليون و٧٩٢ ألف دولار.

وتواجه «مصر للطيران» فضحية بيع ١٤ طائرة منذ سبتمبر ١٩٨٩ كان مفروضا أن يتم تسليم ١٢ منها حتى أكتوبر ١٩٩١، بينما مازالت هنا ١٢ طائرة فى مطار القاهرة، ممنوعة من الطيران مما يسبب خسائر هائلة للشركة... فكما قال رئيس مجلس إدارة مصر للطيران.. «إن وقوف طائرة على الأرض هو أكبر خسارة».. ثم تلغى الشركة الايرلندية الصفقة كلها ؟!

ويصبح السؤال.. لماذا وقع مسئولو مصر للطيران هذه الصفقة؟.. ولماذا تمسكوا بها؟.. ولصالح من أهدار المال العام؟!

خطاب الشركة الايرلندية تشكر فيه اليوباف على التحويل ٢ مليون و١٤٤ ألف دولار

GUINNESS PEAT AVIATION

Ref: PF/GC3506

January 8, 1991

Union de Banques Arabes et Francaises,
190 Avenue Charles de Gaulle,
92523 Neuilly S/Seine,
FRANCE.

Via Facsimile: 16 331 473 81388

Att: M. A. David/Mrs Ibrahim.

Dear Sirs,

RE: Your Standby LC No. 42426

Further to your telex dated January 4, 1991, I am pleased to confirm receipt of US$2,144,000 into our account with AIB, New York on January 7, 1991. The aggregate amount of the letter of credit may now be reduced by this sum of US$2,144,000, giving a revised aggregate maximum amount of US$11,792,000.

With best regards,

خطاب مصر للطيران «لعلى نجم» تطلب فيه وقف صرف اى مبالغ بعد ذلك.

EGYPTAIR مصر للطيران

EXECUTIVE VICE PRESIDENT
CORPORATE PLANNING AND FINANCE

U.B.A.F.
Neuilly sur Seine,
FRANCE.

Attention : Mr. Aly Nagm ;
Chairman.

19 January , 1991

Dear Aly Bey,

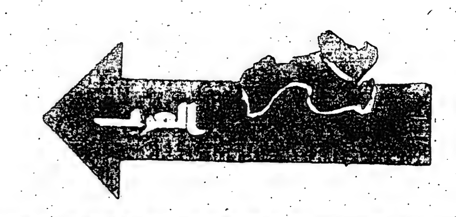
Enclosed please find copies of the letters exchanged between EGY (As requested and agreed) which are self-explanatory.

May I remind you - once more - that no disbursement whatsoever to GPA before our prior consent.

Thanking you , please accept my sincerest personal regards.

Sincerely yours,

Ismail Sherif ,
Executive Vice President



شامير يسعى إلى «ميني كامب ديفيد»

رسالة حيفا

نظير مجلي

حتى لو كان الوفد الفلسطيني في واشنطن قبل بالشروط الاسرائيلية الجديدة وتراجع عما كان اتفق عليه في مدريد بالنسبة للمسارات وجلس فقط في اطار الوفد الأردني- الفلسطيني المشترك، فان الوفد الاسرائيلي كان سيجد ذريعة اخرى لانهاء المفاوضات بالشكل الذي انتهت اليه: الفشل.

فقد كانت هذه النتيجة محسوبة سلفا، هنا في اسرائيل، ومحسوبة تماما. وعندما غادر الوفد تل ابيب كان واضحا ان المفاوضات مصيرها الفشل، في هذه المرحله. بل واذا لم يطرأ تغيير مفاجئ في الموقف الاسرائيلي، فان جولة المفاوضات القادمة في ٧ يناير الجاري ايضا ستفشل. والمسألة لا تتعلق بالوفود العربية المتفاوضة في واشنطن وماتقوله وتصر عليه او تطلبه.. الخ... انما يتعلق الأمر بثلاثة أو اربعة كراسي في الحكومة الاسرائيلية. فاذا كانت الكراسي ممتلئة بالأقفية.. فهذا يعني ان المفاوضات ستفشل. واذا فرغت هذه الكراسي يكون ذلك موضوعا آخر.

ونوضح كلامنا...

الفشل .. أوالانسحاب

من المعروف ان حكومة شامير، تضم كل احزب اليمين في اسرائيل، من اليمين اللبرالي وحتى اليمين الفاشي. ثلاثة من هذه الاحزاب هي: **«هتحيا»**، وتعني بالعربية «البعث»، وهو الحزب الذي يقوده البروفسور **يوفال نئمان**، وزير الطاقة والعلوم ويضم ايضا عضو الكنيست **غئولا كوهن**. وهذه كانت نائبة وزير فاستقالت واعلنت انسحابها من الحكومة احتجاجا على الذهاب الى مدريد.

واما **نئمان** زعيم **«هتحيا»** الأول. فقد رأى ان الانسحاب من الحكومة في هذه المرحلة هو غباء وقصر نظر. وقال وجودنا في الداخل يؤثر عليها نحو اليمين. واعلن انه يؤيد الانسحاب من الحكومة، فقط في حالة بدء المفاوضات التي ستؤدي الى اعطاء حكم ذاتي للفلسطينيين وتقوم على مبدأ. «أرض مقابل سلام». وقد اقنع نئمان قادة الحزبين الآخرين بموقفه. وهما حزب **«موليدت»** الشهير بفكرة «الترانسفير» (ترحيل الفلسطينيين عن وطنهم) ويقوده **رحبعام زئيفي**. و**«تسومت»**، حزب **«رفائيل ايتان»** وزير الزراعة، الذي كان قائد اركان الجيش ابان حرب لبنان.

ونئمان هذا كاد يخسر مقعده على رأس حزب «هتحيا» بسبب هذا الموقف. فالسكرتارية القطرية وفيما بعد اللجنة المركزية صوتا ضده. فاستقال ولكنه عدل عن استقالته «بضغط من رفاقي في الحزب»، خصوصا بعد أن عقد مؤتمر «هتحيا» وفيه حصل على اكثرية المؤيدين.

واتفقت الاحزاب الثلاثة حالما تبدأ المفاوضات تسحب من الحكومة. وانسحاب هذه الاحزاب سيبقي حكومة شامير في اقلية برلمانية وستسقط.

..وهكذا، ذهب الوفد الاسرائيلي الى واشنطن، بهدف معلن وصريح- لكي يبدأ المفاوضات. لكن احزاب اليمين لم تنسحب من الحكومة بل بالعكس. بقيت في مقاعدها دون حراك. فلماذا؟

التفسير المنطقي الوحيد هو انها اتفقت مع شامير على ان المفاوضات لن تبدأ.

وهذا بالضبط ماحصل في واشنطن. المفاوضات لم تبدأ. وخلال الاسابيع الثلاثة اقتصر الدور الاسرائيلي على المناحكات... واشغال العالم في القضايا الادارية الاجرائية. ومع ان الوفد الاسرائيلي المفاوض كان قد اتفق في مدريد على ان تتم المفاوضات اللاحقة في مسارين: اسرائيلي-اردني- واسرائيلي- فلسطيني، فانه تراجع عن هذا في واشنطن.

لماذا حصل التراجع؟

لن نظلم شامير اذا قلنا انه تماما مثل احزاب اليمين المتطرف الاخرى لايريد للمفاوضات ان تبدأ. وهذا الموقف غير مبني فقط على مفاهيمه الايديولوجية. انما ايضا كجزء من التكتيك الاسرائيلي لكسب الوقت وجعل مسيرة السلام مثل لعبة القط والفأر.

أما الوقت فيحتاجه شامير لأكثر من سبب:

أولا: لأنه ليس في عجلة من أمره فهو من الأصل اختلف مع الولايات المتحدة في تقييم نتائج حرب الخليج. فقد آمن ان الحرب أوصلت العالم العربي الى أسوأ وضع وأضعف وأهزل حالة في تاريخه الحديث. ولذلك، فان هذا هو الوقت المناسب لابتزازه وفرض الحلول عليه. فهو ممزق، الحرب انهكته اقتصاديا، بما في ذلك دوله الغنية في الخليج. والاهم من هذا، لم تعد فيه قوة عسكرية تجرؤ على مواجهة اسرائيل. والحل الذي يتخيله شامير، في هذه الأوضاع، هو **«ميني- كامب ديفيد»**. أي اقل مما أخذت مصر من كامب ديفيد على الجبهة السورية (بكلمات اخرى **الاحتفاظ بالجولان، مع السماح للسوريين بدخوله**) ونسخه من كامب ديفيد حول الحكم الذاتي للفلسطينيين.

وحتى هذه الحلول البائسة يريد شامير من العرب قبولها وهم راكعون، حسب الجدول الزمنى الذى يختاره الوقت والزمان.

ثانيا: السنة الجديدة المطلة علينا (١٩٩٢) هى **سنة انتخابات فى اسرائيل والولايات المتحدة**. ويأمل شامير فى أن تكون هذه حجة كافية لوقف المفاوضات، بحيث يعلن رسميا ان التوقف ناجم عن هذا السبب.

ثالثا: ان التشدد الاسرائيلى فى المفاوضات هو أفضل دعاية انتخابية لليكود فى الشارع. ان استطلاعات الرأى هنا تشير الى **زيادة التوجه اليمينى فى اسرائيل**. وان قوى اليمين المتطرف سوف تزيد قوتها بنسبة كبيرة، وذلك بالطبع على حساب الليكود. ولذلك فمن مصلحة الليكود ان يبقى اليمين المتطرف فى الحكم حتى يورطه فى المسؤولية الجماعية، من جهة، ومن جهة ثانية يريد ان يحافظ على هذه القوى الانتخابية لليكود، فمن يريد تطرفا يمينيا لن يحتاج الى الذهاب لتلك الاحزاب ويمكنه الاعتماد على الليكود. ويتردد، من الآن، ان الشعار المركزى الذى سيستعمله الليكود فى معركته الانتخابية هو: «**فقط الليكود يستطيع الصمود فى وجه الضغوط الامريكية**» و«**فقط الليكود يحفظ سلامة(!) ارض اسرائيل الكاملة**». وكما هو واضح فان المماحكات الاسرائيلية حتى مع الولايات المتحدة، تزيد من رواج هذين الشعارين.

رابعا: ان شامير شخصيا، لا يؤمن بالسلام على اساس القواعد التى اعلنها الرئيس الامريكى بوش فى خطابه فى مؤتمر مدريد: أرض مقابل سلام» و«اعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى» و«سلام عادل وشامل».. وهو لايريد ان ينهى حياته السياسية كمن تنازل عن فكر اليمين المتطرف. فهو اليوم فى الرابعة والسبعين من العمر. **قضى معظم حياته متطرفا، وفى مرحلة معينة ارهابيا حتى اتفاقيات كامب ديفيد استكثرها على العرب وصوت ضدها فى الكنيست عام ١٩٧٩**، أى قبل حرب الخليج وقبل ان ينهار الاتحاد السوفييتى وقبل ان يتحول نظام بوش الى سيد العالم. **فهل يذهب اليوم الى اتفاق يراه العرب افضل من كامب ديفيد؟!**

خامسا: ان الهم الاكبر لدى شامير اليوم هو النجاح فى استيعاب الهجرة اليهودية الكبرى من الاتحاد السوفييتى. ويجرى الحديث عن **مئتى الف يهودى فى السنة**. ومع الانهيار التام للاتحاد السوفييتى يتوقع شامير ان يزيد عدد المهاجرين. هؤلاء يحتاجون الى مساكن ودعم مالى لتوفير الحد الادنى من متطلبات العيش. ويحتاجون الى اماكن عمل. والى تعليم. والى خدمات صحية واجتماعية وكل هذا يرتبط بموافقة بوش على منح اسرائيل ضمانات لأخذ قروض بقيمة عشرة مليارات دولار. وقد أجل بوش المصادقة على منح الضمانات لستة أشهر تنتهى فى فبراير (شباط) القادم. والولايات المتحدة ربطت منح الضمانات بنجاح انطلاقة المسيرة السلمية. وفى مدريد انطلقت المسيرة. والآن يطالب شامير بصرف شيك التعهد بالضمانات. ولذلك فهو معنى بالمماطلة حتى شباط/فبراير فى سبيل الرد على الضغط الامريكى على اسرائيل بضغط اسرائيل على واشنطن.

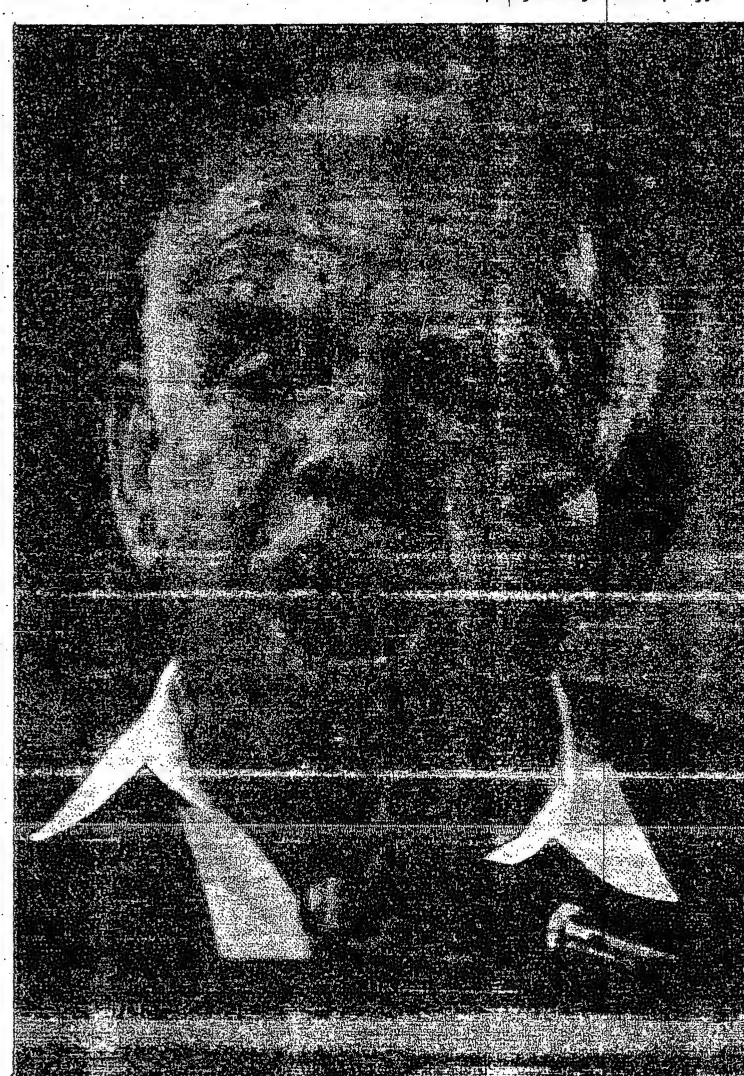
وماذا يفعل الامريكان؟

لقد قرر شامير ان يستغل وضعية الرئيس بوش الحرجة فى سنة الانتخابات الامريكية. فهو يعرف انه يحتاج الى كسب اصوات اليهود الامريكان. **وانه لن يبادر الى صدام مع اسرائيل، لأن هذا سيوصله الى صدام مع هؤلاء اليهود.**

والرئيس بوش يدرك هذا الامر جيدا. ولذلك تراه يناور على كسب اولئك اليهود وليس على الاختلاف معهم.

فها هو يبادر الى الغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. الذى يساوى بين الصهيونية والعنصرية ويزور اليهود ويشعل الشمعات رمزا للصداقة بين الشعبين-

شامير.. بدأت المفاوضات ولم تبدأ





حيدر عبد الشافى.. والوفد الفلسطينى فى واشنطون

اليهودى والامريكى- ويستقبل فى البيت الابيض وزير الخارجية داڤيد ليفى.

والصحيح ان بوش لا يتصرف هكذا فقط من خلال السعى لكسب المعركة الانتخابية رغم ان هذا له اهمية انما هو ايضا فى توجهه العام للقضية. فالولايات المتحدة أعلنت انها لن تفرض حلا على الاطراف . وانها ستقبل بكل مايتفقون عليه. لا بل ان بوش وبيكر وغيرهما من المسؤولين لم ينبسوا ببنت شفة ردا على قيام اسرائيل بافشال محادثات واشنطن. بل انهم مثلهم مثل المسؤولين الاسرائيليين يحاولون التخفيف من وطأة هذا الفشل بالادعاء ان «ايجابيات المفاوضات اكثر من سلبياتها» وان وقفها حاليا ليس نهاية المطاف. سيما وان جميع الوفود اتفقت على مواصلة المفاوضات فى ٧ يناير.

كما ان الحكومة الاسرائيلية تواصل اللعبة المشينة ، والتى من خلالها تقلب الحقائق بشأن اسباب توقف الازمة وتحول المجرم الى ضحية

وتجدر الاشارة هنا الى ان الاعلام الاسرائيلى يتحدث صراحة بأن موضوع المفاوضات فى الشرق الاوسط ...

يستحوذ على اهتمام الامريكيين ، شعبا وادارة، وان الموضوعات الاهم اليوم هى: الأزمة المالية. وفضيحة الاغتصاب لابن عائلة كندى الشهيرة واحوال الطقس والانهيار فى الاتحاد السوفييتى. وفوق هذا مهتمون بتحضير عدوان ارهابى على ليبيا.

ان صمت الولايات المتحدة فى هذا الموضوع ليس صدفة. فالوفود العربية كلها تقول بصراحة ان اسرائيل تسببت فى توقف المفاوضات وتؤكد ان الموقف الاسرائيلى الجديد المتشدد هو تراجع عمليا عما تم التوصل اليه فى مدريد. ولكن «العم سام» لا يتفوه بشئ.

وهل تتهم امريكا العرب؟!

الصحيح انه لم يبق فى هذه المعادلة سوى ان تتهم الولايات المتحدة، العرب بالمسؤولية عن توقف المفاوضات. ولن يكون هذا غريبا أبدا. فالولايات المتحدة، رغم كل ماحصل من علاقات وطيدة مع العالم العربى فى السنوات ...

عسكرى ضد دولة عربية أخرى، رغم كل شئ ، تبحث عن مصالحها. ومما لاشك فيه انها لم تتخل عن اسرائيل ولن تتخلى. فهذه علاقات استراتيجية تقتضيها ايضا المصلحة الامريكية.

بالمقابل ، توجه الولايات المتحدة للعرب يبدو مختلفا فهؤلاء يمكن السيطرة عليهم ووضعهم بالجيب. ولا يسمح لهم صوت فى قضية .لابل ان ادارة بوش غاضبة لانها لاتجد اى دولة عربية توافق على خطتها لغزو ليبيا . وقد تعاقب ايضا

ان المعضلة اليوم بيد الولايات المتحدة . فهى الأساس. ولايمكن لعاقل ان يصدق انها لاتستطيع ممارسة دورها هذا إن أرادت. لمصلحة السلام.. والضغط بهذا الاتجاه. لكنها تفضل البقاء «على الحياد» اليوم.. بسبب حساباتها تلك، دون ان تتجاوب مع طلبات الوفود العربية المفاوضة بالتدخل ويلاحظ هنا ان الوفود العربية المفاوضة تبدو وحيدة فى الساحة، بلا سند عربى شامل وبلا اى تحرك ذى قيمة للضغط والدفع

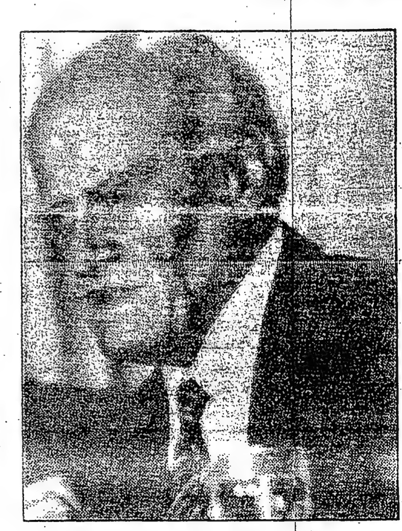
الذكرى الخامسة لانطلاقة الانتفاضة

تحديات وآفاق محادثات السلام

رسالة القدس

حنا عميرة

حيدر عبد الشافى



بوصول شعب الانتفاضة الى مؤتمر مدريد، وبعده الى مفاوضات واشنطن، تدشن انتفاضة الشعب الفلسطينى عامها الخامس وهى أكثر قدرة على تحديد اهدافها وضبط خطواتها من اجل الوصول لهذه الاهداف.

وتتفق الغالبية من جماهير المناطق المحتلة، على ان قرار المشاركة فى عملية السلام، يعتبر ثمرة هامة للانتفاضة، التى لولاها لما استطاع الشعب الفلسطينى تثبيت قضيته فى موقع متقدم امام المجتمع الدولى رغم اختلاف معادلاته واختلال موازينه.

ولعلها قضية تستحق الدراسة والتفكير العميق. وهى أن **الشعب الفلسطينى الذى سبق قيادته فى رفض اتفاقات كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتى قبل ١٣ عاما فى عام ١٩٧٨. هو نفسه الان، وبعد اربع سنوات من النضال المتواصل فى ظل الانتفاضة، يعلن تأييده لقرار قيادته المشاركة فى مؤتمر مدريد، ويلتف حول وفده المفاوض ويستقبله باغصان الزيتون ويودعه بنفس الطريقة عند مغادرته لواشنطن.** لقد اكدت للقاءات الجماهيرية والندوات المفتوحة التى عقدها اعضاء الوفد ولجنته الاستشارية في كل مدينة وقرية ومخيم رحى. ان الجماهير الفلسطينية ترى بالمشاركة فى مؤتمر السلام وسيلة للنضال من أجل تحقيق أهدافها الوطنية. وسبرا لطرح القضية الفلسطينية أمام الرأى العام ومحاكمة السياسة الاسرائيلية الاحتلالية المتنكرة لابسط حقوق هذا الشعب فى تقرير مصيره.

وبمناسبة دخول الانتفاضة سنتها الخامسة ابرز العديد من المعلقين الاسرائيليين العلاقة القائمة بين الانتفاضة ومحادثات السلام. فالمعلق العكسرى المعروف **«زئيف شيف»** قال فى صحيفة **هآرتس** أن اهم انجاز حققه الفلسطينيون يمكن مشاهدته اليوم فى واشنطن «ومن الواضح ان الانتفاضة انضجت لدى شامير ومجموعته الاعتراف بضرورة الحوار مع الفلسطينيين» واشار «شيف» الى قضية هامة أخرى عندما قال ان اسرائيل ايقنت خلال الانتفاضة محدودية قوتها، واوضح ذلك **«قد تتوفر لدولة ما الاسلحة الاكثر تطورا وسلاح الجو الاقوى والجيش الاكبر. لكن هذا لايضمن قدرتها على قمع انتفاضة شعبية». وفى تقرير آخر للمعلق الاسرائيلى «ران كسلو»** قال لقد وضعتنا الانتفاضة فى صف واحد مع الفرنسيين ابان احتلالهم للجزائر ومع الامريكيين ابان احتلالهم لفيتنام. وكل تقرير جديد تصدره منظمة العفو الدولية (امنستى) يضيف الينا نقاطا سوداء جديدة وتساءل: **«وهل يوجد شك لدى أى شخص فى ان الفلسطينيين انتصروا علينا فى اوساط الرأى العام العالمى قبل وصول الوفد الفلسطينى الى** مدريد؟». وتحدث عن نفس الموضوع رئيس الاستخبارات العسكرية السابق، **شلومو غازيت**، فى صحيفة «يديعوت احرونوت»

حيث قال: «ان جولات الحوار التى بدأها بيكر **ومؤتمر مدريد واستئناف المفاوضات فى واشنطن، كلها جاءت نتيجة للانتفاضة الشعبية التى بدأت قبل ٤ سنوات.** وأضاف أن الذى سيكتب فى المستقبل تاريخ الصراع الاسرائيلى- الفلسطينى من المحتمل أن يتوصل الى نتيجة هامة مفادها **ان عجز اسرائيل عن تحقيق انتصار ساحق فى معركة الانتفاضة هو الذى مكن من المرونة المطلوبة من كلا الطرفين،** هذه المرونة التى بدونها ليس بالامكان التوصل الى اتفاق». ومثل هذه الاقوال وردت ايضا على لسان وزير الدفاع الاسرائيلى السابق **اسحق رابين،** حيث أكد فى مقال كتبه بمناسبة الذكرى الخامسة **«بأن الانتفاضة قد اكدت ضرورة التفاوض مع ممثلين عن الفلسطينين».** ومثل هذه الاستنتاجات ظهرت ايضا فى مؤتمر **حزب العمل** المعارض الذى أيد الحل الوسط الاقليمى، وحتى فى مؤتمر حركة هتحيا اليمنية المتطرفة التى ترفض انضمام عرب من اسرائيل لصفوفها، فقد ظهرت الازمة على اشدها عندما طرح اقتراح يدعو الى ترحيل العرب بصورة جماعية لان البديل عن الترحيل هو اقامة دولة فلسطينية.

وممالفت الانتباه ايضا ان العديد من المعلقين والكتاب الاسرائيليين بدأوا يتحدثون عما يصفونه **«بالتعادلية»** أى وصول الصراع بين اسرائيل والفلسطينيين الى مرحلة التعادل، القائمة على عدم قدرة الانتفاضة اجبار اسرائيل على الانسحاب من المناطق المحتلة من جهة، وعلى عدم قدرة اسرائيل على انهاء الانتفاضة بالوسائل العسكرية من جهة ثانية.

ان مثل هذه الاستنتاجات التى تنتشر داخل الرأى العام الاسرائيلى نفسه تؤكد ان الشعب الفلسطينى لم ينطلق للمفاوضات من موقع المهزوم. ولذلك فهو لن يقبل الشروط والاملاءات الاسرائيلية التى تحاول ان تحدد سلفا نتيجة المفاوضات ضمن مايسمى بمشروع الحكم الذاتى. لان ماعجزت اسرائيل عن فرضه بالوسائل العسكرية ضد منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان عام ١٩٨٢، وضد شعب الانتفاضة طيلة اربع سنوات متواصلة، لن تستطيع تمريره من خلال المفاوضات فى واشنطن او فى أى مكان آخر.

فى اطار هذه الدائرة، يتمحور الصراع الان على مائدة المباحثات. اسرائيل تحاول ان تفرض حلها للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية صهيونية داخلية، وهذا يعنى منح الفلسطينيين حكما ذاتيا تحت السيادة الاسرائيلية «على جزء من ارض اسرائيل». اما الفلسطينيون فانهم يؤكدون ان قضيتهم هى قضية شعب يتطلع للوصول إلى حريته واستقلاله، وهم على استعداد للموافقة على مرحلة انتقالية بقيادة حكومة انتقالية تمهيدا لتحقيق الاستقلال الكامل. وعلى هذا الأساس رفض الوفد الفلسطينى اقتراحات اسرائيل بالبدء باجراءات نقل السلطة الإدارية، واكد **ان النقاش أولا يجب ان يتناول موضوع السيادة والأرض والمدخل إلى ذلك وقف الاستيطان وبعدها فقط يمكن بحث اجراءات نقل السلطة.** كما أكد الوفد الفلسطينى ان مشروع الحكم الذاتى الذى تعرضه اسرائيل هو فى جوهره محاولة مفضوحة لتعريب الاحتلال وتنصيب عرب بدل الاسرائيليين فى الدوائر المسؤولة والابقاء على الاحتلال ولكن خلف واجهة عربية.

ويتفق الجميع بأن الشعب الفلسطينى يتصدى الان لهزيمة آخر مشروع صهيونى لحل القضية الفلسطينية أى الحكم الذاتى، وهو يعنى حسب المفهوم الأسرائيلى استبدال حالة الاحتلال المباشر باحتلال غير مباشر. وبالرغم من الانسجام والتطابق الجوهرى بين الحالتين، الا ان مجرد طرح هذا الموضوع للنقاش، ومع أصحاب الأرض انفسهم ينطوى على اقرار ضمنى بعدم جدوى السياسة الاحتلالية السابقة.

ومن هنا يكون على الشعب الفلسطينى وقيادته ووفده المفاوض استخدام جميع الأوراق التى بحوزتهم لاسقاط هذا الحل، لينضم إلى غيره من الحلول الصهيونية التى انتهت فى ظلمات التاريخ.

لقد بينت جولات الحوار الاخيرة، ان الموقف الاسرائيلى يستند فى محاولاته لتمرير مشروع الحكم الذاتى إلى ثلاثة مرتكزات رئيسية- **أولا: عدم التعامل مع الشعب الفلسطينى كطرف مستقل. ثانيا: المراهنة** على احداث انقسام بين الموقف الفلسطينى ومواقف الوفود العربية بهدف الانفراد بكل طرف على حدة واضعاف الموقف الفلسطينى وتجريده من ورقة التضامن العربى. **ثالثا-** اتخاذ اجراءات صارمة ضد الجماهير الفلسطينية مثل الاستمرار فى سياسة المصادرات والاستيطان ومنع التجول بهدف الايحاء بأن المفاوضات لن تغير شيئاً وان نتائجها قد تقررت سلفا على الأرض، وهذا من شأنه اضعاف موقف الوفد المفاوض واثارة المعارضة الداخلية ضده.

ان الرد على هذا التكتيك الاسرائيلى يتطلب تعزيز التنسيق مع الوفود العربية، كنواة لتنسيق عربى شامل، وطرح القضايا التى تحظى باجماع عربى واسع، مثل انهاء الاحتلال ووقف الاستيطان وقضية القدس، واستخدام ورقة الأمم المتحدة والاستعانة بها لاستصدار قرارات لدعم الموقف التفاوضى الفلسطينى. وتعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية وتعزيز مصداقية الوفد أمام الجمهور، من خلال طرح قضايا تحظى بالاجماع فى الحياة السياسية الفلسطينية هذا ماورد بالتحديد فى خطاب الافتتاح الذى القاه د. حيدر عبد الشافى رئيس الوفد الفلسطينى. كما يتطلب مقاومة جميع الضغوط الامريكية -الاسرائيلية من خلال الارتكاز الى نقطة القوة الأساس التى تتمتع بها، **وهى انه لاحل بدون الشعب الفلسطينى، ولا استقرار فى المنطقة بدون حل القضية الفلسطينية.**

واخيرا تجدر الاشارة إلى ان واشنطن ليست مجرد فاعل خير فى مساعيها المبذولة لدفع عملية السلام، وانما مصالحها الواضحة والمحددة من وراء ذلك، وهذا شىء معروف. لذلك فقد مارست الضغوط على الأطراف المعنية من أجل احضارهم إلى طاولة المفاوضات، كما نجحت فى الحصول على تنازلات عربية وفلسطينية مؤقتة بالنسبة للتمثيل الفلسطينى والقدس والشتات وعدم وقف الاستيطان، وذلك مقابل وعد امريكى باقناع اسرائيل بحضور المؤتمر. والان وبعد انعقاد المؤتمر وعلى ضوء ما اكدته خطابات الافتتاح فان هذه القضايا قد باتت مطالب اساسية وهامة لانجاح عمل المؤتمر وبدون الاستجابة اليها فمن غير الممكن تحقيق ذلك.

اسحق رابين



مستقبل الديمقراطية في اليمن يتقرر عام ١٩٩٢

رسالة صنعاء

سعيد الجناحي

يمكن لأى متتبع للأحداث التى مرت بها الجمهورية اليمنية منذ إعلانها فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ . كنظام لدولة اليمن الموحدة ان يدرك ان القوى الوطنية وخاصة الاحزاب والتنظيمات السياسية مقدمة خلال العام الجديد «١٩٩٢» على مرحلة صعبه وخطيرة. مرحلةانهاء الفترة الانتقالية التى تم الاتفاق عليها بين **«الحزب الاشتراكى» و«المؤتمر الشعبى العام»** بدمج المؤسسات الحكومية المدنية والعسكرية، والاشتراك فى ادارة السلطة خلال عامين ونصف تقترب من الانتهاء، ومن ثم إجراء انتخابات عامة لمجلس النواب منَ السلطة التشريعية والتى تبدأ اعمالها **بانتخاب مجلس الرئاسة من خمسة اعضاء**، عليهم انتخاب رئيس مجلس الرئاسة من بينهم فى أول اجتماع لهم.

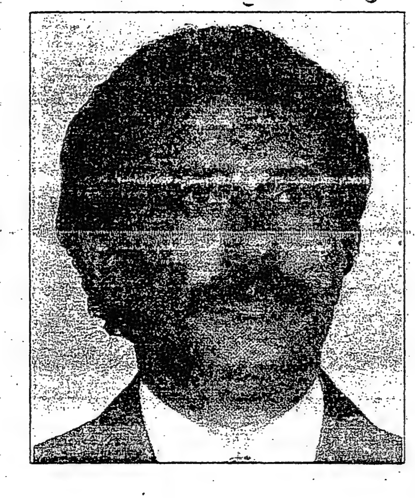
وحديث مثل هذا لم يأت بجديد خاصة بعد ان اكد الرئيس **على عبد الله صالح** ونائبه **على سالم البيض** اكثر من مرة على تصميم الحزبين الحاكمين إنهاء الفترة الانتقالية فى موعدها المقرر فى نوفمبر القادم، واجراء إنتخابات عامة حرة ونزيهة، وكان القصد من ذلك التاكيد تطمين الاحزاب السياسية التى مافتئت تشكك بنوايا

الحزبين الحاكمين «الاشتراكى والمؤتمر»، وتتهمهما بالعمل فى الخفاء او وراء الكواليس لمد الفترة الانتقالية ، **واستند البعض للتأكيد على** أطروحاتهم هذه، تقديم **الحكومة لبرنامج الاصلاح السياسى والاقتصادى الشامل**، والذى صادق عليه البرلمان فى منتصف ديسمبر الماضى. وهو ما أفصحت عنه صحيفة **«الوحدوى»** الناطقة باسم التنظيم الوحدوى الشعبى الناصرى فى عددها (٤٩) بقولها: «اما القوى السياسية المعارضة فهى تعتقد ان الحزب والمؤتمر غير راغبين فى انهاء الفترة الانتقالية لأنهما يتخوفان من نتائج الديمقراطية التى تحكمها صناديق الاقتراع ومايدور بينهما ليس الاذرا «للرماد» او كما يقول المثل اليمنى «مضاربة جرم» و«إذا تضارب القرود فخف على مالك».

ورغم تريقة «الوحدوى» الا انها اخطأت فى اعتقادها تخوف الحزبين الحاكمين من نتائج الديمقراطية فالحزبان يعملان على بلورة بعض القضايا التى استجدت من خلال تجربة العام والنصف الماضى ودراسة المصاعب التى شابتها ومنها **تضارب بعض الاختصاصات فى قمة السلطة السياسية**. فهناك من يرى استمرار مجلس الرئاسة معبرا عن القيادة الجماعية، فيما يرى اخرون ان النظام الرئاسى يسرع فى اتخاذ القرار مما يعنى ضرورة تعديل الدستور وهناك من يرى اهمية تحديد الاختصاصات بين أعضاء مجلس الرئاسة، ومنح الرئيس سلطات تخوله اتخاذ القرار دون صعوبة، وامر مثل هذا سيخضع الى تقييم التجربة، وما تقتضيه المصلحة العليا.

ومع بداية يناير الحالى تبدأ الرحلة الجادة امام الأحزاب والتنظيمات السياسية التى اعلنت عن نفسها كى تتلائم أوضاعها وفقا لقانون الاحزاب اذ يتحتم على الحزبين اللذين تحملا مسئولية السلطة أثناء الفترة الانتقالية عقد مؤتمرهما **فالمؤتمر الشعبى** على وشك تدشين دورته الانتخابية بينما يكاد **الحزب الاشتراكى اليمنى** ان ينهى دورته الانتخابية التى كان من المفروض الانتهاء منها فى ٢٠ ديسمبر الماضى الا ان تعطيل مؤتمر محافظة «إب» أدى الى تأجيل الانتهاء من الدورة الانتخابية. **فقد تعرضت مجموعة من** اعضاء الحزب الاشتراكى كانوا فى سيارتهم بعد مغادرتهم اجتماع المؤتمر الاول لمنظمة الحزب لكمين من مجهولين شنوا عليهم وابلاً من رصاص رشاشات آلية ادت الى استشهاد السكرتير الثانى للمنظمة **نعمان قاسم** وعضو الحزب **نبيل غالب** ، وجرح ثلاثة من زملائهم. وتعتبر هذه الحادثة ثانى عملية اغتيال سياسى بعد العملية التى ادت الى استشهاد المهندس **حسين حريبى** واصابة كل من **عمر الجاوى ونجل الشهيد الحريبى** بجروح. مما ضاعف قلق القوى الوطنية من جراء تلك العمليات الارهابية المقلقة للأمن والاستقرار والتى يقف وراءها دون شك قوة معادية للوحدة اليمنية والتجربة الديمقراطية، وتستهدف وأد الحريات السياسية وتعددها، ولم تكن هذه العملية الغادرة التى واجهها الحزب الاشتراكى منذ ان شرع فى مزاولة نشاطه العلنى فى محافظات شمال الوطن الوحيدة . **فقد تعرض عدد من مقاره الى هجوم مسلح** كما واجه ولازال حملات عدائية من قبل الفئة المعادية للتقدم والاشتراكية. وعقب تلك العملية الوحيدة الغادرة أصدرت عشرة أحزاب وتنظيمات سياسية وعدد من الشخصيات الوطنية بيانا أدانت فيه الارهاب ودعت جماهير الشعب اليمنى «الى ادراك. مايمكن ان تتعرض له الوحدة اليمنية والديمقراطية من مخاطر استمرار الاعتداءات والاغتيالات المتكررة

على عبد الله صالح



والتي لم يعم اكتشاف أي من مرتكبيها» كما أهاب البيان بالجماهير للدفاع عن الشرعية الدستورية وحمايتها، والانخراط في بناء المجتمع اليمني الحديث ومؤسساته الدستورية، وأدان البيان تكرار ظواهر الاغتيالات السياسية لعدد من القيادات الحزبية وشجب تلك الاعمال الاجرامية، مطالبا السلطات المختلفة باتخاذ الاجراءات السريعة لكشف مرتكبيها وتقديمهم الى العداله.

ويرى المراقبون ان الحملة العدائية التي تستهدف **الحزب الاشتراكي اليمني**، تتزامن مع حملة دعائية تحاول التشكيك بالعلاقة بين الحزب **الاشتراكي والمؤتمر الشعبي** والدس بينهما وهو الرهان الذي يراد به ضرب التآلف بينهما وفي نفس الوقت تحجيم دور وتاثير الحزب الاشتراكي بين اوساط الجماهير خاصة وان عدد أعضائه بلغ ١٥٧ ألف عشية تدشين دورته الانتخابية. وكان مؤسسه **عبد الفتاح اسماعيل** حاضرا في اذهان جماهير حزبه من خلال رفع صوره في المهرجانات الحزبية وهتافهم:

حزبك باقي يافتاح
حزب العامل والفلاح
حزبك باقي يافتاح
حزب الوحدة والاصلاح

ورغم عملية (اب) واغتيال إثنين من أعضاء الحزب الاشتراكي في منتصف ديسمبر الماضي، الا ان الدوره الانتخابية لم تترقف. فبعد ان شيع الحزب شهداءه استمر إنعقاد مؤتمر (اب)

وفي سياق النشاط الحزبي دشن التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري دورته الانتخابية على طريق مؤتمره الوطني. وفي اطار توحيد

على سالم البيض

صف التيار السياسي الاسلامي أكد لليسار «**فارس السقاف**» زعيم «**تنظيم النهضه اليمني**» ان تنظيمه سيندمج قريبا في أطار «**التجمع اليمني للاصلاح**»، في وقت جرى إعلان إيقاف الحملات الاعلامية المتبادلة بين كل من «**التجمع اليمني للاصلاح**» و«**حزب الحق**» واعلنا تحالفهما على قاعدة القبول بالنظام الجمهوري. فلا ملكية.. ولا إمامة.. ولا وهابية.. ووقع ممثلوهما **الشيخ عبد الله ابن الاحمر، وعبد المجيد الزنداني، واحمد محمد الشامي، ومحمد المطاع، ومحمد يحيى مطهر** على ميثاق شرف في ١٩٩١/١٢/١١ م جاء فيه «رأينا ان يكون بين الحق والاصلاح ميثاق شرف يلتزم الطرفان فيه بالتعاون فيما بينهما لما فيه مصلحة الامة وخير البلاد، لاسيما والطرفان يشتركان في دعوة موحدة وهي الاصلاح والعدل والحق والأمة تتطلع اليهما لاعلى اساس وصولهما الى السلطة عن طريق الانتخابات وقيادتها فحسب وانما على اساس أنهما... يملكان القدرة على ترجيه الامة الرجهة السليمة ويغرسان فيها روح المحبه والسلوك القويم».

وهكذا يتضح ان عام ١٩٩٢، عام السلطة الديمقراطية في اليمن، سيكون عاما حاسما في حياة الشعب اليمني في اول انتخابات برلمانية في عموم الوطن اليمني، وعلى اساس حرية الترشيح والانتخابات. وخلال الاشهر القادمه سيتم إقرار التقسيم الادراي الجديد، واصدار قانون الانتخابات وستشهد البلاد خلال النصف الاول من عام ١٩٩٢م ومع اقتراب الفترة الانتخابية، الاشهار الرسمي للاحزاب القادرة على تلبية شروط قانون الاحزاب، وزوال التنظيمات



عبد الفتاح اسماعيل

العاجزة عن تلبية تلك الشروط. كما ستشهد المؤتمرات العامة للاحزاب الشرعية بحكم القانون. والمتوقع احتدام معارك سياسية حول شكل السلطة التنفيذية في حالة طرحها على البرلمان باتجاه تعديل الدستور.

لقد بدأت الاستعدادات خلال الشهر الماضي باتفاق مجموعة من الاحزاب على عقد اجتماعات دورية مشتركة كل ثلاثاء من كل اسبوع في مقر **التجمع الوحدوي** في عدن تحضره قيادات من الصف الثاني للاحزاب بهدف متابعة التطورات ومناقشة الضمانات الاساسية التي يجب ترفرها للعمل الديمقراطي، واجراء الانتخابات والقبول بنتائجها من قبل جميع الاطراف التي ستشترك فيها مهما كانت نتائجها، مع عدم اللجوء الى القوة، والانقضاض على الديمقراطية.

والسؤال المطروح الى أي مدى ستسير الاحداث والتطورات في اليمن خلال عام اليمن المصيري ١٩٩٢م، ومدى نجاح اول تجربة ديمقراطية يمنية حازت على اعجاب العالم رغم مايحوطها من عدم رضى بل وعداء **ملموس من الانظمة الخليجية وخاصة السعودية** بسبب خوفهم من امتداد تاثيرها على انظمتهم الاسرية التي تحرم شعوبها من أبسط حقوقهم الانسانية والسياسية.

ان عام ١٩٩٢م هو عام اليمن المصيري، ويتوقف نجاح التجربة الديمقراطية اليمنية على مدى قدرة **المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي** الخروج من التحالف السلطوي القائم والذي يتم بصياغة حزبية، تحت اسم **لجنة التنسيق المشتركة**، الى تحالف حزبي يقوم على اساس انهاء التناقضات والاتفاق على رؤية مشتركة للمستقبل، إضافة الى اتفاق القوى الوطنية على ميثاق شرف وطني يحدد الثوابت الوطنية المدنية من وحي المصلحة الوطنية العليا والتي تكون ملزمة لكل الاحزاب والتنظيمات السياسية بمختلف اتجاهاتها او الاتفاق على برنامج تحالف وطني واسع ورغم ان مثل هذا الامر غير غائب عن اذهان القيادات السياسية والحزبية، بل لاخلاف عليه، **الا أن عدم تنفيذه يعود إلى غياب مركز ادارة الحوار، وهو الحلقة المفقودة.** والى حين وجود ذلك المركز او تشكيل لجنة حوار وطنية تنال رضى [illegible] احد أهم ضمانات نجاحها.


شوفتم اللى بيقولوا لأ بيحصلهم إيه..؟!
أمريكا تعاقب ليبيا لرفضها مؤتمر السلام
عادل السعيد


فين وازاى وامتى.. كله مش مهم فى نظام امريكا العالمى الجديد.. طالما المتهم عربى يبقى كل شىء مباح..
اتهام ليبيا بقتل مدنيين
عادل السعيد

جورباتشوف

من إعادة البناء.. إلى إبادة الاتحاد السوفيتي

رسالة موسكو

احمد الخميسى

وقع انقلاب اغسطس- كما يقال- لتعطيل التوقيع على المعاهدة الاتحادية، ولكن.. لماذا لم يوقع زعماء الجمهوريات على المعاهدة بعد فشل الانقلاب؟. وكيف اتفق لهدف الانقلابيين أن يكون هدفا لقادة الاتحاد يمضون به الى نهايته حتى تمكنوا من هدم الدولة بأكملها ؟..

من أغسطس حتى ديسمبر تركزت حركة الاتحاد السوفيتي اساسا على موضوع المعاهدة -مصير الدولة-، وفى سبتمبر اجتمع الزعماء فى **ألماآتا** ووقعوا «المعاهدة الاقتصادية» بالحروف الأولى، ولكنهم استبعدوا مفهوم «الاقتصاد المشترك» ووضعوا بدلا منه مفهوم «الجماعة الاقتصادية» مما مهد لاستبعاد أى حديث عن الاتحاد عمليا. وبعد ذلك بشهرين فى نوفمبر اجتمع **جورباتشوف** بالقادة فى **«نوفو اجاريوفو»** للتوقيع على المعاهدة السياسية ليتكامل الشق الاقتصادى والسياسى.. وعرض **جورباتشوف** مشروعا لاتحاد لاهو فيدرالى ولاهو كونفيدرالى كل مايربطة اتفاق طوعى وليس دستورا، تكون فيه كل جمهورية شخصية دولية، ويكون الاتحاد ايضا شخصية دولية معنوية، ويتم فى ظلة **«التنسيق بين الاطراف المنضمة فى مجال السياسة الخارجية»..**

واحال زعماء الجمهوريات المعاهدة الى البرلمانات للتصديق عليها، واثقين انهم يحيلونها الى المعاش..

وبفشل لقاء نوفواجاريوفا اخذت تطرح صيغ أخرى لتكوينات تملأ الفراغ الناشئ من تفكك الدولة السوفيتية: فكرة كونفيدرالية الشعوب ذات العرق السلافى **«روسيا وروسيا البيضاء، واوكراينا»**، وفكرة كونفيدرالية اسيا الوسطى مع **«كازاخستان»** وفكرة كونفيدرالية شعوب **شمال القفقاز..**

وكان انسحاب «اوكرانيا» من «نوفواجاريوفو» ضربة موجعة، اوكرانيا هذه المرة وليس الانقلابيين، لان اوكرانيا هى ثانى اقوى جمهورية بعد روسيا، ويفترض ان تكون الدولة الثالثة فى اوروبا وفقا لتعداد سكانها الذى يتجاوز الخمسين مليون وقدراتها الزراعية والصناعية وخاصة فى مجالات الانتاج الصناعى المتطور كالفحم، والفولاذ، وحديد الزهر، علاوة على السلاح النووى.

وفى الاول من ديسمبر ٩١ صوتت **اوكرانيا** فى استفتاء عام على الاستقلال، فحسمت بذلك أى حديث عن امكانية توقيع معاهدة اتحادية، وكان **جورباتشوف** محقا عندما قال اكثر من مرة: **«لايمكن الحديث عن اتحاد سوفيتى من دون اوكرانيا»**، على الاقل لان خروجها من الاتحاد يمثل خروج ١٨٪ من السكان، و٢٥٪ من مجمل الناتج القومى السوفيتى، و٤٢٪ من الحديد، و٥٣٪ من السكر، و٢٤٪ من الفحم، وهكذا. وكان الرئيس الاوكراينى **«كرافتشوك»** حادا فى موقفه من جورباتشوف، اذ قال اكثر من مرة: **«لن تنضم اوكرانيا لاى اتحاد، كفانا المركز، لقد استنفد المركز** دوره **القيادى على مدى سبعين عاما. ايضا لابد من تحديد وضع** جورباتشوف **بدقة ووضوح»**. وعندما كان البعض يسأل **كرافتشوك** عن تصوره لمصير **جورباتشوف** كان يقول: «هذه مشكلته هو يحلها كما يشاء وليست مشكلتى؟».

ويدا أن استقلال اوكرانيا قد حسم القضية، ولم يعد هناك مجال للحديث الذى كرره جورباتشوف عن **«تجديد الدولة والمحافظة عليها فى نفس الوقت»**، وهو الحديث الذى بدأه جورباتشوف مرتكزا الى خمس عشرة جمهورية، ثم خرج البلطيق بثلاث جمهوريات، فواصل جورباتشوف الحديث عن اثنتى عشرة جمهورية، ثم رفضت الاتحاد **ارمينيا وجيورجيا** ومولدوفا، فتمسك الرجل بما تبقى وهو تسعة جمهوريات وصدر حينذاك البيان الشهير: **«تسعة زائد واحد»**، ثم خرجت **اوزبكستان واوكرانيا**.. فظلت لجورباتشوف سبع جمهوريات، التقى قادتها فى نوفواجاريوفو، وانصرفوا دون توقيع.

كان لقاء نوفواجاريوفو فى ١١/٢٥ ثم استقلال اوكرانيا ١٢/١ فصلا ختاميا فى القصة الاتحادية، حتى قرر **«يلتسين»** و**«كرافتشوك»** نفسه، و**«شوشكيفتش»** رئيس روسيا البيضاء فى ١٢/٨ بمدينة **«مينسك»** الاعلان علن الاتحاد الثلاثى السلافى، ثم جاء لقاء **«عشق اباد»** بين **«نازاربايف»** رئيس «كازاخستان» ورؤساء جمهوريات اسيا الوسطى الاربع، ليحسم انضمام تلك

الجمهوريات للاتحاد الثلاثى، مع المطالبة بحقهم فى دخول الاتحاد الجديد كاطراف مؤسسة للاتحاد، وليس كاطراف مشاركة.

واعلن الاتحاد الجديد- المرشح لدخول حلف الناتو فى اسرع وقت- عن ان الاتحاد السوفيتى لم يعد موجودا كواقع جغرافى وسياسى دولى، كما اعلن عن وقف عمل الهيئات الاتحادية السوفيتية فى اراضى الجمهوريات السلافية الثلاث.

وصرح جورباتشوف بان: «**السرعة الخاطفة التى ظهرت بها اتفاقية مينسك تثير الحيرة**»، وطعن فى الاتحاد الجديد على اساس ان قادته لم يرجعوا عند اتخاذ القرار للبرلمانات ولاللشعوب، ودعا لانعقاد مؤتمر لنواب الشعب لينظر فيما جرى، ودعا لانعقاد اللجنه الدستورية العليا، واخيرا لاستفتاء يصوت فيه المواطنون السوفييت اما لصالح معاهدة جورباتشوف الاتحادية او لصالح اتفاقية مينسك..

لكن الاوراق التى اراد جورباتشوف ان يواجه بها الوضع الجديد كانت تحترق بسرعه مذهلة، قبل ان يلوح بها احيانا. وفى حديث مرير للتليفزيون- لم يذعه كاملا- قال جورباتشوف: **لقد صعد هتلر الى الحكم بهذه الطريق.. وموسولينى، وفرانكو، نحن فى موقف لايمكن ان تنشأ عنه الا الديكتاتورية. ولم تكن القضية فى اوكرانيا ولكن فى القيادة الروسية، التى اعتمد مشروعها على انها هى التى تصدت لانقلاب اغسطس، ومن ثم فلابد لها هى ان تحدد كل شئ. وكانت خطة القيادة الروسية تقوم على جمهوريات مستقلة تماما مع مركز ضعيف ينهى اجراءات الانفصال ولايقوم بالتوحيد، لقد اتصل يلتسين بالرئيس جورج بوش واخبره بخطته قبل ان يشاورنى، وهذا عار.. وامر مخجل، وسلوك غير شريف**».

كان ذلك هو الحديث الاخير- حتى ميعاد هذه المقاله- لجورباتشوف، والارجح انه لن يجد الفرصه لحديث اخر حتى استقالته، ومن الغريب ان ينتهى دور جورباتشوف مع انتهاء وهدم الاتحاد السوفيتى، فقد تمكن من ابريل ٨٥ حتى يناير الحالى من إعادة البناء البريسترويكا وتزامنت تنحية جورباتشوف مع اتمامه للخطوة الاخيرة حتى أن ريتشارد تشينى صرح بعد ذلك: «**لم يعد للاتحاد السوفيتى وجود، كما لم تعد لاستقالة جورباتشوف تأثير الأن**»!

ولم يكن **جورباتشوف** خلال حوالى السبع سنوات التى حكم فيها معنيا- وهو ينقل قطار الدولة القديمة لقضبان الانتاج الرأسمالى المنفتح بنظامه السياسى الليبرالى- بالحفاظ على مصالح الاتحاد السوفيتى الرأسمالية: السوق الداخلية، ثروات البلد، حدوده، جيشه، حق المنافسة فى الاسواق العالمية، وكل ماتحرص عليه اليابان وكوريا والمانيا وغيرها. ولم تكن ظروفه ولا ظروف الاتحاد السوفيتى تهيئة للقيام بثورة داخل الثورة، **لكنها كانت تهيئه لصيانة كرامة بلده- ولو كبلد رأسمالى- بالحفاظ على نفطه، وقمحه وفحمه وجيشه ودولته، لكن دوره انحصر فى عمليه هدم مستمره لاتتوقف.** وقد دمر جورباتشوف كافة هياكل الدولة القديمة دون أن ينشئ بدلا منها شيئا. وفى تصريح **لايجور جايدار** نائب رئيس وزراء روسيا اعلن ان اكثر من **ثلث انتاج النفط فى غرب سيبيريا قد بيع عن طريق منح تصريحات غير قانونية للبعض، مما ادى الى ان تخسر البلد ثمانية** عشر مليار دولارا. هذا فى الوقت الذى يلهث القادة فيه وراء مليار ونصف المليار مساعدة من اميركا!! وتذكر صحيفة «الكمسمولسكايا برافدا» ان وزارة الجيولوجيا السوفيتية قد ابرمت عام ١٩٨٩ عدة عقود مريبة بمبلغ مائة مليون دولار مع شركة جيبكا الانجليزية، تحتكر الشركة المذكورة بمقتضاها حق بيع المعلومات الخاصه بالنفط والثروات فى سيبيريا وخرائط الطرق والسكك الحديدية وانابيب الغاز والمطارات. وان الخبراء الفرنسيين صرحوا عقب ذلك بأن صفقة كهذه لايمكن ان تتم الا لسببين ان يكون الجانب السوفيتى عديم الكفاءة تماما او- وهو الارجح- ان المسئولين تلقوا رشوة فوق التصور! وتنتشر عمليات النهب على اوسع نطاق، **فى الوقت الذى تعلن فيه حكومة روسيا عن برامجها الاقتصادية الاصلاحية دون ان يكون لها أى برنامج فى الواقع.** وقد تحدى نائب يلتسين- روتسكوى- من يشاء ان يعثر على برنامج للحكومة محدد. وبينما يتحدث يلتسين عن انه سيقوم باطلاق الاسعار بدءا من يناير الحالى، فأن احدا لايعرف من الذى يحدد الاسعار اصلا. فزجاجة الشمبانيا مثلا- ولاتنتجها الا مصانع الحكومة- تساوى عشرين روبل بسعر الحكومة، وفى المحلات الخاصة تساوى مائة روبيل، وفى الفنادق ثلاثمائة روبل؟ من الذى يحدد هذه الاسعار؟ لايدرى احد فعلا. الاكثر من ذلك ان ستمائة بورصة قد تأسست وتباشر عملها فى موسكو، بالرغم من غياب أى قانون من أى نوع يسمح بانشاء البورصات او يحدد عملها!. ايضا تأسس فى روسيا اكثر من الف وخمسمائه بنك تجارى. كيف تتأسس هذه البنوك؟ بمنتهى البساطه. يستلم مؤسس البنك قرضا من الدوله بفائدة ٨٪، ثم يبيعه لطرف ثان بفائدة ١٢٪، اما الثانى فيبيعه لطرف ثالث بفائدة ٢٥٪. وبينما تسمح الدولة باصدار الاسهم فأنها لاتقدم أية ضمانات لحمله الاسهم.

وعندما تتحدث الدولة عن السوق، وعلاقات السوق، فأنها تقصد تلك الفوضى من عمليات النهب. ومن التضخم المالى الذى جعل سعر الدولار الواحد يصل فى السوق السوداء (وهى السوق الوحيدة) الى مائه وثلاثين روبل فى موسكو والى ثلاثمائه روبل فى جمهوريات البلطيق.

ولكن هناك اسواق أخرى شعبية، **يقف فيها الرجال المسنون فى البرد يعرضون بأياد متجمدة مالديهم للبيع وهو: علبه سجائر واحدة، او قطعة صابون، او قميص قديم، وتبيع فيها النساء الاكواب المستعملة،** والملاعق، وهى السوق التى لايعرف **الشعب** سواها..

جورباتشوف يعض بنان الندم



ملاحظات على الحركة العمالية

نيكولاى كوجانوف
البرافدا
١٦ ديسمبر ١٩٩١

سيسأل الكثيرون من القراء: وهل مازالت لدينا حركة عمالية بعد ان صار البعض يعتبرون ذلك من رواسب الماضي؟. ولكن الكثيرين مازالوا يذكرون حينما كانت الطبقة العاملة تبجل، وحينما كان العمال يتحدثون من فوق المنابر، ويشغلون الاماكن فى هيئات الرئاسة. ولم يكن الشك ليساور احد فى ان كل ماحققته دولتنا من عزة وقوة انما حققه بفضل عملهم، وجهدهم الذى كان يطعم البلاد. ولكن صور العمال اخذت تغيب من على صفحات الجرائد شيئا فشيئا فى مرحله ما من مراحل البيرسترويكا، وتزامن ذلك على نحو غريب مع فراغ المحلات من السلع والاطعمة. وفى تلك المرحلة كشفت الحركة العمالية عن طابعها العنيف، فانفجرت الاضرابات الجبارة لعمال المناجم.

ومن الصعب ان نقيم- بصورة احادية- تلك الاضرابات، فمن ناحية ساعدت حركة **الاضرابات على تدمير هياكل الدوله القديمة، ومولد نقابات جديدة مستقلة، وظهور زعماء جدد للعمال،** وكان صوت العمال يرتفع بالادانة **لمغامرات القيادة السياسية فى مجال اصلاح الاسعار الذى قام به بافلوف،** وغير ذلك. ومن ناحية اخرى قضت الاضرابات نهائيا على اقتصادنا المنهك، وسارعت بتزايد الفوضى والانهيار. **وباختصار انضوت الحركه العماليه- شئنا أو أبينا- تحت رايات المعارضة الديمقراطية التى واجهت القيادات** المركزية الاتحادية، بما ساعد بدرجه كبيره على فشل انقلاب اغسطس وانهيار الحزب الشيوعى السوفيتى باعتباره منظمة وثيقة الصلة بالنظام البائد.

وهنا نصل الى منعطف جديد، لايسهل تفسيره للوهلة الاولى. فقد انتصرت القوى- التى اطلقت على نفسها الديمقراطية- بينما ظلت الطبقة العاملة التى ساعدت تلك القوى على الانتصار فى الظل والنسيان. واصبح الناس يدركون على نحو مرتبك وصعب ان وصول المعارضة السابقة الى السلطة لم يسفر عن تحسين شروط الحياة، بل على العكس اصبحت الحياة اصعب، وصارت الظروف المعيشية تتدهور، وارتفعت الاسعار على نحو جنونى، بينما اختفت من المحلات السلع التى كانت تظهر فيما مضى من وقت لاخر فى عهد ريجكوف الذى يبدو الان عهدا مباركا وسعيدا.

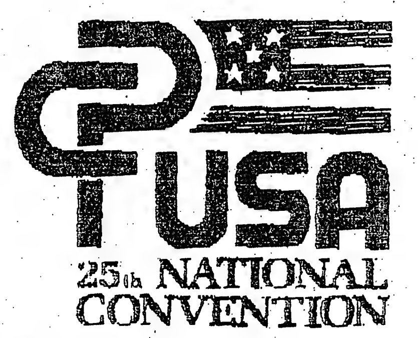
وقد يقول البعض: نعم ان الظروف المعيشية الان قد ساءت وطالت الجميع، ماعدا الاغنياء الجدد الذين طفوا على السطح، ولكن ربما كانت السلطة الديمقراطية والصحافة المستقلة تحاول ان تعطى الطبقة العاملة حقها؟..

وردا على ذلك أقول ،**حاولوا ان تجدوا اشارة للطبقة العاملة واحتياجاتها ومشاكلها فى كلمات وخطابات المسئولين، او ايه مقاله مخصصة لهذه القضية فى الصحافة..** الاكثر من ذلك ان السلطة- مع اشتداد الازمة الاقتصادية- تنظر بمزيد من الريبة لجميع أشكال الحركة العمالية المنظمة. **اين اختفت قصائد المديح التى مجدت لجان الاضرابات، والنقابات المستقلة، عندما كانت تلك اللجان والنقابات تقف فى مواجهة الحزب؟.** لقد اختفى ذلك بعد زوال الحزب.. وبدلا منه نجد الان فى الصحافة مختلف التعليقات بشأن تخلف العمال وجهلهم وميلهم للسكر والكسل ويجرى التشهير بفكرة الرقابة العمالية وماشابه..

باختصار يتم عمل كل شئ من اجل ازاحة تنظيمات الطبقة العاملة جانبا، بعيدا عن المشاركة فى حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحادة. وتنقض السلطة الحالية على مكاسب الطبقة العاملة فتحرمها باستمرار من مستشفياتها وعياداتها الطبية ودور الثقافة والملاعب والمخيمات والخدمات المصرفية، بل ويحاولون حل التنظيمات العمالية كما جرى مؤخرا فى مصنع «افانجارد» لبناء السفن فى مدينة بيتروفودسك.

ربما كان العامل **«ديمترييف»** على حق عندما قال: **«قام الديمقراطيون بتنظيم الحركة العمالية لاسقاط سلطة الشيوعيين، والان بعد ان تحقق لهم هذا الهدف، لم تعد السلطة بحاجة الى العمال».**

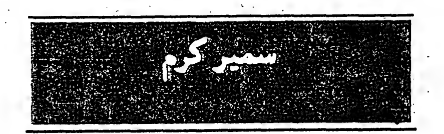
ومن المؤكد انه بدون النشاط الحازم للطبقة العاملة دفاعا عن الحقوق الاجتماعية فأننا لن نتمكن من تجنب جميع اشكال الظلم الوحشى الذى يرافق مرحله التراكم الاولى لرأس المال ومن ذلك كله يتضح لناشيئ واحده أننا نعيش إنعطافة حادة تنطوى على هزات شديدة فى حياة مجتمعنا، **ولايمكن للطبقة العاملة فى تلك المرحلة ان تظل عديمة** الحقوق، ومنقسمة، مقطوعة اللسان، **كما يراد لها. هذا لكى لاتهلك فرادى وكل على حدة.**



شعار المؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعي الأمريكي

صراع من أجل البقاء يخوضه الشيوعيون الأمريكيون

رسالة واشنطن



فى طقس «روسى» قارس البرد، وتحت عاصفة ثلجية ارتفعت فيها الثلوج التى غطت المكان الى مستوى سبعة أقدام عقد الحزب الشيوعى الامريكى مؤتمره القومى الخامس والعشرين، فى مدينة **كليفلاند** احدى أهم مدن الشمال الأمريكى.. وهى مدينة صناعية وميناء مهم على بحيرة «إيرى» التى تنفصل الولايات المتحدة عند هذه النقطة عن كندا. وهى فى الوقت نفسه مدينة تحتل الترتيب العاشر بين المدن الأمريكية من ناحية تعداد السكان.

ولقد اجتمع هذا الطقس «الروسى» البارد إلى طقس اقتصادى أشد برودة حيث تعانى كليفلاند بدرجة تفوق غيرها من المدن الصناعية من كل الأمراض الاجتماعية التى تعانى منها المدن الكبرى الأمريكية فى الظروف العادية، وتعانى أيضا بدرجة أكبر من غيرها من وطأة حالة الانكماش الاقتصادى.

واذا كان ثمة مجال للاهتمام بالرموز والدلالات الرمزية فان كليفلاند أضفت على مؤتمر الحزب الشيوعى الامريكى الخامس والعشرين **صفة الانهيار «السوفياتى» ومعها صفة الأزمة الأمريكية**. ولم يكن الجانب السوفياتى من هذا الرمز ممثلاً فى الطبيعة الروسية للطقس البارد. فالأمر الذى لايمكن اخفاؤه أن المؤتمر انعكست عليه ظلال الأحداث التى جرت فى الاتحاد السوفياتى، خاصة منذ انعقاد مؤتمره السابق الرابع والعشرين فى شيكاغو فى أغسطس عام ١٩٨٧.

خط موسكو..

فالحزب الشيوعى الأمريكى ارتبط ارتباطا وثيقا بالحزب الشيوعى السوفياتى منذ تأسيسه فى عام ١٩١٩ بعد عامين فقط من الثورة البلشفية (١٩١٧). وازداد هذا الارتباط وثوقا بصفة خاصة منذ نهاية الحرب العالميه الثانية ونتيجة للدور الكبير الذى لعبه الاتحاد السوفياتى فى الحرب فى الحاق الهزيمة بالنازية. **وكان الحزب الامريكى منذ تأسيسه وحتى أواخر الخمسينات أى لاربعين سنة متواصلة- أهم تنظيم راديكالى أمريكى.** وعلى الرغم من أن النظام السياسى السائد للولايات المتحدة لم يمكن الحزب لأسباب عديدة من أداء دور مؤثر فى الحياة السياسية الأمريكية، إلا أن المؤرخين له يؤكدون أنه **«لعب دورا غير قليل الأهمية» فى الحركات الاجتماعية المختلفة، وتمكن من توجيه عدد من المنظمات غير الحزبية والتحالفات تتجاوز كثيرا الامكانيات المادية والقوى البشرية (العددية) للحزب.** ويعد أهم انجاز له أنه تمكن من اجتياز أشكال الملاحقة والمطاردة والاضطهاد التى وجهتها السلطة ضده بلا انقطاع بالأخص فى حقبة المكارثية، لكن أيضا قبلها وبعدها. الأمر الذى أجبر الحزب فى أحيان كثيرة على العزلة والعمل فى أضيق الحدود.

والواقع فى أوقات الانتعاش وأوقات الانتكاس على السواء، كان الحزب الشيوعى الأمريكى مضطرا لاتخاذ مواقف دفاعية على طول الخط.. خاصة فى مواجهة الاتهام المزمن بأنه «يعكس سياسات وتوجيهات موسكو». وفى ظروف دولية وأمريكية كثيرة طوال السنوات التى عاشها الحزب حتى الآن كان هذا

الاتهام اقرب مايكون الى تهمة الخيانه العظمى.. وفى أقل تقدير كان معادلاً لتهمة «العمالللاجانب».

وسواء كان ذلك بإرادة الحزب وسياسته فان صعود نجم الشيوعية السوفياتية كان ينعكس على الحزب الشيوعى الأمريكى، كما أن أزمات العلاقات السوفياتية الدولية- وخاصة مع الولايات المتحدة والغرب بوجه عام- كانت تدخل الحزب الامريكى فى أزمات حادة، وتقلل من فرصه للخروج ببرنامجه وأفكاره الى الجماهير. ويمكن أن نتصور تأثيرات أحداث مثل «المذابح الستالينية» فى الثلاثينات على الحزب فى الولايات المتحدة.. وعلى العكس من ذلك تأثيرات أحداث مثل المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفياتى (مؤتمر ادانه الستالينية فى عام ١٩٥٦) على الحزب الأمريكى.. وبالمثل أحداث المجر وبعدها تشيكوسلوفاكيا وقبلها أزمة الصواريخ فى كوبا.. وصولاً الى فترة الوفاق الدولى فى السبعينات. ثم غزو أفغانستان.. حتى عهد التجديد والبيريسترويكا ، انتهاء بتفكك الاتحاد السوفياتى وماسبقه من حل الحزب الشيوعى السوفياتى.. ثم حل الاتحاد السوفياتى نفسه.

وليس المجال هنا مجال سرد تاريخ الحزب الشيوعى الأمريكى ،لكن المهم أن نلاحظ ارتباط الحزب بـ «خط موسكو».. وماعناه ذلك فى الماضى.. ويعنيه فى الحاضر ،فى وقت انعقاد المؤتمر الخامس والعشرين فى كيلفلاند الذى أنهى اعماله يوم ٨ ديسمبر الماضى.

الأعداء الداخلين

لقد انعقد المؤتمر فى وقت يتساءل فيه الناس عما إن كان لايزال من الممكن- أو من المناسب أن يكون هناك حزب شيوعى. فى وقت يشهد العالم أحزابا شيوعية تغلق أبوابها نهائيا، وأحزابا أقرب تقرر تغيير أسمها الى «عمالية» أو اشتراكية أو تتبرأ حتى من هذه التسميات. وفى الولايات المتحدة الأمريكية فان هذا السؤال اكتسب الحاحا خاصا: هل يمكن أن يستمر فى البقاء حزب شيوعى أمريكى؟ ولايمكن إلا أن يكون هذا السؤال قد طرح داخل مؤتمر الحزب..بصورة أو بأخرى. أم أن الحزب قرر تجاهل هذا السؤال وماشابهه والمضى فى طريقه؟ فإلى أين؟

ولنذكر بداية أن المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى الأمريكى كان مؤتمرا فريدا من نوعه- ليس فقط- من زاوية الظروف التى انعقد فيها - انما من حيث «الطريقة» التى انعقد بها من حيث النظم والقواعد التى انتهجها منظموه.

فلقد رأت زعامة الحزب... الممثلة فى أمينه العام ورئيسه القومى جاس هول الذى يتزعم الحزب منذ عام ١٩٥٩ ويبلغ من العمر الآن ٨١ عاما، والمجلس القومى للحزب وضع **المؤتمر تحت رقابة لم يسبق لها مثيل فى تاريخه. وربما تاريخ أى حزب شيوعى آخر- بحيث منعت كل تغطية اعلامية للمؤتمر من جانب الاعلام الامريكى والأجنبى على السواء ووصل التدقيق الأمنى الى حد منع أكثر من ٩٠٠ عضو من أعضاء الحزب من الحضور ممن أطلقت عليهم الزعامة وصف الاعداء الداخلين» بعد أن وقعوا معا على وثيقة أسموها «المبادرة من أجل توحيد الحزب وتجديده»** .. وكان هدفهم أن تعرض هذه الوثيقة على المؤتمر وأن تناقش ديمقراطيا. لكن زعامة الحزب كان لها رأى آخر .فقررت منع كل هؤلاء الأعضاء من قاعة المؤتمر.. وكان هذا العدد يمثل مالايقل عن نسبة ثلث الأعضاء الفعليين فى الحزب(..)

ونتيجة لهذا ساد خارج مقر المؤتمر- وتمت العاصفة الثلجية- جو الاجراءات التى يتخذها الحزبان اللذان يتبادلان الحكم فى الولايات المتحدة. الحزبان الجمهورى والديمقراطى، اجراءات أمن مشددة. أجهزة الكترونية لتفتيش الداخلين والخارجين حراسة مسلحة لزعامة الحزب.. كلها مظاهر يؤكد المخضرمون فى عضوية الحزب أنهم لم يشهدوا لها مثيلا فى أى مؤتمر حضروه من قبل. ولم يكن مثيرا للدهشة ان اختارت زعامة الحزب لعقد المؤتمر قاعة الرقص الكبيرة فى فندق شيراتون فى قلب كليفلاند ، واستعانت بشرطة المدينة لتوفير الحراسة لمنع دخول غير المرغوب فيهم. وبلغ التدقيق فى هويات الاشخاص على أبواب الفندق الى حد أن الشك فى بعضهـا أدى إلى منع بعض الشخصيات القيادية المقبولة من الدخول.

وكان بين الذين منعوا من حضور المؤتمر باوامر من قيادة الحزب بسبب توقيعهم على المبادرة «هربرت آبتيكر» وهو من قيادات الحزب منذ الأربعينات وعضو منذ عام ١٩٣٧، والأهم أنه من أبرز المؤرخين الامريكيين. وقد بدأ منذ نهاية الخمسينات تنفيذ مشروع ضخم له لكتابة تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من وجهة نظر ماركسية فى ١٢ مجلدا ، أصدر منها حتى الآن ستة مجلدات . وهو أيضا أبرز مؤرخى حركة الأمريكيين الافارقة (السود) فى كتاب. من ثلاث مجلدات «التاريخ الوثائقى للشعب الزنجى فى الولايات المتحدة «صدرت بين ١٩٥١ و١٩٧٤. وله كتب عديدة فى **الماركسية والتاريخ والمكارثية»** ونظرا لمكانته كمؤرخ فان انتماءه للحزب الشيوعى الامريكى لم يمنع كثيرا من الجامعات الأمريكية من الاستعانة بعلمه وخبرته، بل وكثيرا مادعى لالقاء محاضرات فى ارقى المحافل الثقافية التى لايوجد بينها وبين

• ماذا حدث فى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى الأمريكى؟

• الحزب الذى اتهم طوال ٧٢ عاما بالارتباط بـ خط موسكو يتنازعه تياران فى أحرج أوقات الطبقة العاملة الأمريكية.

الماركسية أية مودة.. لكنه ظل دائما مخلصا لفلسفتها وأهدافها ولارتباطه الحزبى، وتطلق عليه الموسوعات الأمريكية لقب «أبو المثقفين اليساريين».

انجيلا ديفيز.. الانقساميون

لكن ماالذى حدث داخل المؤتمر بحضور أقل من ثلث أعضاء الحزب اذ لم يتجاوز عدد الذين «سمح لهم» بالحضور خمسمائة عضو؟

لقد قرأ رئيس الحزب «جاس هول» التقرير الرئيسى للمؤتمر، وصدق عليه الحاضرون بنسبة ٢ الى واحد. وقد أكد هنا التقرير صحة آراء الرفيق هول بشأن **الماركسية -اللينينية، المركزية الديمقراطية والدور الثورى الطبيعى للحزب والدور الثورى للبروليتاريا الصناعية.** وأقر الحاضرون ما أعلنه فى التقرير الرئيسى من أنه لاتوجد مشاكل بنيوية أو نظامية تتعلق بالاشتراكية كما كانت تقوم فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية قبل عام ١٩٨٥ (أى قبل صعود ميخائيل جورباتشوف الى زعامة الحزب والسلطة)، وأن الانهيار الذى حدث فى تلك البلدان يرجع فحسب، وبصورة استثنائية، إلى أخطاء فى سياسات القيادة منذ ذلك الحين (أى منذ عام ١٩٨٥).

وأشار التقرير الرئيسى إلى «الأزمة فى الاتحاد السوفياتى والهجمات التى تتعرض لها الماركسية اللينينية »، قال «**بينما تتخذ هذه التحديات أشكالات متعددة، فانها فى النتيجة النهائية تحدث بسبب الاستهانة بدور الصراع الطبقى ودور الطبقة العاملة**».

وشن «جاس هول» فى هذا التقرير هجوما عنيفا على الانقساميين- «الذين يريدون التهوين من شأن القيادة ،ويعملون من أجل شل الحزب عن طريق تحويله الى يسار جديد. جديد أو تصفيته».

وذكرت صحيفة الحزب الرسمية «**بيبولز وورلد ويكلى**» ان أكثر من ٥٠٠ «مندوب» حضروا المؤتمر الخامس والعشرين للحزب ، قدموا من ٣٧ ولاية من الولايات الأمريكية الخمسين، ووصفتهم بأن ٦٨ بالمئة منهم من عمال الورش. وذكرت أيضا أن المؤتمر انتخب لجنة قومية جديدة للحزب، وبدورها أعادت هذه اللجنة انتخاب هول رئيسا للحزب وانتخاب جوديث لوبلانك أمينة تنظيمية.

مع ذلك فان هول أعلن فى كلمة فى ختام المؤتمر أنه يمد غصن الزيتون «**لأولئك الذين ضللتهم الأنقسامية**». وقال «أننى على ثقة من أن رفاقا كثيرين يقومون بعملية إعادة تفكير. وعلى أى الأحوال فان مايهم هو ما سيحدث من الآن». وهى عبارة لم يكن لها إلا تفسير واحد أن رئيس الحزب الشيوعى الأمريكى كان يطالب بطى صفحة الماضى وعدم فتحها للمناقشة.

ولاينتهى الحديث عن ماجرى داخل المؤتمر إلا باشارة إلى أن **أنجيلا ديفيز**- التى تعد أشهر الشيوعيين الامريكيين على الاطلاق، سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها. وكانت تشغل مركزا مرموقا بين نواب رئيس الحزب، وكانت مرشحة الحزب للرئاسة الأمريكية فى انتخابات عام ١٩٨٤- بعثت رسالة الى المؤتمر تبلغه فيها بأنها لم تتمكن من الحضور بسبب المرض ، ولأنها تريد أن ترعى صديقا (أوصديقة) مريضا بالأيدز وفى مرحلة احتضار. وذكرت **انجيلا ديفيز** أنها وقعت على وثيقة «المبادرة لتوحيد الحزب وتجديده» لأن **الحزب الشيوعى سيصبح- بأسرع مما كان فى أى وقت من قبل- حزبا باليا اذا كان يخشى الانهماك فى عملية تقييم ذاتى مكثفة وعليه اعادة بناء أساسية وعملية تجديد ديمقراطية**».

• الزعامة التقليدية للحزب تمنع ٩٠٠ من مندوبى المناطق من حضور المؤتمر والممنوعون يعقدون اجتماعا موازيا لمناقشة مبادرة تجديد الحزب

وأذن فقد كان انتماء **انجيلا ديفيز** الفكرى والسياسى مع من أسماهم هول «الانقساميون» مع أنها اختارت أن تخاطب المؤتمر.. وقررت فى الوقت نفسه أن تعتذر عن الحضور ربما لتتجنب التعرض لمهانة منعها من الدخول عند أبواب الفندق(..)

ونتيجة لنقص المعلومات عما جرى داخل المؤتمر وعن مناقشاته فان صحيفة الحزب نفسها لم تنشر فى العدد الذى صدر بعد نهاية المؤتمر بستة أيام إلا ثلث صفحة- أعمال المؤتمر الخامس والعشرين للحزب.. وهى سابقة لم تحدث من قبل للحزب الشيوعى الأمريكى، ولعلها لم تحدث أبدا لغيره. وقد ضاعت كل محاولات الصحفيين التقدميين الامريكيين لتغطية المؤتمر بعد ان تحول الى مؤتمر سرى، بلا صحافة ولاضيوف أمريكيين أو أجانب حتى «**مايك بايور**» والناطق الرسمى باسم الحزب امتنع عن الادلاء بأية معلومات عن المؤتمر. ومثله فعل باقى القياديين الذين حضروا. ولقد كانت عادة الصحافة التقليدية الأمريكية أن تغطى أنباء مؤتمرات الحزب الشيوعى الامريكى بدرجة أو بأخرى من الاتساع باعتبارها أحداثا فريدة تذكر الامريكيين بأنه لايزال هناك حزب شيوعى أمريكى. فماذايقول فى مؤتمراته. وقد غابت هذه التغطية بالنسبة لهذا المؤتمر بصفة كلية. أما الصحافة التقدمية فقد أنقسمت بين موقفين: موقف تجاهل كامل للمناسبة وموقف تغطية لاتستند إلى أية معلومات مباشرة أو كافية، وبالتالى تغطية غير معنية بل، وغير مقروءة.

محاولة لاختراق الجدار

وهنا لابد من أن نجيب على السؤال: ماذا فعل اولئك الذين منعوا من حضور المؤتمر من المندوبين الذين أرسلتهم تنظيمات الحزب وفروعه فى أنحاء الولايات المتحدة؟

فيما يبدو أنه تحرك سريع وعضوى استأجر «الممنوعون» غرفة فى مبنى مواجه لفندق شيراتون- حيث عقد المؤتمر- وعقدوا مؤتمرا خاصابهم حضره نحو مئتين ،لأن الغرفة لم تتسع لأكثر منهم، وحتى المئتين كان معظمهم وقوفا. ويقول «**كارل بلوس**» رئيس تحرير صحيفة الحزب الرسمية الاسبوعية الذى منع أيضا من حضور المؤتمر انه لم يكن يفصل الاجتماعين فى كليفلاند سوى الشارع بين الفندق والغرفة لكن **الحقيقة أن عالما**

باكمله كان هو الفاصل الحقيقى بين أولئك الذين سمح لهم بحضور المؤتمر وأولئك الذين منعوا. «لقد اعتقد كثيرون فيما قبل سنتين أنه من الممكن فتح باب المناقشة داخل هذا الحزب. وفى ذلك الوقت لم يكن الأمر يتعلق على أى نحو بمن ستكون له الزعامة، كما لم يكن الأمر يتعلق بانتقادات لطريقة أداء مهام الحزب انما كان الناس قد بدأوا يقدمون مذكرات وأوراقا مدروسة يحددون فيها مواقف ويرضحون آراء وفجأة- منذ نحو عام- بدأت عملية أقامة متاريس الناس الذين فوق فى القيادة العليا للحزب أظهروا عدم استعداد للسماح لهذا التطور بأن يمضى فى طريقه».

ويشرح بلونس مايعتقد انه السبب فيقول انه كان هناك فى الحقيقة سببان: الأول هو الموقف العقائدى (الايديولوجى) لهؤلاء الزعماء. والثانى أن الأشخاص فى مثل هذه المراكز يجدون أنفسهم فى مواقف يظهرلهم الخلاف فى الرأى بمثابة تحد شخصى لهم. ومن ثم فقد قرروا وقف هذه العملية. وكان معنى هذا اتخاذ اجراءات «ادارية» وإعطاء هذه الاجراءات الأولوية على الاجراءات السياسية. وكانت تلك بداية للتجسس على الآخرين الى حد التنقيب فى سلال مهملاتهم ورصد مايقولون فى خطبهم. ثم بدأت عملية تزييف الدخول إلى هذا المؤتمر بالحد من المندوبين الذين يأتون من مناطق تكثر فيها المناقشات. استجابة لذلك كانت المبادرة جهدا لاختراق الجدار الذى كان يقام بوجه الأشخاص الذين لديهم أشياء يقولونها وأعضاء الحزب.. ولم تبذل أية محاولة لجعل المبادرة سرا لقد جئنا الى هذا المؤتمر ونحن نعرف أن هناك أناساً يجهلون تماما ماجرى من مناقشات. كانت «المبادرة» محاولة لاختراق هذا الوضع بأسره. لكنها كانت بمثابة التلويح براية حمراء أمام عينيى ثور. لكننا لم نزيف ولم نزور ولانزال نحاول أن نثير نقاشا».

ويقول عضو بارز آخر فى مجموعة «المبادرة»- لايشار إلى اسمه بأكثر من جيفرى، وهو من المثقفين السود ويرأس تحرير صحيفة نقابية هامة فى نيويورك- «ان ماحدث على الجانب الآخر من الشارع أى حدث عقد مؤتمر الحزب) هو أن جاس هول ومجموعة قد حولوا الحزب الى طائفة. وربما أعتقد بعض الناس أن الحزب ليس سوى طائفة، لكن مئات آخرين لايعتقدون ذلك. أما على هذا الجانب من الشارع (حيث اجتمع الموقعون على المبادرة فأن أحدا لم يفكر فى أى رد تنظيمى على زعامة الحزب. أن ماهو معروض هنا على هذا الجانب لايعدو أن يكون محاولة متواضعة وواقعية لاعادة خلق اليسار».

ويمضى جيفرى قائلا» ان كل جماعات اليسار- بما فيهم أولئك الذين يوصفون بأنهم معادرن للينينية- تنظم نفسها على هدى خطوط النقاء الايديولوجى فاذا مافكرت بطريقة مختلفة اذا اختلفت مع الزعيم فلا يعود لك مكان لهذا فأننى آمل أن ندفن نهائيا ذلك النقاء الايديولوجى. لقد استخدم طويلا ذريعة حتى للقتل». وينهى جيفرى رأية بعبارة قاطعة: «**التعددية الاشتراكية ينبغى أن تحل محل النقاء الايديولوجى**».

وجاءت أكثر اللحظات دراميةً فى هذا الاجتماع الآخر عندما وقف المؤرخ المجوز «آبتيكر» ليعلن أن النظم التى كان تحكم الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية «كانت سلطوية معادية للديمقراطية، وكانت فى النهاية تحريفا لا انسانيا ينبغى القضاء عليه. ان على حزبنا أن يتعلم هذه الدروس، ينبغى أن يتخلى حزبنا عن سياسة انكار الواقع، ينبغى أن يحدث حزبنا تحولا فى شخصيته».

وعندما تحدث هربرت ابتيكر عن النماذج الثورية التى كان يمثلها لينين، وولیام نوسعر والیزابیت فلين (من زعامات الحزب الشيوعى المؤسسة) وعن بابلونيرودا كان معظم المشتركين فى هذا الاجتماع يبكون بالدموع.

ومن اكثر التعقيبات مراره كان تعقيب قاله **جون كيس** الذى كان الى ماقبيل المؤتمر الخامس والعشرين - عضوا فى للجنة القومية للحزب، وهى بمثابة اللجنة المركزية، فى هذا التعقيب قال ان الحزب الشيوعى الامريكى والحزب الشيوعى فى جنوب أفريقيا عقدا مؤتمريهما فى نفس الوقت تقريبا، لكن بينما أظهر شيوعيو جنوب أفريقا استعدادا لمواجهة المشكلات، فان حزبنا هنا لم يكن مستعدا لذلك».

ترى هل أصبح الحزب الشيوعى الأمريكى حزبين؟

أم أن ماحدث فى كليفلاند- تحت العاصفة الثلجية من الطبيعة والعاصفة السياسية من أحداث الاتحاد السوفياتى- يقدم دليلا على مايقوله المعادون للاشتراكية من أن الأحزاب الشيوعية أصبحت «بلا مبرر وجود»؟

أم أن من السابق لأوانه الحكم على طبيعة المناقشة الدائرة فى دوائر اليسار الامريكى حول امكانية تبنى الشيوعيين أفكار الديمقراطية الاجتماعية وخلق ديمقراطية اشتراكية؟

أسئلة تحتاج إلى مزيد من الوقت والترقب.

• التقرير الرئيسى للمؤتمر يفسر تطورات الاتحاد السوفياتى وأوروبا الشرقية بأنها بسبب الاستهانة بدور الصراع الطبقى ودور الطبقة العاملة.

• أصحاب المبادرة يدعون لدفن النقاء الايديولوجى.. وإحلال التعددية الاشتراكية.

التسيير الذاتى .. واخفاق اشتراكية الدولة

حديث مع فيليب هيرزوج
(philippe herzog)
ترجمة
د. وجيه سمعان عبد المسيح

«أجرت صحيفة «لموند» الفرنسية حديثا مع فيليب هيرزوج احد رموز الاحتجاج فى الحزب الشيوعى الفرنسى البالغ من العمر واحداً وخمسين عاما. ويعمل استاذا للعلوم الاقتصادية بجامعة باريس- نانتير، ويشغل عضوية المكتب السياسى ويتولى مع بول بوكارا وبرنار ماركس مسئولية القسم الاقتصادى فى الحزب الشيوعى ويشرف على مجلة «الاقتصاد والسياسة». وهو نائب فى البرلمان الأوروبى، ومن انصار التجديد فى الحزب والمطالبين بإعادة التأسيس ويأتى فى مقدمتهم شارل فيترمان الذى لايشاطره كل ارائه فى التجديد».

س: لقد اكدت مؤخرا الانتقادات التى سبق أن وجهتها لقيادة الحزب اثناء الاجتماع الأخير للجنة المركزية. وكما يتضح من حديث السكرتير العام للحزب فان القيادة تواصل تجاهلها للحجج النقدية التى تبديها الأقلية والتى تشكلون أحد رموزها فماذا تستخلصون من ذلك؟

ج: لقد خاطبت اثناء اجتماع اللجنة المركزية جميع الشيوعيين وقلت لهم: لكى نكون شيوعيين حقيقيين فعلينا انجاز تحولات جديدة ووضع مشروع حقيقى واعادة تشكيل تنظيمنا. ويجب ان نعتبر اخفاق الاشتراكية التى تسيطر عليها الدولة socialisme et-atiste بمثابة فرصة للانعتاق من الأوهام التى سببت لنا اضرارا بالغة. كما ان الأزمة التى تعانى منها ليبرالية الدولة ومواكبها من المتعطلين وماتسببه من قلق وحرمان، تقتضى اسهاما شيوعيا جديدا لايجاد منافذ للخروج منها.

وانني لا اتوانى عن تقديم الاقتراحات بغية قيام الشيوعيين بعمل جماعى والتعاون منذ قرابة ثلاثين عاما مع فريق من المناضلين الذين يجتهدون فى مجال البحوث والمبادرات السياسية من أجل اختبار افكار جديدة فى الممارسات العملية انطلاقا من المشاكل المطروحة. وقد قطعنا شوطا لابأس به سواء فى مجال مشاركة العاملين (الاجراء) فى الادارة بمعايير جديدة أو تحويل المؤسسات لكى تصل إلى مرحلة «التسيير الذاتى» أو بناء أوروبا على نحو مغاير (...)

ومن واجب ادارة الحزب أن تبذل جهدا جماعيا لكى تحفز ذلك وتساعد عليه ولكنها تعرقله ونحن نستهدف احراز المزيد من التقدم والبناء بمعاونة كل من يرغب فى ذلك مع ازالة العقبات فى اطار مواقف تتسم بالصراع الايجابى البناء ولو كانت قد تمت استشاره الحزب كله فربما وجد من المفيد ومن الصالح ادخال التجديدات.

س: ماهو الخلاف بينكم وبين المجددين الآخرين الذين يتزعمهم شارل فيترمان وجاك راليت وانسى لوبور وغيرهم؟

ج: ثمة ادراك متماثل جمع بيننا حول ضرورة التجديد ولكننا نختلف فى التحليل وفى السلوك. فالخبرات والاجابات مختلفة ولايحول هذا دون اداركنا جميعا عمق التغيير الذى يجب القيام به بما فى ذلك الانفتاح الثقافى ومراعاة الامكانات التى ينطوى عليها العالم فى صيرورته. وهناك اتفاق على الانتقادات الموجهة للمركزية فى تسيير الحزب.

واذا كان بعض هؤلاء القادة يرون انه ليس لديهم مشروع فنحن نختلف مع ذلك إذ تقدم، بالاعتماد على القدرات الابداعية الثرية وعلى جهود الشيوعيين، معالم وهيكل مشروع شيوعى حقيقى، جاء ثمرة ناضجة تضع فى الاعتبار تحديات ثورة المعلومات وتحولات العالم مع تحليل الاجابات الجديدة التى يختبرها القادة الرأسماليون من أجل تصور دروب أخرى. والمشروع الذى نطرحه معتمدا على مبدأ التسيير الذاتى يقتضى حزبا مغايرا تماما. ولهذا هناك ضرورة مطلقة لمقابلة مختلف التحيلات والاجابات التى تقدمها الأطراف المعنية والمقارنة بينها، وتلك مشكلة منهج.

واعتقد انه من الضرورى ان نطمع إلى تجميع قوانا وحشدها وتجنب الانشقاق والآراء والاجابات المختلفة التى تصل أحيانا إلى حد التعارض مما يبرر قيام كل منا بعرض مقترحاته ومناقشة مقترحات الآخرين . وهذا ماحاول أن افعله فاطرح افكارى دون مواربة للنقاش ومن اجل اثرائها : وانطلاقا من هذه الروح فعلى الحزب الشيوعى أن يكون قادرا على التوحيد بدلا من التمزق.

س: لقد اكدت ان ادارة الحزب كانت «مرائية» عندما أنكرت ترددها ازاء المحاولة الانقلابية التى جرت فى التاسع عشر من أغسطس فهل مازلت متمسكا بضرورة اجراء نقد ذاتى فى هذا الصدد ؟

ج: لقد حدث تردد بالفعل بل وكان الموقف غامضا بحيث جاءت الأدانة ضعيفة ولكن ليس هذا هو جوهر المسألة لان ادراك عمق التغييرات التى لابد من اجرائها داخل الاتحاد السوفييتى مازال غير كاف. فادارة الحزب وكثير من الشيوعيين غير مدركين إلى أى مدى أفلس النظام القديم وإلى أى مدى لم يعد أنايف والآخرون غير شيوعيين فحسب بل هم مراجعون بكل معنى الكلمة. ويجب أن يكون تأييد البيروسترويكا كاملا فهى تغيير جذرى للنظام القديم. ولايعنى التأييد ألا يكون مشروطا، وعلى العكس من ذلك فتلك الشعوب فى حاجة إلى إسهامات نقدية بناءة. فالمسألة ليست فى اجراء نقد ذاتى وانما يتعين القيام بانطلاقة هامة فى اتجاه تبادل حقيقى للآراء والتضامن الفعلى..

س: ماهى العبر التى يتعين على حزبكم استخلاصها من احداث الاتحاد السوفييتى ؟

ج: يمكن الحديث عن منجم زاخر بالدروس والعبر التى يمكن استخلاصها والحوافز التى يمكن أن نستمدها لكى نستطيع تجاوزها. وهو ماينصب على الحزب وعلى المشروع وعلى تصورنا للعالم. ويوضح سقوط الحزب الشيوعى السوفييتى أن معارضة التغيير تقتل حزبا شيوعيا. وليس فى وسعنا إلا أن نطرح السؤال التالى بالنسبة لفرنسا : ألا يمكن أن تعرضنا معارضة التجديدات للخطر. وذلك هوما دفعنى إلى طرح المشكلة فى المقدمة، واعتقد انه لا محيص عن القيام بتحولات تتجاوز كل ماقمنا به. وجوهر المسألة هو المشروع الذى اخفق ولكننى على اقتناع بان الفكرة الشيوعية لم تمت ولكن يجب دعمها بمشروع جديد واحيائها بمزيد من بذل النشاط البشرى داخل المجتمع الفرنسى أو على صعيد العالم.

س: وماهو محتوى المشروع الذى تقترحونه ؟

ج: أولا هناك الاشتراكية مع الديمقراطية. مما يعنى الارتكاز على المكتسبات التاريخية التى حققتها دولة القانون من أجل عمل المزيد والقيام بشئ آخر مغاير. ولابد من اتاحة الفرصة لتطبيق التسيير الذاتى (الادارة الذاتية autagestion) وأن يحسن تنظيم وتنسيق مشاركة العمال والمواطنين فى اتخاذ القرارات وأن تكون السلطة للجميع فى مؤسسات لامركزية وعلى جميع المستويات، وأن تتحقق التعددية مع الاعتراف باسهام كل شخص ووضعه فى الاعتبار لقد انتهت قيادة الدولة وتحكمها فى الاقتصاد. ثم هناك الاشتراكية مع السوق مما يعنى أنه من أجل تجاوز المكتسبات الرأسمالية وتفادى عيوبها فاننا نقترح مشاركة العمال فى ادارة المؤسسات بمعايير تجاريه (معايير للسوق) جديدة تماما تكون مقياسا للفعالية الاجتماعية وتتسم باللامركزية بل ويمكن أن تتعارض مع معايير الربحية الرأسمالية التى تتعايش فى صراع معها. والغرض المستهدف هو خلق وظائف على نطاق ضخم واتاحة ثروات اضافية مع خفض التكاليف المادية والمالية. ولايجب اضفاء طابع شيطانى على أرباب الاعمال بل يجب شن معركة شرسه لخلق هيمنة اجتماعية وعامة فى اطار اقتصاد مختلط من نوع آخر.

وماهو تصورنا للعالم؟ لقد انتهى تصور معسكر ضد معسكر. ومسألة المسائل هى ايجاد ضروب من التعاون بلاهيمنة ولاسيطرة من اجل الشعب وبواسطة الشعب. مما يستلزم وجود مؤسسات جديدة تربط بين الأمم ذات السيادة فى اوروبا وفى العالم قاطبة برباط وثيق.

س: هل يمكن للشيوعى اليوم أن يسير على هذا الدرب مزودا بالمراجع الماركسية وحدها أم أنه يجب أن يضع فى اعتباره مراجع أخرى مثل اعمال «قادة الفكر» المعاصرين الذين يطرحون كما يطرح ادجار موران فكرة تعقد المجتمعات الانسانية وضرورة تقديم اجابات معقدة (متشعبة) للظواهر الاجتماعية؟

ج: يمكن بل يجب الاعتماد على ماركس وهو شبيه بنيوتن فى مجال الفزياء. وانطلاقا من نيوتن امكن تجاوزه ونفس الشئ مع ماركس الذى خلق نظرية اقتصادية لكن عمله لم يستكمل لانه لم يتعرض تفصيلا لمشاكل السوق والادارة. وكان علينا ان نعمل على اعادة مواءمة ماركس وتطويره، وانا لا اتحدث عن التجاوز التاريخى لانه سيكون أمامنا الكثير لكى نذهب أبعد من ذلك.

ولكن فى اطار هذا الجهد للفهم والمواءمة والتطوير لاعمال ماركس فهناك ضروب من التدخل والتزاوج يتعين القيام بها فقد تعلمنا الكثير من كينز والبيرسيمون فضلا عن موريس أليه m. allais الذى تستحق مؤلفاته النظرية والتطبيقية واقتراحاته بحثها عن كثب.

واظن، من جهة أخرى، انه يتعين اعادة النظر فى علاقتنا مع لينين الذى كان صاحب مشروع سياسى فى المقام الأول وتوفرت له قدرات ابداعية مذهلة فى الظروف التاريخية التى كانت تعيشها روسيا والبلاد المتخلفة للغاية، فى حين اننا نعيش فى ظروف مختلفة تماما. ولهذا فاننى اعتقد أن ديكتاتورية البروليتاريا والبناء اللينينى للحزب قد عفا عليهما الزمن بالفعل. لقد قرأت ماكتبه ادجارموران عن الدول الاشتراكية وكذلك كتابات ارنيت H.Arendt وهو كاتب بالغ الأهمية يجب تأمله عن كثب.

س: ماالذى يضمن للمواطن الفرنسى عدم حدوث المفاسد السوفييتية وتكرارها فى المجتمع الفرنسى؟

ج: عن طريق شدة نقدنا ونوعيته. ونحن لم ننته بعد من المسيرة القديمة. وماحدث فى الدول الاشتراكية أكثر عمقا من الستالينية. لقد حملت ديكتاتورية البروليتاريا والمفهوم اللينينى للحزب جرثومة بعض التطورات اللاحقه، وعلى أى حال فان المركزية مازالت مهيمنة ويجب التفكير فى طريقة تسيير

أخرى تتيح مشاركة كل شيوعي في التجديدات وفي اتخاذ القرارات وذلك عن طريق التأهيل واقامة صلات مستعرضة وليست هرمية بما يكفل القضاء على صدور الاوامر من أعلى.

ولن يكون النقد موثوقا به مالم يصاحبه بذل جهود مضنية من أجل ارساء اساس التسيير الذاتي. وعلينا تعبئة حركة واسعة وشن حملات في المؤسسات وفي المناطق وعلى صعيد الدولة من أجل زيادة فرص العمل وتوفير ثروات متزايدة وتوسيع نطاق «هامش الحركة» في فرنسا مع تقديم مقترحات ومبادرات ملائمة وواقعية للغاية مثل الرقابة الاجتماعية على استخدام الاموال العامة في ادارة المؤسسات وفتح المزايا الضريبية لتشجيع خلق فرص العمل وردع الاسراف في التراكم المالي. وهنا تختلف المفاهيم والثقافات ويعتقد كثير من الشيوعيين أنه لايمكن تطبيق مثل هذه المقترحات الا بعد تغيير السلطة وهم يناضلون من أجل خلق «علاقات قوى» جديدة في المقام الأول.

لقد اجريت مناقشات في عدة مناسبات مع بعض الرفاق الذين يرون ان المشكلة الاساسية هي علاقات القوى واوضحت لهم أن هذه نظرة للامور من زاوية الدولة يمكن أن تسمى نظرة «etatiste» تدل على عدم فهم المتطلبات الحديثة للديمقراطية.

س: تطالبون بازالة الحراجز داخل الحزب فماهي مقترحاتكم في هذا الشأن؟

ج: إن أحد شعاراتنا هو «الذهاب الى الناس» ولكن كيف يتم ذلك؟ الانفتاح امر حيوي لاثبات جدوانا وفائدتنا، الانفتاح على الناس من اجل المقابلة بين المعايير والخيارات واستخلاص الدروس المستمدة من ضروب الكفاح والخبرات. مما يقتضي ازالة الحواجز أو الفواصل الداخلية بين الشيوعيين ومنظماتهم وعلينا أن نتخلص من مفهوم الأغلبية في مواجهة الأقلية المعارضة وتجاوز القطيعة بين البحث والتجريب. واستخدام البحث لايمكن أن تقرره ادارة الحزب وحدها ولاحتى مؤتمر الحزب منفردا، كما يجب من جهة أخرى ازالة الحواجز الخارجية التى تفصل بين منظمات الشيوعيين ومؤسسات المجتمع المختلطة ويتعين أن تتغير علاقاتنا مع مجموع العاملين (الاجراء) وأرباب العمل ومختلف القوى.

ولم يعد الامر مقتصرا على معسكر مقابل معسكر وليس مجرد اقامة تحالفات للتغلب على الغير وانما علينا أن نتصدى جميعا لجوهر المسائل ونقابل بينها مع السعى إلى التعاون البناء حتى في قلب الصراعات. وعندما نقوم بذلك فاننا نجمع ونثير الاهتمام.

س: تشيرون إلى ان تسيير المؤسسات يقتضى تحالفات انتخابية فهل تؤيدون عودة تحالف اليسار الذى جمع بينكم وبين الاشتراكيين وماهى أسس تجميع اليسار في حين ان حزبكم يعرب بشدة عن رغبته في تأكيد هويته الشيوعية والحزب الاشتراكى يحاول من جانبه ان يسير قدما في طريق الاشتراكية الديمقراطية؟

ج- التحالفات ضرورية ولابد منها في اطار المؤسسات الحالية لكن يجب أن تقترن ببذل جهد من أجل ايجاد اتحاد مغاير. لقد انتهى تحالف اليسار القديم. ويجب اليوم توحيد جميع الذين يريدون الاسهام في أهداف التحول الاجتماعي. وينبغي الا تكون الحكومة حكومة ائتلاف أو تحالف يطبق برنامجا لحل وسط يتعارض مع الحركة الاجتماعية وانما عليها أن توجه كل جهودها من أجل المزيد من الارتباط بهذه الحركة الاجتماعية.

والحزب الاشتراكي امامه مشاكل جسيمة. وقد اخفقت الاشتراكية الديمقراطية في السويد وغيرها. وعلى الاشتراكيين مراجعة النفس وانتقاد مواقفهم فيما يتعلق بالاقتصاد المختلط والسوق المالية وأوربا فسياستهم تعاني الاحتضار.

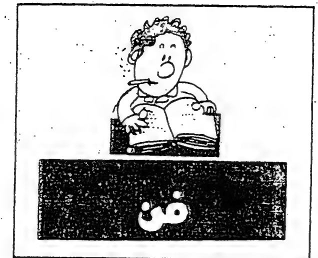
وماهو مشروعهم؟ وعلى الجميع أن يسهموا في الانفتاح على اليسار، وعلى الشيوعيين ان يكونوا اكثر انتقادا لأنفسهم وان يعملوا من أجل احراز تقدم في مجال التسيير الذاتي بمايتيح توسيع مساحة الحوار بين فصائل اليسار- وهو مايبشر بسلطة جديدة.

س: هل انت شيوعي سعيد برغم كل شئ؟

ج- أنا شيوعي اكثر من أى وقت مضى لان التسيير الذاتي يتلاقى مع التحديات المعاصرة وما أعظم المصاعب التى تواجهنا ولكن العمل على تجاوزها وتخطيها يحفزني ويثير فى الحماس.

ولنعتبر ماحدث في أوروبا الشرقية بمثابة فرصة وليست كارثة. ولكن هل أنا سعيد؟ نعم انني اشعر بالتحرر ومصمم على اغتنام الفرصة من أجل شيوعية أكثر اصالة. ونشعر- أنا وزملائي- بالتحرر ازاء امكانية ازدهار مابدأناه منذ قرابة ثلاثين عاما وألا نغدو ادوات لأحد وأن تتوفر لنا الشجاعة للخلاص من المناهج التى كبلت قدراتنا الابداعية. لقد انتجنا الكثير ولكننا تعرضنا للاختناق بسبب ضروب الحصار التى كانت سائدة. ومع اكتسابنا المزيد من الجرأة فاننا نغدو أكثر حرية للمشاركة في نهضة الحركة الشيوعية.





فن

حصاد السينما المصرية فى عام (١)

سينما جماهيرية.. ..تحتقر الجماهير!

أحمد يوسف

على عكس كل التوقعات، شهدت السينما الروائية فى مصر خلال عام ١٩٩١ تغيرا عميقا فى ذوق الجماهير، فنجح فيلم «الكيت كات» نجاحا فائقا رغم جمالياته السينمائية الرفيعة. وفشل فيلم «المزاج» فشلا ذريعا على الرغم من كل التوابل اللاذعة التى حشاها به صانعوه، وذوى فيلم «رغبة متوحشة» سريعا مع تأكيده على عناصر الإثارة الفجة، ولمع فيلم «الراعى والنساء»- المأخوذ عن نفس النص المسرحى- برهافة الحس الشاعرى فيه. وبين ذلك النجاح والفشل، يبدو أن أمام السينما المصرية الجادة طريقا جديدا الى قلوب الجماهير وعقولها، لعل قراءة متأنية فى حصاد أفلام العام الماضى تساهم فى توضيح معالم هذا الطريق.

لم يكن هذا الطريق أبدا مفروشا بالورود، ولن يكون، فما يزال الأغلب الأعم من صانعى السينما المصرية يناضلون بطريقتهم ووسائلهم من أجل سلب المشاهدين واستلابهم، وربما كانت أفلام المقاولات ليست إلا إحدى تلك الوسائل التى تزداد خطرا. فعلى عكس المفهوم النقدى الشائع الذى يرى أن هذه الأفلام لاتستحق إلا التجاهل، فان الحقيقة تؤكد أن أفلام المقاولات ليست مجرد شرائط سينمائية يهدف صانعوها الوصول للربح وحده، لكنها ماتزال من خلال المئات من دور العرض من الدرجة الثالثة، فى المدن الصغيرة والقرى، وماتزال من خلال الملايين من أجهزة عرض شرائط الفيديو المنتشرة فى البيوت والمقاهى، تمارس تأثيرا هائلا على الجماهير، فتحاول أن تخلق فى وعيهم نوعا من الأمية الفنية، وتتوقف بادراكهم للغة السينمائية عند حدود البلادة، لكن التأثير الأكثر خطورة وخطرا أنها تصب فى وجدانهم، ولاوعيهم، منظومة من القيم الهابطة، عندما تغازل لديهم أكثر غرائزهم انحطاطا، بينما تدفعهم الى اتخاذ موقف سلبى من الحياة.

وليس غريبا ان تحاول أفلام المقاولات الدخول -بدهاء وخبث- ساحة السياسة، بالمعنى الأكثر شمولا للكلمة، فتلعب على تيمة (الانتقام)، التى تلقى دائما نجاحا كبيرا لدى الجماهير، لأنها تلمس وترا حساسا فى وجدانهم، وتعبر عن احساس خفى، مبهم وغامض، بالشعور بالظلم، الخاص والعام، ورغبة تواقة لاقامة العدل، الذى قد يعجز القانون السائد عن اقامته بين الناس. وأيا ماكان التقييم النقدى لأفلام تناولت هذه التيمة فى الأعوام الأخيرة، مثل «الغول» و«البرئ» و«كتيبة الاعدام»، وأيا ماكان الموقف من دعوتها للعنف الفردى فى مواجهة الظلم الاجتماعى، فإنها تعكس فى جوهرها مفهوما أصيلا بأن القانون وحده لايصنع مجتمعا عادلا، لكن المجتمع العادل هو الذى يصنع القانون.

وهاهى أفلام المقاولات فى عام ١٩٩١ تعكس مفهوما مناقضا تماما، فيدور فيلم «البرئ والجلاد» لمحمد مرزوق، و«الجبلاوى يتحدى القانون» لعادل الأعصر حول تيمة الانتقام ذاتها، لكنها تجعل المتمرد يبدو بلاقضية حقيقية، إلا ثأره الشخصى الذى يفتقد المبرر، فى حبكة درامية متهالكة، تقوم على المغالطة، مع خليط من التوابل السينمائية التقليدية المستهلكة، لتنتهى بالعقاب الرادع لهؤلاء الذين يقفون من القانون السائد موقف التحدى، وليتأكد لدى المشاهد أن الصراع بين القديم والجديد، السائد والممكن، يجب أن ينتهى الى الدعوة الى اتخاذ موقف من الحياة، يتسم بالانسحاب والاستسلام والامتثال.

فى فيلم «المخطوفة» لشريف يحيى سوف يتبدى لك وجه آخر لهذه السينما الخبيثة، حين يوحى لك أنه يتصدى لقضية العلاقة بين الأغنياء الظالمين والفقراء المظلومين، لكنه يقود المشاهد إلى رسالته الحقيقية، عندما يؤكد أن الفقراء، الأشرار بطبيعتهم، لايجدون وسيلة لانتزاع حقوقهم إلا الشر والايغال فى سفك الدماء، فيجعل الفيلم بطله الفقير يختطف ابنة الرجل الثرى، يدفعه الى ذلك رغبته فى الانتقام لكرامته، ويساومه من أجل اطلاق سراحها.

إن هناك تحت سطح هذه الأفلام انصهارا مذهلا بين عناصر تبدو للوهلة الأولى متناقضة، حين تسعى لتحقيق الجماهيرية، بينما هى فى جوهرها تحتقر الجماهير. وذلك هو الجوهر السياسى للتيار التجارى فى السينما، الذى يسعى من ناحية لاستغلال قضايا الجماهير لصنع شرائط سينمائية تحتشد بالعنف، بينما تسعى من ناحية أخرى إلى إرساء الوعى القاصر الذى ينزع عن القضايا جوهرها الاجتماعى، ويطرح الصراع على أنه مسألة انتقام شخصية خالصة، لكنها من ناحية ثالثة تقصد إلى ترسيخ المفهوم الذى يصور تصدى الفقراء للظلم الذى يقع عليهم على أنه انعكاس لبذرة الشر المتأصلة

والكامنة فى نفوسهم الحاقدة!

بريق النجوم المخادع

فى هذه الأفلام ، التى تسعى إلى تشويه الوعى، لاتستعين السينما المصرية- فى أغلب الأحوال- باللغة السينمائية ذات الجماليات المعقدة لترصيل رسالتها إلى المشاهدين، وإنما تستخدم أكثر الأشكال السينمائية بساطة وسذاجة، لكنها لاتستغنى أبدا عن النجوم من الممثلين، سواء من يملكون موهبة حقيقية أو من تفتقرون اليها ، لأن النجم هو تلك الصورة ذات الهالة السحرية التى تدعو السينما مشاهدها الى التوحد معها. لذلك لم يكن غريبا أن يكون أحمد زكى هو بطل فيلم «المخطوفة»، أو أن يكون فريد شوقى هو بطل فيلم «شاويش نص الليل» للمخرج حسين عمارة، وهو الفيلم الذى يأتى فى سياق الصورة الجديدة للممثل الكبير الذى أطلق عليه صناع السينما المصرية خلال الخمسينيات لقب «وحش الشاشة»، بينما كان للقبه الآخر، «ملك الترسو»، دلالة أعمق، تشير الى جماهيرية النجم القديم بين جمهور البسطاء، من مرتادى سينما الدرجة الثالثة، فى صورة المتمرد الذى يقف فى وجه القانون. وهاهى الأيام تترك أثرها على ملامح البطل الذى تقدم فى العمر، لكن التغير الأهم يكمن فى الموقف الذى يمثله تجاه الحياة، فقد اختفى الحلم القديم بتمرد الشباب، الذى كان يخفى تحت سطحه نزعة نقية حادة للمظاهر السلبية فى البناء الاجتماعى، وأصبح البطل أبا يبحث عن «الستر» ، لكن الفيلم يضيف إلى تلك الصورة ملمحا آخر، فيجعل بطله عضوا فى مؤسسة الشرطة، وكأن الفيلم يقدم عنها دفاعا مستترا، حين يصنع للبطل هالة سحرية جميلة، تجعل منه شرطيا فى زى ملاك، يعيش فى عالم يعيث فيه الأشرار فسادا.

وهكذا يقوم النجم على الشاشة بالدفاع عن المؤسسات القائمة ، كما يحيل الفساد إلى قضية أخلاقية خالصة، ليس لها جذور اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، وهو مايبدو أكثر مراوغة، باستخدام النجم عادل إمام فى فيلم «اللعب مع الكبار» الذى أنتجه وكتب السيناريو له وحيد حامد، وأخرجه شريف عرفة. وفى مزيج ينتقل بين الكوميديا الساخرة، والفانتازيا، والنقد الاجتماعى، يمضى «اللعب مع الكبار» إلى غايته ، حين يقدم لك تنويعا جديدا على شخصية الصعلوك التى اختارها عادل إمام لنفسه، وعشقه الجمهور من أجلها، فهو هنا الشاب حسن بهلول، الذى تخرج من الجامعة ليجد نفسه عاطلا، لكنه يستخدم خفة ظله وسرعة بديهته ليتسلل إلى عالم الأغنياء ليأكل على موائدهم العامرة ، ويسخر منهم، ليعود مرة أخرى إلى فقره، وأحلامه بمجتمع أكثر عدلا. لكن الفيلم لايجد لبطله وسيلة لتحقيق أحلامه إلا على طريقة حواديت الأطفال القديمة الساذجة، باللجوء إلى السلطان، الذى يتجسد هنا فى المقدم معتصم (حسين فهمى) ، ضابط مباحث أمن الدولة، يقدمه الفيلم فى صورة نبيلة تقطر حبا وحنانا، وتتفجر مشاعره بالانسانية، لتنتهى رسالة الفيلم إلى أن معركة الشرطة والشعب معركة واحدة، تتطلب من حسن بهلول ومعتصم أن يقفا جنبا الى جنب، وقد التصق كتفاهما، يواجه الضابط الأشرار بمسدسه، بينما يكتفى الصعلوك بالأحلام.

مديحة كامل ولبلبي عبده وسماد نصر وسناء يونس فى «المزاج»





فيلم «الجهلاوى يتحدى القانون»

قد يعود بطل عادل إمام الى دفاتره القديمة مرة أخرى، كما فى «مسجل خطر» لسمير سيف، ليجسد اللص الظريف الذى قدم فى العديد من أفلام عادل إمام السابقة، ذلك الخارج على القانون، بانسانيته الفياضة، ورقة قلبه، وعشقه لبراءة الأطفال، وميله إلى المسالمة، وكراهيته لاستخدام الأسلحة النارية رغم اجادته لها. وقد تجد فى «مسجل خطر» تلك الفكرة التى رددها بطل عادل إمام: «فى مجتمع من اللصوص، لامفر من أن تكون لصا، وهى الفكرة التى تبدو على السطح نقدا اجتماعيا مريرا، لكنها فى جوهرها لاتدعو إلى مواجهة الفساد والظلم، بل إنها تنصح بالتكيف معهما، بعد أن يكون الفيلم قد جعل المشاهد يعيش حلم يقظة قصيرا، ينتقم فيه من استغلال الطبقات الغنية، ويسخر بمرارة من السلطة العاجزة عن تحقيق العدالة.

إن اللجوء إلى السلطان كما فى «اللعب مع الكبار»، والتحول إلى اللصوصية كما فى «مسجل خطر» وجهان لعملة واحدة، وهما فى التحليل الأخير ينتميان إلى ذلك النوع من السينما الذى لايطمح ابدا إلى (تفسير) الواقع الكائن، بحثا عن الواقع الممكن، ولعله لايريد أن يقدم مثل هذا التفسير، بقدر ماينزع إلى (تبرير) الواقع السائد، وهو التبرير الذى يصل إلى أقصى درجاته مع فيلم «شمس الزناتى» لسمير سيف، الذى يستعير حبكة فيلم الويسترن «العظماء السبعة» اخراج جون ستيرجس، المأخوذ بدوره عن فيلم كيروساوا العظيم «الساموراى السبعة» وبينما تتميز قصة الساموراى بطابع انسانى نبيل، وتتحدث عن جماعة من المقاتلين الأشداء الذين يدافعون عن أهل قرية بائسة يائسة ضد عصابات من اللصوص وقطاع الطريق، لتكشف تجربة الصراع المريرة عن السجايا الطيبة التى يتمتع بها الساموراى، فإن «شمس الزناتى» يجعل من المأجورين الباحثين عن المال، مقاتلين فى صفوف الحق والعدل، فى اشارة قوية لأحداث سياسية معاصرة، تترك فى لاوعى المشاهد أثرا عميقا، وندبة غائرة، تبرر له أن يقوم أصحاب الأرض باستقدام الجيوش المحاربة للدفاع عنهم، لتصير المعركة، كما يقول الفيلم، ملحمة بطولية سوف يحكى عنها الأجداد للأحفاد، وان كان التاريخ سوف يسجل عن تلك (الملحمة) أكثر سطوره مرارة وسوادا.

شظايا حرب الكواكب!

واذا كانت تلك هى صورة النجم، وما تخفيه من دلالة سياسية، فإن أفلام (النجمات)، وحرب الكواكب المستعرة بينهن تمضى إلى شوط أبعد، فى سباق محموم نحو السرقية والابتذال، حين لاتكتفى تلك الأفلام بأن تحشر فى طيات شرائطها كل التوابل السينمائية التقليدية، لكنها أصبحت تتمادى فى أن تغازل العواطف والأفكار المريضة عند قطاع من المشاهدين، وربما بسبب هذا الشطط فى العنف المفتعل، والذى لم يسبق له مثيل فى تاريخ السينما المصرية، وربما أيضا بسبب مرارة الواقع التى تتوارى إلى جانبها لذعة التوابل المصطنعة، انتاب الجمهور الفتور، فانصرف عن تلك الأفلام، التى تأخذ منها كاتبة السيناريو ماجدة خير الله نصيب الأسد، وقدمت لها السينما المصرية خلال هذا العام فيلمى «زوجة محرمة» لأحمد السبعاوى، و«المزاج» لعلى عبد الخالق.

فى الفيلم الأول، الذى تقوم سهير رمزى ببطولته، حاول صناعه أن يقدموا شريطا ميلودراميا، لكنهم تناقلوا، أو لعلهم غفلوا، عن أن جوهر الميلودراما هو الكشف عن النبل



عادل إمام مع هديل فى «مسجل خطر»

الانسانى حتى داخل الشخصيات الشريرة، التى تكشف عن الجانب الطيب فيها فى انعطافات الميلودراما وانقلاباتها، وهى بذلك تغسل بالدموع الأحزان الدفينة التى تراكمت

فى قلوب الجماهير خلال حياتها اليومية المثقلة بالهموم. لم يفهم صناع «زوجة محرمة» إلا أن الميلودراما ليست إلا سلسلة من الكوارث والمآسى، تدور حول صراع شقيقين

من أجل الفوز بامرأة واحدة، فى حبكة تبدو كأنها قصاصات من أفلام سابقة، تم تجميعها بطريقة القص واللصق كيفما اتفق.

أما فى «المزاج»، الذى يزعم أنه أول فيلم مصرى يقدم صورة واقعية لمايدور خلف القضبان، فليس إلا سلسلة من المشاهد التى تحتشد بالعنف والفظاظة والسوقية، التى تتيح لكل من النجمتين (!) مديحة كامل وفيفى عبده أن تقوما باستعراض قدراتهما التمثيلية الفجة، من خلال صراع (نسائى) مفتعل، ينتقل بين مشاهد الادمان والجنس والشذوذ والقتل، بينما تنتهى الصورة الواقعية المزعومة إلى أن تصبح السجينات على الشاشة مجرد كومبارس، تلطخ وجوههن الأصباغ، وتقدمن الأغنيات للبطلتين!! ولايتأمل الفيلم أبدا عالم السجن على أنه امتداد لسياق اجتماعى كامل خارجه، قد يقود فى بعض جوانبه السلبية إلى الجريمة، لكن الجريمة فى الفيلم تبدأ وتنتهى عند المشاعر الجنسية المريضة لكل شخصياته.

ان تلك الصورة المشوهة- بقصد ابتزاز المشاهدين والامساك بتلابيبهم- تتردد أيضا فى «المساطيل» لحسين كمال، الذى يأخذ طرفا من رواية نجيب محفوظ «ثرثرة فوق النيل»، وطرفا آخر من قصته القصيرة «صورة»، ليلفق شريطا يعجز عن الامساك بجوهر أفكار الروائى العظيم، لكنه يحول

اللعب مع الكبار



المجتمع كله إلى شلة من (الحشاشين)، المدانين الملوثين، وحيث لايبقى من صورة الوطن على الشاشة إلا غـرزة) حشيش كاملة، تعج بالمخدرات والجنس، وهى نظرة تحيل مايزعم الفيلم أنه نقد اجتماعى إلى نوع من العلاقة السادية المريضة والمازوكية المعذبة بين صناع الفيلم والمشاهدين.

واذا كان «الساطيل» لم يشر من قريب أو بعيد إلى أدب نجيب محفوظ، فإن الجرأة تصل بصناع فيلم «نور العيون» من اخراج حسين كمال أيضا إلى أن يشيروا الى اعتمادهم فى فيلمهم على قصة نجيب محفوظ «كلمة غير مفهومة»، وهى القصة التى تكاد تخلو من أية شخصية نسائية، بينما تستأثر «نور العيون» (فيفى عبده) فى الفيلم الذى يحمل اسمها بكل الحبكة الميلودرامية، حين فرضت وجودها كراقصة على الأحداث التى اختلقت من اجلها اختلاقا، وتدور فى فلكها كل الشخصيات الأخرى، لتمضى تلك الشخصيات الى مصيرها المحتوم كما تخطط له المرأة الفاتنة القاتلة، من خلال قصة صعود نجمها كراقصة الى مصاف النجوم، على نحو فج هزيل ترفعت عنه افلام تحية كاريوكا وسامية جمال خلال الأربعينيات.

وبقدر قليل من التأمل، سوف تتبين أن «نور العيون» لاتمت بصلة إلى نجيب محفوظ، الروائى العظيم، بالقدر الذى تحاول فيه أن تكون ظلا للشخصية التى تكررها نجمة الجماهير (!) نادية الجندى فيلما بعد فيلم. وهاهى فى العام المنصرم تعود الى الشخصية ذاتها ليقوم وحيد حامد بتفصيل المسرحية الايطالية «جريمة فى جزيرة الماعز» على مقاسها، وليقوم خيرى بشارة باخراجها فى فيلم «رغبة متوحشة». وبالطبع لن يأخذ صناع الفيلم من المسرحية إلا الرغبات الجنسية الضارية، ليضيفوا إليها جمل الحوار الأثيرة لبطلته، ويمنحوها رقصة شرقية، ليقف الفيلم فى النهاية حائرا مترددا مرتبكا، بين أن يطور به خيرى بشارة عالمه الفنى الذى ميز أفلامه الأولى حيث الرؤية المتمهلة للواقع، أو أن ينتمى لعالم سينما نادية الجندى بميلودراميته السطحية وسخرنته التى قد تصل الى غلظة مغازلة الجماهير.

سوف تصل المرأة الفاتنة القاتلة عند نادية الجندى الى أقصى درجات العنف والقسوة، فى فيلم «عصر القوة» الذى كتبه بشير الديك وقام باخراجه نادر جلال. وبعيدا عن اللغو الذى يتحدث به الفيلم عن تجارة السلاح، فإن حبكة التى تقتبس بعضا من خيوطها من «الأب الروحى»، ترصد ذلك التحول الذى يطرأ على بطلته فى صعودها الى عرش القوة، مستخدمة تارة سلاحها كأنثى لاتتوقف عن الفحيح الجنسى، وتارة أخرى يكون سلاحها هو التخلى بارادتها الكاملة عن الجانب الطيب النبيل من تلك الأنوثة، حين تضحى بطفليها لتتخلص من غريمها.

وفى تلك القسوة المفتعلة المصطنعة، التى أصبحت عند بعض صناع السينما المصرية وسيلة وغاية فى الوقت ذاته، تستطيع أن تتعرف على السبب وراء انصراف الجمهور عن ذلك النوع من السينما، بينما كان للسينما المصرية خلال عام ١٩٩١ وجه آخر مضئ، فى أفلام تؤمن حقا بالانسان.

نادية الجندى فى «عصر القوة»



هوامش رحلة لألمانيا

التليفزيون والأوامر برفع المستوى

ماجدة موريس

*هل من الممكن حقا أن يصدر رئيس الاذاعة أو التليفزيون، أو أى مسئول «أوامر» برفع مستوى البرامج.. فترتفع؟.. لقد نشرت جريدة الاخبار، فى صفحة الاذاعة والتليفزيون بها يوم ٤ أكتوبر الماضى، خبرا مفاده أن الأستاذ عبد السلام النادى رئيس التليفزيون المصرى أصدر «أوامره» برفع مستوى برامج التليفزيون، وكذلك فعل الأستاذ أمين بسيونى بالنسبة لاتحاد الأذاعة، والتليفزيون وذلك استعداداً لمنافسة المحطات الخارجية التى تبثها الاقمار الصناعية أى مواجهة الانفتاح الاعلامى العالمى.

ولما كنت لم أزل فى دائرة الإطار النفسى لرحلة إلى ألمانيا لمدة أسبوعين تابعت فيها بشكل محدد برامج التليفزيون الألمانى، ومعها برامج فرنسية وانجليزية وأوربية أخرى قادمة من قنوات دولية تحاول كل منها التميز على الاخرى وذلك فى إطار من الحرية الكاملة لها جميعا.. فإننى أشفق على رئيس التليفزيون المصرى.. ليس من رفع مستوى برامجه ولكن، من تصوره أن هذا يمكنه أن يحدث بمجرد إصدار «أوامره» ذلك أن الحرية فى التعامل الاعلامى، أى التفكير فى برنامج واعداده وتقديمه وإخراجه هى أمر لاتصدر به أوامر أو فرمانات، وإنما هى منهج وسلوك معتمد ومتصل وله قواعد مستمرة كونت تقاليد للعمل الأعلامى أدت وتؤدى بالضرورة لكل ماتتوقعه أو لاتتوقعه على شاشات الدول الأوربية، والأمريكية.. ويبدو هذا بوضوح من خلال التعامل مع كافة نوعيات البرامج، سواء كانت إخبارية وسياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو مسابقات.. وتلك هى أهم «مناطق» التحدى على ساحات الشاشة الصغيرة بعد أن انفردت مسلسلات الكارتون بالتحديد، والأمريكية منها على وجه الخصوص، بدور خاص وهام له مكانة على الشاشات الأوربية مثلماً هو موجود على الشاشات العربية، ومصر من بينها. لكن، بينما نقدم نحن هذه المسلسلات مقطعة شرائح صغيرة فى برامج أطفالنا، فإنها تقدم بشكل كامل ومستقل فى التليفزيون الألمانى، وتجد لها جمهورا كبيرا من الأطفال والكبار، وكذلك الأمر بالنسبة لأفلام السينما، فالأمريكية منها تتفوق أولاً فى الكم على الشاشات الأوربية، لكن هذا لايمنع الافلام الانجليزية والفرنسية والهندية والتشيكية من التواجد أو النفاذ إلى المشاهد الأوربى بشكل عام، وإن كان محب السينما بالتحديد يستطيع من خلال خدمة «الكابل» الاشتراك فى تلقى برنامج خاص للأفلام السينمائية فقط، أهمها أو أحدثها، أو أكثرها إثارة كل حسب رغبته، أما البرامج الرياضية، فقد تجمعت فى قناة لوحدها، تقدم كل انواع الرياضات والمسابقات النوعية، وتتابع مايجرى فى الملاعب، وتستقطب اعلانات شركات الملابس والأجهزة الرياضية التى تخرج كل يوم بجديد، وتتفنن فى تحفيز المواطن الأوربى على ممارسة الرياضة، لكن تلك السمات المشتركة هى نتاج الجهد الجماعى، للتعاون، أو التفوق النوعى فى مجال ما مثل تفوق المسلسلات والأفلام الأمريكية، أما التميز الخاص للشاشة المحلية فله مجالاته التى لابد وأن يصارع فيها التليفزيون للاحتفاظ بجمهوره.. والا أنصرف عنه إلى ذلك الكم من القنوات الدولية.. وهنا سأتحدث عن ثلاث نوعيات محددة من البرامج.. أولها البرامج الاجتماعية.. التى تعنى بالفعل بأمر الانسان كأثمن وحدة فى هذا المجتمع.. وهى برامج طرحت جانبا ومنذ زمن حاجز الحياة فى التقدم نحو مناقشة كل أمور العلاقات الاجتماعية العائلية والعملية والخاصة، علاقات الابناء بالآباء، والفتيات بأصحاب الأعمال والعائلات بالاصدقاء، والعقد النفسية وكل الممارسات الحياتية الطبيعية وغير الطبيعية، وإذا كان من الصعب أن تجد مواطناً أو مواطنة مصرية تقبل أن تكون حالة علنية برغم احتياجها الشديد لحل مشكلتها أو مشكلته فإنه من السهل أن يتواجه أطراف حالتين علناً هناك لأن الأساس فى التعامل الاجتماعى هو العلنية والمصارحة ولنتذكر أن برنامج (حياتى) وهو البرنامج الوحيد فى التليفزيون المصرى الذى يقترب من بعيد من نوعيات هذه البرامج لايقدم أسماء أصحاب مشكلاته، بل ويحاول «تعمية» ملامح قضاياهم ما امكنه أستجابة لشروط المناخ الاجتماعى الذى يعتبر كشف المشاكل والتصارح بها عيبا.. بينما يحدث العكس تماما هناك فوجود صاحبه المشكلة ضرورى. وسؤال الآخرين من علماء أو ضيوف أو خبراء وطرحه لتفاصيل المشكلة من أهم عوامل الجذب والمصداقية لدى المشاهد الأوربى.. وبالمناسبة فإن جزء لايستهان به من هذه البرامج موجه لمناقشة علاقات الآباء بالابناء خاصة فى المراحل السنية الخطرة والتى تتسم بالتوتر بين الطرفين، فهل يقدم التليفزيون عندنا أى برنامج يجمع بين الآباء والابناء ومشاكلهم المتفجرة دوما، والتى لاتجد لها إلا أسوأ الصدى فى صفحات الحوادث والجرائم؟ وهل تصلح فقط برامج من نوع (لقاء الأجيال) فى منافسة أمام التحدى القادم؟

برامج تناسب طبيعة المواطن

* يلفت النظر فى النوعية الثانية، وهى برامج المسابقات، فى التليفزيون الألمانى، كثرتها وتنوعها واستيعابها لنوعيات وشرائح متعددة

من المواطنين والمواطنات، واهتمامها بإيجاد ملامح مشتركة سواء فى أساليب طرح المعلومات أو تقديم موضوعات المسابقة أو اختيار ضيوفها، وأعنى بالملامح المشتركة البحث عن سمات التجانس الاجتماعى بين الضيوف والجمهور الحاضر فى الأستديو، والقيام بجهد ملموس، من جانب الاعداد والتقديم، وأحيانا مايكون المقدم هو المعد لإضافة زوايا جديدة لذلك الجمهور القادم خصيصا، خصوصا فيما يتعلق بالتسلية والمرح، ولقد كنا نشهد على مدى سنوات طويلة حلقات المسابقات الألمانية (تيلى ماتش) فى مصر، وحاولنا تقليدها بشكل مصرى وفشلنا، لأنها بالفعل تنبع من مجتمع لايجد الرجال والنساء فيه غضاضة فى التعامل بحرية مع أى فكرة يطلب منهم التسابق فى إطارها، مع تجريد الذات من نظرات العيب فى كل اشكالها، ومن هنا فإن جزء كبيراً من نجاح برامج المسابقات، داخل الاستديوهات، وخارجها يأتى من هذا المنطلق. أنها برامج معدة بشكل يناسب طبيعة المواطن الألمانى، وإيقاع حياته، وتسجيلها يتم فى أوقات منظمة تماما، بعد ساعات عمله وحيث يذهب إليها فى احسن حالة نفسية، وكذلك يدور الأمر بالنسبة للمسابقات البيئية، التى تدور فى المدن والقرى على الطبيعة.

يوغوسلافيا

***ونأتى أخيرا إلى البرامج الإخبارية والسياسية التى تنطلق من قاعدة هامة هى** الحقيقة، كما يتصورونها هم، بلامواربة أو اخفاء لأية معلومة على المشاهد، والذهاب إلى أبعد مدى للحصول عليها، وأعنى به مواقع الاحداث الساخنة فى العالم وبحيث يصبح لدى المشاهد فكرة حقيقية وليس نصف أو ربع فكرة عما يدور فى العالم من أحداث.. وقد أتيح لى فى النصف الأول من شهر أكتوبر الماضى رؤية تفاصيل التفاصيل عن أحداث الاتحاد السوفييتى من الداخل، من مواقع ومدن عديدة، ومن خلال تحقيقات موسعة شملت المسئولين فى موسكو والمسئولين عن الجمهوريات التى انفصلت ومواطنين من كل الجمهوريات ومعلومات ووثائق، ثم كان هذا التحقيق المروع عن الحرب الدائرة فى يوغوسلافيا والذى قدمه التليفزيون الألمانى من هناك، وليس من خلال نقل فقرات سريعة مما تأتى به وكالات الانباء



عبد السلام النادى

الأمريكية، وربما يتيح لنا التليفزيون المصرى الآن فقرات أطول قليلا من المعتاد ضمن نشرات أخباره حول احداث يوغوسلافيا لكنه برغم طول الوقت لم يفكر فى تقديم تحقيق كامل شامل للمواطن المصرى يقدم فيه المشكلة من الألف للياء، وليس يوغوسلافيا فقط وإنما حتى القضية الفلسطينية، قضيتنا المحورية التى قدم عنها برنامجا محدودا وضعيفا أثناء انعقاد مؤتمر مدريد بعد سنوات طويلة من التجاهل التام لها، إلا نشرات الاخبار، وفى إطار السياسة الاعلامية المحددة، أن هذا البرنامج الاخبارى عن يوغوسلافيا يعادل أفضل الافلام التسجيلية التى قدمتها السينما العالمية عن أحداث المانيا قبل تحطيم سور برلين واثناءه وبعده، ويعادل تلك التحقيقات الهامة عن ثورة الفلسطينيين وأطفال الحجارة والتى شاهدتها بالصدفة فى زيارات سابقة، لأنه يدخل إلى أعماق المشكلة اليوغوسلافية بين الصرب الذين يدينون- بالارثوذوكسية والكروات الكاثوليك والموقف البائس للالبان المسلمين هناك فى إطار هذه المفردات التى

أمين بسيونى




طفت على السطح لتهلهل بلدا كان ذا شأن الى وقت قريب، ومن الجدير بالذكر أن التليفزيون الالمانى بالطبع له قنوات عديدة عامة وخاصة وهو مؤسسة قوية بل عملاقة بالاضافة إلى مؤسسة الانتاج الشهيرة (ترانس تل) التى تنتج كل شئ لدول العالم الثالث، وتوزع فيها وتهتم إلى حدما بفنونها وثقافاتها، لكن الجدير بالذكر أيضا، أن كل هذا يتم أولا فى اطار من حرية التخطيط والعمل بالنسبة لأى وحدة عمل أو فريق هناك، وانه إذا كانت الدعاية المتميزة ضد العرب مخططة منذ الحرب العالمية الثانية هناك بفعل تعبئة التميز من أجل دولة أسرائيل، فإن هذا لايعنى أن الاعلام الالمانى مبرمج بالكامل وفق هذا، وإنما هو يتقدم أى إلى فريق عمل تليفزيونى مثلا، إلى مناطق الاحداث ومواقعها ويتحرى الحقيقة بأكبر قدر من الشجاعة والموضوعية التى تكسر احيانا مسلمات كثيرة فى خلفيات فكره، ومن هنا فإن الموقف من الفلسطينين قد تعدل كثيرا بعد الانتفاضة الباسلة بفعل هذه التحقيقات التليفزيونية الجسورة، التى ذهبت هناك لتقدم لمواطنها الحقيقة كاملة وبحيث أصبحت (نشرة الاخبار) الالمانية فى الثانية مساءً هى البرنامج الرئيسى للمواطن الذى ينتظره لأنه لن يعوض، ولن يتكرر أيضا، فغدا أحداث جديدة، مع ملاحظة أن محطة السى أن. أن الامريكية فشلت هناك والغت عقدها ورحلت بسبب الفارق الكبير بين عمق التغطية الاعلامية التى يقدمها التليفزيون الالمانى للأحداث وبين سطحية ماتقدمه السى. أن أن. وتكراره.. وهذا هو الفارق بيننا وبينهم، فهم رفضوا المحطة الامريكية لأن لديهم الافضل، ونحن قبلناها، بعضنا بالطبع الذى يستطيع أن يدفع، لأنه ليس لديه البديل عنها.. ومن هنا يتضح أن الموضوع لايتعلق بأوامر لرفع مستوى برامج التليفزيون المصرى، ولا يتعلق أيضا بالامكانيات المادية، فهى- أى الامكانيات- موجودة عند الصرف على الانتاج الدرامى، والدفع لمؤسسات الاقمار الصناعية، فى أوقات الزيارات الرئاسية أو الدورات الرياضية، وإنما هى الحرية الاعلامية بعيدا عن رعب المساءلة والخوف من أن يكون هذا العمل أو ذاك الخبر مطلوباً أو غير مطلوب، مناسباً أو يغضب هذه الجهة أم تلك.. وإلا.. فلماذا لاتتحرك مثلا، كاميرات التليفزيون الى مواقع الاحداث فى القاهرة نفسها، والاقاليم، الاحداث الحقيقية وليس مقابلات السيد الوزير المحافظ فهل يدرك رئيس التليفزيون هذه الحقائق؟؟



د. شبل بدران
أستاذ أصول التربية المساعد
بكلية التربية/جامعة طنطا

«ان فكرة التبعية لاتتضمن بأى حال من الاحوال الرفض الساذج للتراث والعلم الغربى أو الدعوة الى الانغلاق على خصوصية علمية مصرية أو عربية لاينفتح فيها العلم الا على ذاته. ولكنها تنطوى على نفى فكرة التراث والعلم الواحد حتى فى المجتمع الغربى ذاته فالواقع السياسى والاجتماعى هناك متعدد بتعدد مواقع القوى السياسية والاجتماعية المتباينه ومصالحها. ويتعدد أيضا وفقا لذلك التراث الثقافى والعلم الانسانى الذى يعكس الرؤى والتفسيرات المتغايرة والمتصارعة لأنماط الحياة وأفضل أساليب تنظيمها. وحيث أن واقع مجتمعاتنا العربية هو أنها خاضعة للسيطرة الامبريالية، بوجودها فى شبكة علاقات النظام الرأسمالى العالمى، فان التقليد لنمط العلم والثقافة المسيطرة فى العالم الرأسمالى يخدم بطبيعة الحال هدف الابقاء على العلاقات الاجتماعية الراهنة، ويعمل على دعم للعلاقات الدولية غير المتكافئة ويسهم فى تشديد الروابط مع النظام الرأسمالى العالمى السائد.»

تموج حركة الثقافة العربية المعاصرة بسيادة هذين المصطلحين، ويتم ترديدهما بوعى أحيانا، وغالبا بدون وعى، حيث يتم الخلط بين هذين المصطلحين واعتبار أحدهما مرادفا للآخر. ولكن فى حقيقة الامر، هناك فارق جوهرى شاسع بينهما. فمقولة «الغزو الثقافى» أو الأفكار المستوردة أو الفكر الدخيل «ترتبط بالخطاب الاسلامى (السلفى) كجزء من هذا الخطاب، وكآليه من آلياته وكتبرير لمنطق طرحه لأفكاره، بأن الأمة العربية والاسلامية مهددة بغزو ثقافى، ولامناص منه سوى العودة الى العصور الزاهرة للحضارة الاسلاميه، وكأن العوده «تلك» عملية آليه يمكن أن تتم «بالريموت كُنترول». وأصحاب هذا الاصطلاح ينعون على الحضارة والثقافة الغربية عامه انها موطن الداء والبلاء للأمة العربية والاسلامية، وانه يجب علينا أن نحارب هذا الغزو القادم الينا بشتى الطرق، وأساليب مقاومة الغزو من وجهة نظر هؤلاء هو الانغلاق والتقوقع أمام الغزو.. والعودة الى الاصول الاولى والينابيع الصافية للحضارة الاسلامية.

وعلى الرغم من معقولية اتهام الغرب- الاستعمارى- بأنه يعمل جاهدا على تخلف العالم العربى والاسلامى، إلا أن هذا الاتهام ليس مطلقا، فلا يمكن للقوى الاجنبية- الاستعمارية تحديدا- أن تبيد حضارة ما أو ثقافة ما، إلا إذا وجدت الانصار والأعوان الذين ترتبط مصالحهم- الآنية والمستقبليه- بمصالحها ويشكلون روافد لتلك الآلية، يحكمها بشكل رئيسى المصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى الانفتاح والاندماج فى الغرب.

* الانغلاق ليس طريق الاستقلال والمواجهة

إن فكرة طرح المواجهة بالانغلاق والعودة الى الوراء، تكفى لنسف تلك المقولة من أساسها ونزع المصداقية عنها وإمكانية تصديها الفعلى لما يسمونه «الغزو الثقافى». إن التاريخ يؤكد لنا بما لايدع مجالا للشك بأن العالم العربى كان منعزلا قبل مطلع القرن التاسع عشر عن الغرب الاستعمارى، قبل

مجئ الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م وبدايات الاستعمار المباشر على المنطقة العربيه. فيما قبل القرن التاسع عشر، لم يكن هناك تدخل أجنبى أو «غزو ثقافى»، وكان العالم العربى يعيش فى عزلة تامة، ولكنه لم يكن متقدما، ولامنجزا لسمات خاصة به، بل كان يغط فى سبات عميق من التخلف الفكرى والعلمى والحضارى.. أى إنه لم يستطع أن يقدم إنجازا علميا وثقافيا ملموسا أثناء فترة الانعزال عن الغرب، بل انه لم يستطع أن يجابه هذا الغزو الجديد الذى تم فى مطلع القرن التاسع عشر، بل ثبت انه كان يعيش فى عالم آخر بعيد عن التطورات العلمية والثقافية، وذلك مما سهل مهمة الغزو العسكرى ومايشمله.

إذن تحقيق التقدم عن طريق مايسمى «بالانعزال أو الانغلاق «أمر لم تؤكده وقائع التاريخ العربى، بل المؤكد لدينا إنه قبل الحضارة العربية والاسلاميه، كانت هناك الحضارة اليونانية والرومانية والتى احتك بها العرب والمسلمون احتكاكا أفادهم كثيرا فى الجوانب العلميه والثقافية والتعليميه، بل إن أزهى العصور التى يرغب أهل إستخدام مقولة «الغزو الثقافى» الآن أن يعودوا اليها كانت تلك العصور التى انفتح فيها العرب والمسلمون على الحضارة اليونانية والرومانية- التى كانت حينذاك تعد إنجازا تاريخيا وبشريا- بشكل حقق لهم استقلاليتهم وتفردهم وتميزهم، لانه لم يكن اندماجا، بل كان مراجعة نقدية لها ونوعا من الافادة من المعارف والعلوم للحضارات المجاورة، ولم يكن للعرب أى حساسية من المؤثرات الاجنبية كتلك الحساسية التى تموج بها الساحة ويمتلئ بها الخطاب الاسلامى المعاصر.

ويسوق أصحاب دعوة الانعزال الآن موضوعات عديدة لتبرير ذلك الانعزال أهمها كما يؤكد أستاذنا الدكتور فؤاد زكريا: إن هناك مؤامرة على الاسلام من الغرب، وان الغرب الاستعمارى يتآمر علينا وعلى عقيدتنا السمحاء، ونحن نؤكد مع د. فؤاد زكريا أن فكرة المؤامرة هى وهم غير وارد ولا أساس موضوعى له من الصحة، لان الغرب الاستعمارى بقيادة الولايات المتحدة الامريكية الآن، ينظر الى العالم العربى باعتباره مصدرا رئيسيا للمواد الخام، وسوقا رائجا لتوزيع منتجاته، ودولاً ومواقع جغرافية واستراتيجية تضم الى الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الامريكية، تدعمها وتساعدها وتكون بمثابة أطراف متباعدة ومتشابكه للجسد الامريكى المتمركز فى الغرب.. وإن الاسلام ليس هو المستهدف فى حد ذاته، بقدر مايكون الاسلام عامل تثوير وأداة كفاحية فى مواجهة هذا النفوذ وتلك الاستراتيجية، هنا يكون الاسلام مستهدفا، والاسلام ليس محل مؤامرة إلا إذا كان يقوم بدور ثوري فى مواجهة السياسات الغربية فى المنطقة العربية، ان لعب هذا الدور، فهو محل عداء، وإذا لم يلعب فهو محل رضى وسعادة..!؟ لان الغرب ليس حريصا على المسيحية، ولكنه يحرص عليها حينما يستخدمها فى مواجهة أيديولوجيات معينة وعقائد تحول دون سيطرته وهيمنته وتحقيق مصالحه الاقتصادية والسياسية والعسكرية..

وأخيرا نطرح على هؤلاء الذين يدعون للانعزال ويروجون لمقولة «الغزو الثقافى» ماسبق أن طرحه د. فؤاد زكريا فى الاهرام بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٨ حيث يقول: «سأتخيل أن واحدا من الرهبان المتعصبين فى الاندلس، أيام الفتح، قد توجه الى قومه محذرا: إياكم والثقافة العربية، انها ثقافة دخيلة، مستوردة، تشيع بيننا قيما تتعارض مع عقيدتنا وتراثنا، إنها مؤامرة على أخلاقنا وديننا دبرها لنا أعداء لايضمرون لنا إلا الشر، ولاهدف لهم الا غزو عقولنا بعد أن أحكموا قبضتهم على شعبنا وأرضنا! ماذا سيكون حكمنا على هذا الراهب المتعصب؟ وماذا سيكون حكم التاريخ؟ سنقول عنة بغير شك إنه كان داعيه الى التخلف، ساعيا الى إغلاق تلك النافذة الرحبة التى كان ضوء الثقافة العربية يشع منها على العالم القديم كله، وعلى أوروبا فى العصور الوسطى بوجه خاص، وسيقول عنه التاريخ إنه إستسلم للتعصب الذى أعماد عن إدراك الحقيقة الكبرى فى العصر الذى كان يعيش فيه، وهى أن الثقافة العربية هزت الغرب- الذى كان غارقا فى سبات التزمت الدينى والتناحر السياسى والتخبط الاجتماعى- من الجذور، وان الاحتكاك بتلك الثقافة فى جوانبها العلمية والأدبية والفكرية، كان ضروريا للغرب حتى يستطيع أن يقفز قفزته الهائلة فى عصر النهضة.»

نقول إننا لسنا من أنصار مشايعة الغزو الفكرى، لكننا مع الاحتكاك الثقافى القائم على التكافؤ والندية، وليس المملى علينا أو القائم على شروط الاقوى أو المسيطر، لا أحد ينكر حضارة الغرب وتفوقه وانجازاته العلمية. ولكن فى ظل أى ظروف نتعامل معها وبشروط من؟ ولمصلحة من؟!.

المشروع السلفى.. مشروع تبعى فى جوهره

تتكاتف المقولات المتضمنة فى الخطاب السلفى جميعها، فى الركون الانفعالى الى التراث، بجعله مرجعا انفعاليا. إن الخطاب السلفى لايتعامل مع التراث كجملة من الوقائع التاريخية والثقافية، وانما يجرى التعامل معه كنسق من الرموز الذهنية التى تحكم العقل، ولايحكمها العقل. إن ترميز القديم، بعد خلعه عن سياقه التاريخى الاجتماعى، هو مصدر نظريات «الاصالة» وتصورات التلف، التى تقارب أحيانا حدود اللاعقلانية، فتنهزم قبل ان تهزمها الآله الامبريالية، تصدر الهزيمة الداخلية عن التناقض الداخلى لأيديولوجيا ترميز القديم، فهى من ناحيه أيديولوجيا مقاومة، وهى من ناحية ثانيه أيديولوجيا هزيمة، تبحث عن المقاومة فى كثافة التاريخ الذاتى، وفى الجذور الثقافية القديمة وتواجه خطر الاغتراب والاغتصاب بالاحتماء بسطوة القديم.

فالقديم هوية، والرجوع اليه درع وحماية. وتأتى الهزيمة من موقف الوعى الحاضر من القديم، حيث يستغرق القديم الحاضر وعيا ومنظورا وتصورا، فيتم ترميز الحديث كما تم ترميز القديم، ولهذا لاتنطلق مواجهة التبعية من وعى سياسى صاغته المعرفة التاريخية، بل تنطلق من دوافع أخلاقية ومعنوية. أى إنها تستبدل السياسة بالاخلاق فى معركه سياسيه بالدرجة الاولى. وفى هذا الاستبدال لايرى الوعى السلفى التاريخ فى جملة العلاقات الاجتماعية- الاقتصادية والسياسية والايديولوجية، بل يقيم التاريخ على العناصر الذاتية والثقافيه والروحية، وينتهى، بالضرورة الى تذويب السياسة المشخصة فى الاخلاق المجردة، والى ربط الفعل السياسى بالارادة الذاتية، والى اختزال التاريخ الى حركة الافكار والقيم، بعد أن يجعل من ثنائيه الشر والخير معيارا لتقويم الافكار ومحاكمة القيم. وبسبب هذا يعزل الوعى السلفى الفكر عن سيرورته التاريخية وعن شروط تشكله ويربطه بجوهر لا يقبل التغير.

ان غياب معنى التاريخ يصادر الوعى السلفى ويهزمه، ويجعله يقيم تعارضا مستمرا بين حركة الواقع وحركة الفكر، أو بين مشروع تغيير الحاضر والأدوات التى يتم استعمالها فى هذا المشروع، فلا يمكن تحويل الحاضر ببرنامج فكرى عاجز عن ادراك المستويات الموضوعية المكونة للحاضر. بمعنى آخر لايمكن بناء نظرية فى السياسة بدون بناء نظرية فى التاريخ، تسمح بمعرفة السببية الاجتماعية- التاريخية التى جعلت الحاضر على ماهو عليه.

ولاشك أن سعى الفكر السلفى للحفاظ على الهوية التاريخية من موقف انفعالى لايحدد معنى التاريخ، جعل هذا السعى لايقوم على وحدة السياسة والتاريخ، بل على أيديولوجيا الاختلاف الكامل عن الآخر، تبدأ هذه الايديولوجيا بعزل الأنا عن الاخر، وتصل الى عزل المحلى عن الكونى، لتنتهى الى تفتيت السيرورة التاريخية الى قطاعات مغلقة حتى إنها تنزع الى الاعتقاد بأن العقلانيه هى سمة «المجتمع الآخر» وان حديث القلب والايمان هى سمة المجتمع المناهض للاول والمختلف عنه جذريا. إن أيديولوجيا الاختلاف ترمز للآخر، ولاتسمح بمعرفته، أى تؤدى إلى استمرارية علاقات التبعية.

وجه آخر من وجوه الفكر السلفى المتناقضة، هو عجزه عن رؤية علاقات التبعية ككل واحد، فهو يرى التبعية فى مستوى الفكر، فيرفض الفكر ولايرفض التكنيك التابع، ولا الأدوات التى تقوم بترزيعه. ولذلك فهو يتعامل مع الاستهلاك الهجين ويعترف بالدولة التابعة إن رفعت شعار- دولة العلم والايمان- معتقدا أن مقاومة التبعية هى مقاومة فكرية وأخلاقية بالمعنى المجرد. ولاشك أن هذا الوعى المقاوم والمهزوم لايعكس التعاليم الدينية بل يعكس تخلف الشروط الاجتماعية، مثل إستمرار البنى الاقتصادية- الاجتماعية لما قبل- الرأسماليه، وترييف المدن، واتساع حجم البرولبتاريا الرثة، وضعف الطبقة العامله بالاضافة الى دور وسائل الاعلام والجهاز المدرسى- نظام التعليم القائم- فى الدولة التابعة، الى جانب غياب الوعى بتلك القضايا جميعها.

ومن كل ماسبق يتضح لنا أن الخطاب السلفى والمشروع السلفى برمته ينمى آليات التبعية، ولايتناقض جوهريا مع سلطة الدوله التابعة، ويكون عائقا أمام الحركات الوطنية والشعبية التى تدعو وتناضل من أجل الاستقلال وتحقيق المشروع الوطنى المتناقض أساسا مع النظام الرأسمالى العالمى وتقسيمه للعمل الدولى. إن طرح فكرة الغزو الفكرى بالمعنى السالف ذكره، لا يؤدى بأى حال من الأحوال الى فهم جوهر التناقض بين البلدان التابعة والنظام الرأسمالى العالمى، ولايؤدى الى أية فعالية حقيقية لفك الارتباط، وتحقيق تنمية وطنية مستقلة، وتحرر سياسى فعلى خال من ضغوط الهيئات الدولية المانحة للمعونة والقروض.

مقولة التبعية الثقافية

لاشك أن أصحاب تلك المقولة يرون الصورة بشكل أرحب وأوسع وأشمل، ويعبرون عن شمولية فى النظر وفهم حقيقى للعلاقات التى تحكم دول العالم المعاصر، ومايترتب على تلك العلاقات من تبعية أو ندية. **والتبعية الثقافية ليست نظرية بالمعنى العلمى للكلمة، ولكنها مقولة تختصر فى الواقع المعاش، وأداة تفسيرية لشروط القهر والتسلط والتخلف التى تعانى منها دول العالم الثالث- التابع- وترجع أهمية تلك المقولة إلى أن أصحابها من منظرى العالم الثالث، أمريكا اللاتينية تحديدا، ونفرا ليس بالقليل من منظرى وطننا العربى. ولقد تصدى أصحاب تلك المقولة لتفسير حالة التخلف والتبعية التى تعانى منها دول العالم التابع.**

بانتهاء الحرب العالمية الثانية، وبصعود الولايات المتحدة الأمريكية كوريث شرعى للامبراطورية الفرنسية والانجليزية، انشطر العالم الى شطرين، العالم الاشتراكى ومنظومة البلدان الاشتراكية، والعالم الرأسمالى ومنظومته. ولاح فى الافق محاولات لبلورة اتجاه أو تيار لحركة التحرر الوطنى فى بلدان العالم الثالث، تبلور وعبر عن نفسه فى العقد الخامس والسادس من هذا القرن. ومع محاولة التخلق والتكوين لبلدان العالم الثالث، طرحت النظرية الاشتراكية مقولاتها المرونة كطريق للتنمية والتقدم الانسانى، وفى مقابلها طفت النظريه الرأسمالية، والتى جسدت مقولاتها الرئيسية فى أن تخلف بلدان العالم الثالث ماهو إلا مرحلة من مراحل النمو والتطور التى يمر بها المجتمع الانسانى، وأن أوروبا وأمريكا نفسها قد مرت بتلك المرحلة، وأن بلدان العالم الثالث إن أرادت التقدم فما عليها إلا أن تحاكى نمط التنمية الرأسمالية الغربية الذى سيوصلها الى الرفاهية والتقدم. وهذا كان يعنى ببساطة شديدة أن بلدان العالم الثالث لاترى نفسها ومستقبلها، الا فى إطار النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية القائمة فى الدول الرأسمالية الغربيه.

المحاكاه لاتنتج إلا مجتمعات مشوهة

ولقد تصدى أصحاب مقولة «التبعية» لتلك الوصفة الغربية للتقدم وقدموا الأدلة والبراهين التى تدحض مزاعم تصور الغرب لتقدمنا، وذلك

(١)

لإغفال نظريات التحديث الغربية لظاهرة المد الاستعمارى الاوروبى التى صاحبت نشوء وتطور الرأسمالية العالمية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والتى شكلت وسيله هامه لدفع التراكم الرأسمالى فى الدول الصناعية، والذى تم على حساب نهب ثروات العالم المتخلف.

(٢)

والسبب الثانى يتمحور فى طبيعة النظام الرأسمالى القائم على تقسيم العمل وتقسيم العالم والسيطرة والهيمنة من قبل دول المركز (الرأسمالية المتقدمة) على دول الاطراف (الدول المتخلفة) والذى أدى الى إفقار المجتمعات المتخلفة وابقاء اقتصادياتها فى خدمة احتياجات الظاهرة الاستعمارية من ناحية، واستمرار الهيمنة الخارجية عليها بعد الاستقلال السياسى من ناحيه أخرى.

إن التوسع المكثف للاقتصاد الرأسمالى العالمى قام على فتح أسواق العالم المتخلف أمام فائض الانتاج الغربى الذى لم تستطع استيعابه أسواق الدول الصناعية المتقدمة. كما أن حركة التصنيع ارتبطت بالسيطرة على مصادر المواد الاولية والطاقة فى العالم المتخلف مما أدى الى ظهور نوع من تقسيم العمل الدولى يقوم على أساس تبادل غير متكافئ بين الدول الرأسمالية والدول المتخلفة التابعة، كما جعل الاقتصاد المحلى فى الدول المتخلفة فى خدمة الرأسمالية العالمية، خاصة بعد ظهور وانتشار الشركات المتعددة الجنسية، كظاهرة كونية، والتى عمدت من جانبها إلى إحكام قبضتها على السوق الداخلية لمجتمعات العالم المتخلف.

هذه بعض الطروحات والبراهين التى ساقها أنصار «مدرسة التبعية» فى مواجهة الظاهرة الرأسمالية، التى كانت تهدف بتصدير مقولاتها حول التنمية والتحديث الى تكريس التخلف والتبعية وتحقيق أهداف النظام الرأسمالى الغربى فى جعل دول العالم المتخلف تدور فى فلكه وتدافع عن سياساته وتوجهاته

المختلفة. ومن هنا فإن قضية التبعية قضية متكاملة فى جانبها الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى، فالحديث عن التبعية الثقافية يعنى فى التحليل الاخير الحديث عن أحد جوانب التبعية.

كما أن أصحاب مقولة «التبعية» يرون أن تأسيس علاقات التبعية بين دول المركز ودول الاطراف تتم أيضا بواسطة الفئات الاجتماعية المسيطرة فى الدول المتخلفة والتى تخضع بدورها للفئات الاجتماعية صاحبة السيادة والسيطرة فى الدول الرأسمالية. وتؤكد الدراسات والبحوث التاريخية أن الفئات الحاكمة فى دول العالم المتخلف تحافظ دوما على علاقات اقتصادية وثقافية وطيدة مع البلدان الرأسمالية، وتقوم بتنظيم اقتصاد مجتمعاتها بحيث يتناسب وحاجات النظام الرأسمالى العالمى، وبطبيعة الحال فهى الفئات الاجتماعية الوحيدة المستفيدة من هذه الترتيبات الاقتصادية والثقافية. وذلك على إعتبار أن الثقافة جزء من العلاقات غير المتكافئة القائمة بين الدول الرأسمالية والدول المتخلفة.

وفى حركه التوسع الدائم للنظام الرأسمالى العالمى، وامتداده لمناطق تختلف فى أنظمتها عن الثقافة والانتاج والاستهلاك والقيم والاتجاهات الخاصة بمجتمعات الدول الرأسمالية تبدو ضرورة التحديث الثقافى والتربوى لمجتمعات الدول المتخلفة، حتى يتحقق دمجها بالنظام الرأسمالى/ وبعبارة ثانية، فان بلدان العالم المتخلف وتنميتها وفقا للنظرية الغربية، يتحقق بمجرد محاكاة النموذج الغربى للانتاج الاقتصادى، ولكن الاستعارة الكاملة لهذا النموذج لايمكن أن تنجح مالم تتحول شعوب هذه البلدان الى شعوب عصرية، والمقصود «بالعصرية» فى هذه النظرية، تلك الخصائص والسمات التى تميز الانسان الأوربى صانع الحضارة الغربية المعاصرة بمالها من تقدم صناعى، وعلمى وتكنولوجى شهد به الجميع.

كما أن فلسفة الدول الرأسمالية تهدف الى خلق ثقافة عالميه واحده يدين بها كل الناس فى مختلف أرجاء المعمورة. وتتمثل هذه الثقافة فى النظرة الرأسمالية بوصفها أسلوبا للحياة ينطوى على قيم واتجاهات تحكم سلوك الافراد والجماعات، وليس هناك أدنى شك فى مدى النجاح الذى حققته تلك الدول وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية فى مد الجسور بينها وبين الدول التابعة، لنقل الكثير من العناصر الثقافية بدءا بطرق إعداد الطعام والملبس، وإنتهاءا بمفهوم العلم ومنهجه وتطبيقاته. والواقع أن النظام التربوى والاعلامى وتسييد المناهج الغربيه شكل أهم جسر وأخطر قناة حققت بها الدول الرأسمالية دمج دول العالم المتخلف بها.

آليات التبعية

- يشكل النظام التربوى أحد آليات التبعية الثقافية، حيث يقوم بتدعيم نمط الانتاج والقيم والعلاقات الاجتماعية، ويقوم أيضا بإعادة إنتاجها مرة ثانية، لدعم واستقرار نظم العالم المتخلف، وهو فى شكله ومحتواه وطرائقه نظام وافد وغير مرتبط بالواقع الاجتماعى المعاش ولقد نشأ النظام التربوى الحديث مع فترة المد الاستعمارى ليحقق مصالح النخبة ويزيف وعى الناس.
- كما أن البحوث الأجنبية المشتركة تعد آلية فعالة من آليات التبعية، حيث نجحت الرأسمالية الأمريكية فى التغلغل بآليات البحوث المشتركة الى كافة الميادين، بهدف تنمية التخلف العلمى فى مراكز البحث المصرية، وقطعت أشواطا بعيدة فى إفساد عقول الباحثين المصريين واتلاف ضمائرهم وشدهم لبريق المال، وقتلت فيهم بذلك تصديهم لمشكلات حياتنا كما نراها بعيوننا ونعيشها يوما بيوم. وأبعدتهم عن مجرد التفكير للتصدى للمهمة التاريخية التى أوكلت إليهم فى تأسيس نظرية مصرية عربية للبحث العلمى والاجتماعى.
- ومجال الاعلام، الذى تقوم فيه الشركات المتعددة الجنسية بدور كبير، وهى حوالى ١٨٠ شركة فى مجال التبعية الاعلامية، وخاصة صناعة الورق والطباعة. أما وكالات الإعلان الدولية فان عددها حوالى ٢٥ وكالة، منهم ٢٣ وكالة أمريكية فى القارات الثلاث، وهذه الوكالات تمولها الشركات متعددة الجنسية للسيطرة على الثقافة الوطنية فى الدول المتخلفة والتركيز على أنماط وقيم استهلاكية، **والتليفزيون المصرى وإعلاناته خير دليل على ذلك**. ولقد أظهرت الدراسات فى مجال الاعلانات فى تليفزيونات العالم المتخلف أن حوالى نسبة من ٢٠-٤٠٪ تخصص للاعلان وذلك من إجمالى الوقت المخصص للارسال. أما عن المضمون الثقافى الذى تحويه المسلسلات والافلام التليفزيونيه والتى معظمها أمريكية وغربية فهى تقدم أسوأ ما فى الثقافة الغربية. أما إعلانات الصحف فان خطورتها إنها تسرق المساحة المخصصة للتثقيف والوعى وتتجاوزها بفرض قيود على سياسات التحرير، وبالتالى تمثل تهديدا لحرية الصحافة لانها لاتستطيع أن تنشر مقالة ضد هذه الانماط الاستهلاكية وهى تتقاضى ثمن هذه الاعلانات. كل ذلك الى جانب المدارس الأجنبية المنتشرة فى العالم المتخلف والتى تسيد اللغة الأوربية، والجامعة الامريكية ومشاريع الترابط العلمى بين الجامعات المصرية والعربية وجامعات الغرب والولايات المتحدة الامريكية، كل هذه الآليات وغيرها كثير يكرس نمطا للقيم والاتجاهات ويبث روح الاعجاب بكل ماهو غربى.

إذن القضية ليست غزوا، بالمفهوم المسطح السائد فى الخطاب الاسلامى، ولكنه سيطرة وهيمنة من النظام الرأسمالى على الدول التابعة، ووجود مصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية بين النخب الحاكمة فى العالم الرأسمالى والمتخلف. ومواجهة تلك الظاهرة لايكون بالعودة الى الماضى ورفع الشعارات، ولكن بالعمل والاعتماد على الذات واحداث تنمية مستقلة تتفق مع شروط التطور الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى. **وإن الاشكالية التى أمامنا الآن هى: كيفية الخروج مما نحن فيه؟! كيفية الخروج من مأزق التبعية؟! لايكون إلا بإنجاز مشروع للتقدم من أجل الانسان وتحريره من كافة صنوف القهر والتسلط الواقعة عليه لكى تنطلق طاقاته الإبداعية والخلاقة. وهذا لايكون أيضا إلا بوجود حياة إجتماعية تحقق له المشاركة الفعلية فى القول والعمل.**

وبطبيعة الحال فإن للصراع موضوعات كثيرة ومتعددة، فالثقافة بمعناها العام والخاص وبما تحمله من رموز ثقافية وشعبية تستخدم إما لتزييف وعى الناس وفضهم عن قضاياهم الملحة أو تستخدم أداه لتحريرهم من الأوهام ومساعدتهم على الابداع والابتكار. ولايمكن أن يكون الحل إلا بذلك، أما الحل عن طريق الانعزال أو الانغلاق والانكفاء على الذات واجترار زكريات الماضى الجميل فانه لن يؤدى إلا إلى مزيد من تكريس التبعية والسيطرة. ونحن فى حاجة الى عمل جدول للمهام الوطنية، نحدد فيه بوضوح وصراحة أطراف الصراع فى الداخل والخارج، وأن نحدد انحيازنا وتوجهاتنا الاجتماعية بوضوح، **هل هى مع ثقافة الأقلية أو مع الثقافة الشعبية المرتبطة بوجدان الناس وأحلامهم فى مستقبل يحققون فيه تقدمهم وازدهارهم من خلال** مايتلائم مع واقعهم المعاش.

رسالة الى أهالى اليسار

اشتراكية.. أم رأسمالية دولة؟

محمد الشامى-غزة

تحيه لكم من غزة ، تحية لكم من قلوب تحبكم، تحية على ماتبذلون من جهد وتحية لكل الاهالى ولكل اليسار ومصر وكل اهالى مصر الطيبين. اخاطبكم وكانكم فى المريخ ولا اقدر على الوصول اليكم. اننى ومعى الاصدقاء معكم كل يوم اربعاء ومعكم مع مطلع كل شهر ومعكم طوال الشهر غاضبا على مالم يعجبنى مسرورا على ماأعجبنى، الا ان غضبى اكثر بكثير من سرورى.. اغضب عندما افتح الاهالى اواليسار فلا اجد شيئا للدكتور فوزى منصور.. فماالعمل؟

اتسائل هل هو مريض؟ اتسائل هل هو مشغول فى تحضير كتاب يبقى لنا ولأولادنا من بعدنا؟ على كل اننى اعرف قلب «طالب الاقتصاد المحترف» وطامع فى مسماحته لى على غضبى الذى ربما لايكون فى محله.. وقد تقولون وهل هذا مبعث كل غضبك؟ لا طبعا.. هناك اسباب واسباب فعندما أجد قضية تطرح للنقاش وكأنها شئ مسلم به اتسائل الى أين يؤدى بنا هذا الطرح؟ فمثلا قضية الاشتراكية والاتحاد السوفيتى... فهى تناقش على أساس ان ماكان فى الاتحاد السوفيتى هو اشتراكية وتستطردون هل فشلت ام لا؟ وسؤالى لكم جميعا سواء من زار الاتحاد السوفيتى ام لا.. هل ماكان فى الاتحاد السوفيتى هو اشتراكية؟ فى الاتحاد السوفيتى ولليوم مستشفيات خاصة للحفنة الحاكمة، محلات تسويق خاصة بهم، مصايف ومشاتى خاصة بهم، مطاعم خاصة بهم فهل هذا مظهر من مظاهر الاشتراكية؟ ربما كان مثل هذا عند القيصر ولمن حوله اما أن تكون لآلاف الافراد ولمن حولهم فهذا شئ يستحق التفكير.

قد يقول الدكتور محمود امين العالم هناك الجازات، مصانع نقل ، جامعات... الخ والسؤال هلى الانجازات فى بلد هى سمة للاشتراكية ولعل محمد على باشا كان اشتراكيا لقد علمونا ان السمه المميزة للاشتراكية هى نفى الاستغلال كما ان الرأسمالية تعنى الاستغلال.. لقد كانت فى الاتحاد السوفيتى حفنه تستغل مقدرات الشعوب السوفيتية وان عدد هذه الحفنة وصل فى عام ١٩٨٥ إلى تلاتين الف مليونير كما ورد فى الازفيستنا الا تنطبق صفه «رأسمالية الدولة الاحتكارية» فى هذه الحالة اكثر من أى صفة أخرى وبالتالى يكون مافشل هو رأسمالية الدولة الاحتكارية وليس الاشتراكية.. وفقط.

يطرح الدكتور العالم قضية أخرى البيئة والسلام، ووحدة العالم والتضامن.. وببساطة اتسائل بدورى عالم من؟ بيئة من؟ سلام لمن؟ تضامن مع من؟ عالم القاهر ام المقهور، بيئة أصحاب المصانع الكيماوية فى الهند أم بيئة اصحاب افران الحطب فى ادغال الهند. سلام اللأجئين الذين مضى على نزوحهم عقود وعقود ام سلام الذين يخلقون ويحافظون على التوتر لبيع وصنع السلاح .

ان عملية الطمس بين قطبى أى ظاهره لايخدم اصحاب القطب الصاعد ويخدم بالتاكيد القطب المنهزم ولانستطيع ان نقف مع القيصر والمسيح والاقيل عناما قيل فى الخمر.

ان المنطلق المناسب كما أدرى فى مثل هذه القضايا هو التعرض والتوضيح لقضية السلطة وبالذات سلطة من؟ ان اصحاب السلطة فى النظام الرأسمالى يعرفون كيفية الوصول للسلطة وكيفة الحفاظ على السلطة.. بالسجون ، بالمعتقلات بالمشانق ، بالكرسى الكهربائى، بالصحافة، بالتلفزيون ، بالراديو، بالرشوة، بالجنس بأى وسيلة وبلاخجل.. فكيف يستطيع المقهور أن يصل للسلطة ويحافظ عليها وبدون خجل وبدون الاهتمام بضجيج القاهرين. قد يقول البعض ان الاشتراكية شئ جميل والقناعة بها كفيلة بحمايتها ولاداعى للقهر لحمايتها . وهذا استهزاء بالمقهورين وتحريم عليهم ماحلل على الاخرين القاهرين.. ان فى تجربة تشيلى لدرس عظيم.. ويجب ان نرسخ القناعة فى اذهان الجميع ان لاسلطة بلاقهر.. وعلى الانسان ان يختار بين قهر وقهر.

فى عام ١٩٤٩ كانت سلطة فى الصين، سلطة جديدة وفى عام ١٩٤٧ كانت سلطة فى الهند فأين الصين واين الهند؟ قد يقول البعض ان الصين معرضة للأنتكاس واما الهند فلا والسؤال حتى فى حاله انتكاس النظام فى الصين فهل سيكون فى مستوى وضع الهند اليوم؟ وهل يتصور البعض ان الشعوب السوفيتية بعد الانتكاس الذى حصل ستخسر ثقافتها وجامعاتها ومصانعها وتقدمها وأنها ستعود الى أمية القياصرة واقطاع القياصرة .. وفى اعتقادى ان الشعوب السوفيتية ماكانت ستصل الى ماوصلت اليه لوسلكت الطريق الآخر حتى اجمع الاتحاد السوفيتى خمسة عشر جمهورية.

لهذا اقول واكرر ان الحصيلة العائدة رغم كل السلبيات فى سلوك الطريق الاشتراكى هى أفضل بكثير من الحصيلة العائدة من السير فى الطريق الآخر... والمهم كيف نسلك الطريق الاشتراكى وكيف نحافظ على السلطة فى النظام الاشتراكى.

اما سؤال ماتأثير ماحصل فى الاتحاد السوفيتى على قضايا العرب؟ فهو ايجابى على مستوى الشعوب العربية التى ستجبر على ان تأخذ امورها بيديها سلبية على الحكام الذين يخلون مشاكل السلطة فى العواصم الاجنبية... ان ماحصل يطرح على الساحة ان حل المشاكل للشعوب لن يكون الا فى بلادها وصدق المثل «مايحزنها الا عجولها ومايبقى فى الواد الاحجارة» وتحية لكم جميعا.



محمد احمد طه

محمد أحمد طه عاشق الفلاحين

د. رفعت السعيد

الاسم: محمد أحمد طه
الاسم الحركي: رمزي
تاريخ الميلاد: ١٥ مارس ١٩٣٣
المهنة: عاشق الفلاحين
تاريخ الوفاة: ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

.. وكان الفتى نحيلا كعود ذرة، وطويلا مثله ولد فقيرا من اسرة فقيرة، وأتى عنيدا كجده، ورث عنه الفقر والعناد معا.

فى الأيام الخوالى عندما كان العمدة قادرا على القهر والبطش مما هرب الكثيرون من فقراء دكرنس من بطش عمدتهم تركوا القرية التى لايمتلكون فيها شيئا ليبحثوا عن لقمة خبز بعيدا عن ارهاب العمدة، لكن جده محمد حسن طه لم يرحل- وبقى ليشقى ويناكف معا.

وكالعادة أرسل الفتى الى كتاب الشيخ ابراهيم المرسى وختم القرآن فى العاشرة من عمره. كان الأب يحلم بإبنه شيخا محترما، يتخيله بالجبة والقفطان والعمامة.. والمنصب المحترم. والمرتب الثابت، وتعلقت أحلامه بحلم مباقد يتحقق فيجد من المال مايمكنه من ان إرسال «محمد» الى المعهد الأحمدى بطنطا ليواصل دراسته الأزهرية.

ولكن متى تتحقق أحلام الفقراء؟

وتعلق الأب بحلم جديد، تخيل الولد «محمد» أفنديا بالبدلة والطربوش ووظيفة ميرى وأرسل الولد الى مدرسة دكرنس الأولية

لكن الفقر يطارد الجميع الأب والابن معا فيضطر الولد ان يعمل فى محل خردواتى بعد الظهر ليقدم للأسرة بعضا من الخبز.

وفى محل الخردواتى عاش «محمد» عالم الطرق الصوفية السحرى فصاحب المحل هو ابن شيخ الطريقة الوفائية بدكرنس، وتآخت اذكار الصوفيين وأحاديثهم المبهرة عن الشيخ الوفائى الكبير مع لمحات صوفية للطريقة المحمودية تلقنها من شيخه فى الكتاب..

وكان طبيعيا ان يكتسى محمد بوشاح دينى صرف.. وان تجذبه دعوة الاخوان المسلمين فيقترب منها برغم معارضة الاهل الذين يعتصرهم الفقر بحيث لايترك لهم اية مُتاحة للتفكير فى شئ غير لقمة الخبز وانتهت رحلة الدراسة الاولية القصيرة المدى.. وتوقف الحلم عند عتبات الفقر، ولم يعد الأب المنهك بقادر على ان يواصل تعليم ابنه .فالدراسة تتطلب مصروفات، كما أنها تتطلب إقامة فى المنصورة ومن أين للأب بهذا كله.

ترك «محمد» الدراسة، وترك محل الوفائى، وزامل أباه فى دكانه الصغير الذى يبيع مستلزمات الترزى العربى.

«محمد» ترك الدراسة لكنه لم يترك التعلم، فأخذ يطالع الصحف ويناقش الزبائن فى السياسة، ويناكف الاخوان فى الشعبة، وأحس بطوق التفكير الإخوانى المتزمت وهو يوشك ان يخنقه فتركهم.. وبدأ فى البحث عن طريق جديد.

كانت المعركة ضد الاستعمار مشتعلة عام ٤٦-١٩٤٧. وكان هو لم يزل فى الرابعة عشر من عمره لكنه كان قد قفز الحاجز بين الخاص والعام، وترك همومه الخاصة جانبا ليهتم بالوطن.. والمواطنين.

واستبد به الحماس ذات يوم من ايام ١٩٤٨.. واتفق هو وزميل الطفولة «حمدينو السيد على» على ان يفعلا شيئا لمصر.. شيئا لم يستطع حزب الوفد الذى بهره ببريقه لفترة، ولاجماعة الاخوان التى احتوته لفترة أخرى.. ان يفعلاه

ونسى «الولدان» أن هناك أحكاما عرفية وإرهابا تفرضه حكومة النقراشى ثم حكومة عبد الهادى وحملا جردلا مليئا بالبوية وفرشتين .. وامتلأت جدران ميدان المحطه بدكرنس والشوارع المحيطة بها بشعارات ساذجة تهاجم الاستعمار وأعوانه وتشتم الملك وعملاءه.. وقامت دكرنس ولم تقعد.. وامتلأت شوارعها برجال أمن قادمين من المنصورة يبحثون عن الفاعل، لكن احدا لم يتخيل ان الفاعل هما شابان فى الخامسة عشر من عمريهما..

.. لكن الكتابة على الجدران لم تشف غليله، واستبد به الشوق أن يفعل شيئا ضد اعداء الوطن.. ولكن من هم هؤلاء الأعداء تحديدا، بحث طويلا فى أرجاء دكرنس واستقر رأيه على نسف متجر لأحد قادة الحزب السعدى بالمدينة، ثم صرف النظر عن الفكرة، وبدأ يستعد لادخار مبلغ كاف من المال ليشترى سلاحا يحارب به الإنجليز..

... وكان عام ١٩٤٩ يقترب من نهايته عندما امسك «محمد» بالفجر بين يديه، وتسلق عليه نحو القمر.. عثر على مايريد، استقر وجدانه، وعرف طريقه الذى ظل متمسكا به حتى آخر لحظات العمر..

التقى «محمد» بشاب من «ميت الخلوج» القرية الملاصقة لدكرنس هو «عبد السلام الخشان». وكان «الخشان» ازهريا يستعد لامتحانات الثانوية الأزهرية.. وكان شيوعيا.

كان الفتى الأزهرى يتحدث بطلاقة، اسلوبه يشبه أسلوب السادة الوفائية لكنه ليس مثلهم، فيه مسحة دينية، وآيات قرآنية وأحاديث شريفة، وسيرة نبوية، لكنها جميعا

أرشيف اليسار

تقطر محبة للناس، وتدعو للعدل والحياة إنسانية.. وتحض على النضال دفاعا عن الوطن والشعب.

أخيرا استراح القلب المسهد.. فقد وجد ماظل يبحث عنه طويلا.. واصبح عضوا فى «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى- حدتو»

ويندفع الفتى بالحلم الجديد يبشر به فى كل مكان حتى عرفت كل دكرنس أنه شيوعى.

وانزعج الأب.. قاوم، اعترض، هدد، توعد، توسل بلاجدوى فمن يمكنه ان يثنى إنسانا تحقق حلمه الجميل ويجبره على التنازل عنه.

وكان للأمر وجهه الآخر فسرعان ماتكاتفت جهود الشبان الثلاثة الخشان، حمدينو، ومحمد طه لتجعل من دكرنس وما أحاط بها من قرى واحدة من قلاع حدتو المنيعة.

وتلتهب مصر بأحداث الغاء معاهدة ١٩٣٦، والكفاح المسلح فى القتال، ويسعى محمد طه لتشكيل كتيبة من دكرنس.. ويبحث لها عن سلاح ويشترى بالفعل مسدسا وزخيرة.. لكن حريق القاهرة يجهض أمل مصر وأمله فى ان يتحول الحديث الثورى الى فعل ثورى.

ومع حريق القاهرة تعلن الاحكام العرفية

ويعتقل محمد.. وهو فى التاسعة عشر من عمره. كان عود الذره لم يزل كما هو نحيلا ومبروما لكنه استطال وازداد اخضرازا وعطاء. ويخرج من المعتقل سريعا، ليعاود النضال سريعا..

ومن جديد تلتهب دكرنس بدعوته ودعوة رفاقه، ويصبحون كيانا فاعلا ومؤثرا.. كذلك كان الوضع فى المنصورة وكثير من مراكز الدقهلية..

وانزعجت جماعة «الاخوان المسلمين» من هذا النشاط وقررت ايقاف هذا المد بالقوة وفى المنصورة حشدوا عددا منهم وشنوا غارة مفاجئة على مقر حركة السلام بالمدينة وعلى محل لأحد الشيوعيين وهو نجار اسمه محمد الاخضر، وفى اليوم التالى تلقن الاخوان درسا لم ينسوه أبدا، واضطر قائدهم المرحوم الدكتور خميس حميده الى زيارتنا فى منازلنا للاعتذار لنا.. متعهدا بعدم تكرار ذلك بشرط ان نتوقف عن الهجوم على شعب الجماعة فى المدينة..

وفى ذات يوم اعتدائهم علينا فى المنصورة فعلوها أيضا فى دكرنس وهاجموا «محمد طه وحمدينو السيد على» أثناء سيرهما فى الطريق ليلا.. ودارت معركة وتراجع الاخوان هاربين بعد اصابة أحدهم..

***

وتأتى ثورة يوليو.. ويخوض مع حدتو غمار تأييدها.. ثم يخوض معها معركة النضال دفاعا عن الديمقراطية، ويكون الصدام المرير مع عبد الناصر.. ويدخل محمد طه السجن من جديد ليفرج عنه مرة أخرى.

ويستشعر الفتى أنه بحاجه لأن يتعلم، فاذا كان الفقر قد حجب عنه امكانية التعلم فإن ارادة المناضل قادرة على هزيمة هذا الحاجز، والتحق بمدرسة ابو صالح الليلية وحصل على الابتدائية.

وفى هذه الاثناء كانت المعركة دائرة على أشدها بين حدتو وحركة الجيش، ولعلها كانت المصادفة، ولعله كان التحدى الذى يدفع الحكومة الى اقامة مهرجان سياسى فى قلعة حدتو.. المنصورة وتقرر ان يحضر المؤتمر اخطر وزير سياسى كانت تستند اليه ثوره يوليو فى ذلك الحين.. فتحى رضوان.

وقبلت حدتو التحدى.. سلسلة الاجتماعات تواصلت، والمنشورات أعدت، الهتافات اتفق عليها، الحشد تجمع من مختلف انحاء المحافظة، وأتى رفاق دكرنس بأعداد وفيرة وامتلأ السرادق وقبل ان يبدأ الوزير بأول كلمة.. وقبل ان نستعد نحن، انفجر عبد الله الزغبى بهتافات عنيفة «خنت ذكرى مصطفى كامل» «خنت ذكرى فريد».. المفاجأة شلت حركتنا واربكت ترتيباتنا، من بين صفوفنا استطال عود الذرت وهتف.. وهتف، وسيطر على السرادق وطارت المنشورات وارتبك الأمن.. قبض على البعض لكن رجال الأمن ظلوا يبحثون دون جدوى عن شاب طويل رفيع كعود الذرة.. واخيرا تمكنوا منه وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات فى قضية شيوعية.

**

وفى نهاية ١٩٥٨ يجند محمد طه وكان قد حصل على الشهادة الاعدادية.. منازل وفى يناير ١٩٥٩ يشن عبد الناصر اعتى



أبو طه وابنته

حملة عداء للشيوعية شهدتها مصر طوال تاريخها.. ويعتقل الجندى محمد طه.. وبالطبع يرسل الى السجن الحربى ليتعرض لتعذيب وحشى.. لكنه كان قادرا على الاحتمال... واحتمل وصمد وخرج من المحنة رجلا كما عرفناه ونحن صغار. ذات الفتى العنيد عنادا يثير الغضب والخوف فى قلب الطرف الآخر..

ومن السجن الحربى الى المحاريق.. حتى ١٩٦٤، حيث يفرج عن الجميع.

***

... ومن جديد عاد محمد طه الى دكرنس ..ليبدأ رحلة حياة جديدة

فى السجن كان قد اطال التفكير فى كل مافعل ومافعلنا.. واستقر رأيه على ان يكرس ماتبقى من حياته وسط الفلاحين.. معهم ولهم وبهم.

وبدأت معارك جديدة.. فلاحو دكرنس وقراها يخوضون معاركهم ضد الاقطاع السرى الذى كان موجودا حتى فى ظل عبد الناصر.. بل ويحتمى بكبار رجال الحكم الناصرى.

ومع عبد الله الزغبى خاض محمد طه معركة الفلاحين ضد الشيخ الحفنى.. وكانت معركة طويله ومريرة.

وكان لابد من إسكات هذا الصوت المشاغب. وذات ليلة غمرت جدران دكرنس شعارات تهاجم عبد الناصر، واهتزت مساحات كبيرة من دكرنس حتى المنصورة حتى القاهرة .. وكانت المؤامرة محكمه..فأحد الاشقياء معتادى الاجرام تم شراؤه مسبقا وتقدم للشهادة بأنه شاهد «محمد طه» وهو يكتب هذه الشعارات.. وقبض عليه. لكن الحقيقة ظهرت بفضل زملائه الذين عرفوا حقيقة المؤامرة ومدبريها..ويفرج عنه من جديد.

ويربط محمد طه نفسه بالفلاحين أكثر فاكثر.. ويلتحق بوظيفة فى بنك التسليف الزراعى.. ويواصل معركتين معا: استكمال دراسته.. والعمل وسط الفلاحين

وفى ١٩٦٧ حصل على الثانويه العامه.. ويواصل تحديه للزمان الذى حرمه من التعليم فيحصل فى ١٩٧٥ على بكالوريوس المعهد العالى للدراسات التعاونية، ويمعن فى التحدى ليحصل فى ١٩٨٢ على دبلوم الدراسات العليا فى ادارة الجمعيات التعاونية..

فهل من تحد آخر؟..

نعم... فقد قرر ان يدرس الحقوق بأمل ان يتفرغ كمحام للدفاع عن قضايا الفلاحين.

***

وعاشق الفلاحين ليست مجرد مجاملة لراحل عزيز. بل هى تتويج لعمل طويل هادئ، صبور، اتقنه صاحبه فعاش مع الفلاحين حياتهم وهمومهم وكرس معرفته النضالية وخبرته فى تفهم مشاكلهم والدفاع عنهم. بل لقد واصل تعليمه ليتقن فن الدفاع عنهم..

واصبح محمد طه واحدا من خبراء الحركة التعاونية الزراعية، وعضوا دائما فى الجمعية التعاونية الزراعية على مستوى المحافظة..

.. وعندما انتخب هو وقائمة حزب التجمع فى انتخابات المحليات ليشكلوا مجلس محلى دكرنس، بدأت دكرنس تتعرف ولأول مر على اليسار المصرى عندما يمسك بمفاتيح القرار.. عرفوا محمد طه طفلا يحفظ القرآن، يناقش فى السياسة، فتى مشاغبا، ثوريا عنيدا، وآن لهم ان يروه جالسا بالمجلس المحلى هو وزملاء من اعضاء حزب التجمع يصرفون شئون المدينة بحكمة واقتدار.. ويرسون قواعد التعامل العادل مع المواطنين واحترام حقوقهم والدفاع عنها..

لكن خوض معركة انتخابات المجلس المحلى كانت اسهل كثيرا من انتزاع حقه فى الترشيح. ففى الانتخابات.. الناس تعرفه منذ زمن، يعرفون انه يحبهم، وانه أفنى عمره دفاعا عنهم، وانه لن يخدعهم ولن يتهاون فى حقوقهم.. التصويت مضمون اذن

لكن المشكلة أن المدعىْ الاشتراكى اعترض على ترشيحه

ويعلن مكتب المدعى الاشتراكى أسباب الاعتراض

«أفادت مباحث أمن الدولة بكتابها المؤرخ ٨-١٠-١٩٧٩ انه ماركسى متحرك وسبق اعتقاله عسكريا فى ٢٧-١-١٩٥٢، كما سبق الحكم عليه فى قضية الشيوعية رقم ١٨٩٦ لسنة ١٩٥٤ جنايات امن دولة عليا بالسجن ثلاث سنوات، ثم اعتقل اثناء فترة تجنيده بالقوات المسلحة فى ١٦-٤-١٩٥٩ لنشاطه الشيوعى، وافرج عنه فى ١-٤-١٩٦٤، وكان ينتمى لجماعة أنصار السلام وكان عضوا بالحزب الشيوعى المصرى، وانه يعمل على استقطاب العناصر الشبابية وتثقيفها ماركسيا، ولازال على معتقداته ويسعى لاستغلال أية فرصة للترويج لفكره الماركسى واثارة الجماهير وتأليبها على النظام»

.. كانوا يكرهونه، وكانوا يكرهون منه انه «لازال على معتقداته، وقرر المدعى العام الاشتراكى

اولا: الاعتراض على ترشيح السيد / محمد طه لعضوية المجلس الشعبى المحلى لمركز دكرنس محافظة الدقهلية.

ثانيا: إبلاغ المرشح المعترض عليه والجهه التى تتلقى طلبات الترشيح بصورة من هذا التقرير» (تحريرا فى ١٧ اكتوبر ١٩٧٩).

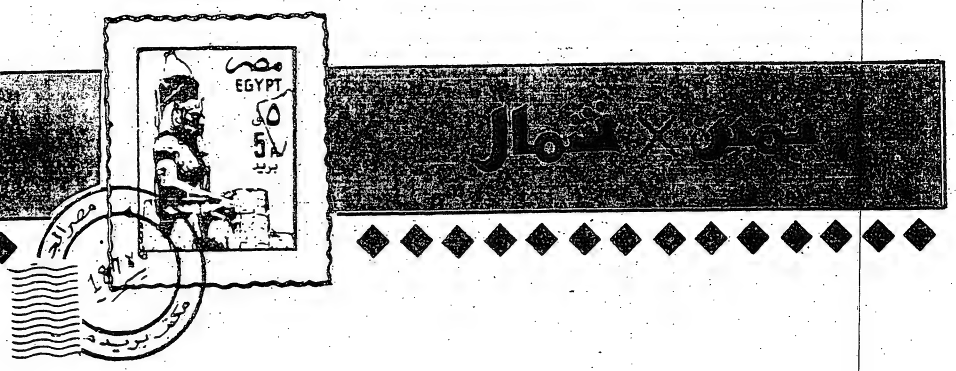
ويسرع محمد طه الى محكمة القضاء الادارى التى يتوقف قضاتها امام ذات العباره «لازال على معتقداته» وتصدر محكمة القضاء الادارى قرارها «بوقف قرار استبعاده من الترشيح والزام الحكومة بالمصاريف وامرنا بتنفيذ الحكم بمسودته»

ونفذ الحكم، وقبلت أوراق ترشيحه، واكتسحت قائمة حزب التجمع وعلى رأسها محمد طه كل من عداها.

واذا كانت النفوس كبارا
تعبت فى مرادها الاجسام

فأى قلب هذا الذى يحتمل كل هذا العبء المتواصل، وتألم القلب ولكن الرجل يتجاهله فلم يزل امامه الكثير..

وتوقفت دقات القلب رغما عنها، قلب رجل كان كما قرر المدعى الاشتراكى «لازال على معتقداته» حتى آخر لحظات الحياه، تلك الحياة التى وهبها كلها للانسان، وللفلاحين الذين عشقهم فعشقوه، وافنى حياته دفاعا عنهم فحفظوا ذكراه فى قلوبهم.



روابط القراء.. مرة أخرى

نشرت اليسار فى عدد نوفمبر ١٩٩١م دعوة الصديق- أحمد طاهر المحامى لتكوين روابط لقراء اليسار بشكل منظم فى مختلف المحافظات والمدن وصولا إلى خلق نوع من الامتزاج والتلاحم بين المجلة وقرائها.

- وقد طرحت اليسار هذه الدعوه على القراء انتظارا لإقتراحاتهم العمليه

- وانتى من جانبى أشكر لكم هذا الموقف.. فالمنتظر من مجله تنطق بصوت اليسار أكبر بكثير من مجرد اعتبارها مجرد صوت ولسان لحاله وأداة- اعلامية لأفكاره.. ان دورها يتجاوز ذلك لاسيما فى ظل الظروف والمتغيرات التى تمر بها.. فأصبح عليها حقا دعم الحركة وتطوير وسائلها وأساليبها.. بل وابتداع أشكال تؤدى لذلك.. وأعتقد أن مثل هذا الاقتراح يساعد على ذلك ومن جهة أخرى تصبح اليسار على حد قول صاحب الاقتراح مجلة يكتبها ويقرأها المحررون والقراء معا- وبالفعل هذا يعد نجاحا حقيقيا- وعلى حد علمى- فإنها خطوة غير مسبوقة. اذا استثنينا تجربة الطليعه.

- وفى هذا الاطار فإننى أقترح بعض النقاط فيمايلى:

أولا: - تقوم اليسار بدعوة جميع القراء من كل المحافظات الى لقاء موسع وليكن ذلك فى غضون شهر يناير ١٩٩٢م.. يكون بمثابة لقاء تأسيسى لرابطة قراء اليسار يتم من خلاله اقرار تكوين الرابطة والاتفاق على الخطوط الرئيسية لتنظيم شكلها وأسلوب عملها ووسائل تحقيق اهدافها.

ثانيا: - وفى اطار شكل وأسلوب ووسائل تحقيق أهداف الرابطة أقترح الأتى:

١- تتكون رابطة عامه لقراء اليسار على مستوى الجمهورية، يتفرع عنها روابط اقليميه بالمحافظات، التى تحوى بدورها داخلها روابط على مستوى المدن والمراكز بحد أدنى ثلاثة أعضاء.

٢- تعقد ندوة دورية فى منتصف كل شهر بين ممثلى الرابطة العامة والروابط الاقليمية ومن يحضر من القراء وبين أسرة تحرير اليسار وذلك لمناقشة العدد الذى صدر، والخطوط الرئيسية فى العدد الذى يعد لاصداره، وانى أقترح أن تسمى هذه الندوه (ندوة القراء) او (ندوة الشهر).

٣- تهدف الرابطة الى ايجاد علاقة فاعلة بين القراء وفريق تحرير اليسار، وخلق نوع من الاتصال والتعارف فيما بين القراء، يتم من خلاله تبادل المعلومات والخبرات واستكمال الدوريات... الخ ومحاولة كسب قراء جدد لليسار.

٤- لو تم ذلك فإن هذا سيشجع قراء اليسار خارج مصر سواء فى الوطن العربى أو خارجه على تكوين أيضا روابط لهم ببلدانهم وهذا سيعمل على مداومة الاتصال والتواصل.

هذا بعض ما عن لى من أفكار حول هذه الدعوة الكريمة.. وأحتفظ ببقية ماعندى وانى لأشرع فى محاولة صياغة مشروع متكامل فى هذا الشأن... سأعرضه ان شاء الله عليكم والقراء الأعزاء وذلك من خلال اللقاء «التأسيسى» الموسع للرابطة.. فى يناير القادم ان كان هذا الموعد مناسبا..

والى اللقاء

عبد الله عبد اللطيف عبد الله
المحامى- بلقاس

..ومن اليمن السعيد

التقيت مصادفه مع مجلتكم العزيزة قبل ثلاثة اشهر، ودهشت أول الأمر... ثم قرأت.. ثم صدقت.. وبعدها سررت. وقلت لنفسى وانا انهى قراءة، اخر مقال: وهل خيب ابناء النيل ظنك يوما؟

فى هذا الزمن الذى ترو عنا ظروفه.. يتلفت الواحد منا املا راجيا.. واحيانا ضارعا.. لعله بحد نسمة امينة.. او زاوية صادقة تحمى ولو بعض كيانة من الطوفان الجرائدى الذى يتدافع من فوق رؤسنا.. ممهد العوامل الارتياع من ان تحفر لها مجرى فى وعينا.. ممكنا لليأس ان يكون هو السيد فى صدورنا.

وويل لليائس. وويل للكسول الذى ينقب ويبحث باستمرار. حظى طيب أننى قد

احتككت لبعض الشئ بالحركة الثقافية فى مصر.. الأمر الذى حمانى من اليأس.. وغذى اصرارى بأستمرار على أن تلك الورقة الأمينة موجوده.. موجوده.. وموجوده رغم أنف تلك الأطنان من المطبوعات الكذوبة أو الأفاقة وجاء اللقاء المنشود. وقلت بين ماقلت: شفت بقى؟ وشعرت ، ولأول مرة منذ زمن طويل، بأن الذى يدخل الى رئتى هو الهواء النقى والصحى، الذى انتظرته طويلا.

سيدى..

اريد ان اهديكم التحية التى لم اهدها لأحد من ممثلى المطبوعات العربية حتى اليوم. وأشد على يديكم كما لم افعل مع احد غير اكرم احبتى.. واخوتى.. وامى وابى.

واريد ان اضم صوتى الى صوت القارئ الكريم الاستاذ/ احمد ظاهر. المحامى فى باب: يمين فى شمال (ص٩٧ من عدد نوفمبر رقم ٢١) ، الذى اقترح تكوين رابطة لقراء المجلة.

يمين X شمال

وتفضلوا من صنعاء بقبول اصدق التحيات من جميع المستضعفين فى العربية (السعيدة) والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته

احمد الزبيرى
صنعاء/ وزاره الخارجية

الأزمة

يوجد فى المجتمع المصرى فندق خمسة نجوم.. النجوم الخمسة هى: **منهار الدخل.. ومنهك الدخل.. وفقير الدخل.. ومتوسط الدخل: وميسور الدخل..** والاسعار تذبح النجوم الخمسة جملة وتفصيلا.. مؤشرات الأسعار أصابتها لوثة مسعورة بعيدة عن التصديق لكافة السلع والخدمات.. والضروريات والكماليات.. وحجة أصحاب الفندق فى مصر المحروسة قولهم ان الغلاء ظاهرة عالمية.. فهل يدلنى علماء الاقتصاد من هم محدودوا الدخل بفئة كم جنيها مصريا يكفى أسرة من خمسة أفراد.. وهل حقن تسكين الألام فى أحتفال مايو والمسمى لها علاوة اجتماعية بنسبة ١٥٪ كل عام أصبحت تراكب رفع المعاناة عن الجماهير.. الفئات الخمس السابق ذكرها تزداد سوءا.. والاقتصاد المصرى لم يرسم طريقه بعد.. لكن طريقة بالشعارات البراقة وهى تدغدغ عواطف البسطاء..ثم لاجديد.

فهل تنظر للمستقبل على انه مرعب؟؟ وتقول له أصفر ياأصفراوى مين قساك عليا.. نحن ندفع لعمرنا عاما جديدا هو عام ١٩٩٢ هل سنجد فيه من يركب الزلكه ومن يركب الحنطور.. وزيرى العزيز.. وهى عبارة مايقرب من ١١٥ عاما جاءت على لسان الخديو اسماعيل الى نوبار باشا.. ومن ايامها عرفنا مجالس الوزراء.. تناوب رئاسة مجلس الوزراء مايقرب من خمسين رئيسا. فهل عجزنا عن فهم اسباب عجز الميزانية.. والتضخم.. والبطالة وهل نحن نسير محلك سر منذ عام ١٨٧٨ من دولتلو نوبار باشا الى الدكتور عاطف صدقى.. وسياسات الاصلاح الاقتصادى افرخت المفاوضات مع صندوق النقد الدولى الطريق الواضح للفندق خمس نجوم سالف الذكر..

والاصلاح الاقتصادى يتم على حساب الاضطرار الاجتماعى وقد فقد جدواه.. وصلنا نادى باريس وجدناه اذكى واخطر من الصندوق نفس الطريق بنك يختزن جراح البشر وينميها.. فهل نرده كما تفعل جماهير الكرة مدد.. مدد.. شدحيلك يابلد .. عندما يكون الاداء هابطا.. ام بلغة السينما.. كلاكيت اصعب مرة لعام ١٩٩٢ يامجلس دولتلو الموقر...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يحيى السيد النجار
دمياط

عشر سنوات من الفقد.. والتحولات؟!!

حدث ماكان متوقعا فما إن «هلت» ذكرى مرور عشر سنوات على تولى الرئيس الحالى للسلطة عقب «مصرع» سلفه فى حادث المنصة «الشهير حتى



«هب» جنود كتيبة النفاق الاعلامى فى مختلف وسائل الاعلام (مقروء- مسموع- مرئى» يزفون البشرى للشعب المصرى الذى ولابد أن يكون سعيدا- يعددون- «ولا أجدع معددة-- مناقب الحكم الحالى ومآثرة - التى لاقبلها ولابعدها- ولاينكرها الا الجاحدون أمثالكم وأمثالى. ومن حسن الحظ أو لسوئه- لاندرى- أن هؤلاء الجاحدين هم أغلبية الشعب المصرى. وجملة المناقب التى «عددت» والمآثر «المفتخرة» التى «ذكرت» تتلخص فى أن «الرئيس الحالى هو «بانى» نهضتنا الحديثة فى السياسة والاقتصاد والزراعة وكله وأيامه كلها هى «الغراميامين» ولم ير الشعب قبلها ولن- أطال الله فيها يرى بعدها أبدا، وهو «راعى» الديمقراطية «ذات الجرعات» و«مهندس» الحرية التى ننعم فيها جميعا والتى يحسدنا عليها القاصى والدانى وهو أحد الكبار الذين «أرسوا» دعائم «عمنا» النظام العالمى الجديد» وواحد ممن أسهموا بجهد خارق فى ولادة عمتنا «الشرعية الدولية».

وكل هذا كان ممن الممكن قبوله بل والتفاخر به إن كان حقيقيا. فالنهضة التى «يبكوننا» بها ليل نهار ليست الا نهضة الأغنياء والنهابين وراكبى «الزلمكات»! والخنازير. ومن لم يصدق عليه بالبحث عن تلك «النهضة» فى فضائح «الريان» ومخازى «كشوف بركته» وفى مئات الوقائع لفساد الحكم المحلى- أخرها محافظ «الردة» ذى السوابق فى «الثروة السمكية»- وغيره والتى تذكر أن «منكوبتنا» عفو أفلم محروسة والفضل يعود لحكامنا- تتعرض لابشع وأحط عملية نهب منظمة «ومقننة» فى العصر الحديث والقديم» على السواء.

وأما ديمقراطية «الجرعات» فهى لامؤخذاة ديمقراطية «صراخ» وتسويد أوراق بالأخبار كتلك التى تفعلها . والافأين ماكتبه النفاق حول حق الاضراب والاعتصام والتظاهر السلمى وأين حق تكوين الاحزاب والنقابات. .والجمعيات الأهلية؟!! فان أرد تم اجابة فهى عند جمعية تضامن المرأة ونوال السعداوى و«صوت العرب» المغلقة بالضبة والمفتاح منذ أعوام.. والشباب الذى «قتل» و«أصيب» وهو يتظاهر فى الحرم الجامعى ضد حرب «ابادة العراق».. وتمزية قوانين الطوارئ وخلافه وتمريره فى «مسخرة» لم تستغرق سوى ساعات.. ونواب «الغاب» والكيوف.. فأسألوا هؤلاء جميعا لتدركوا عن أية ديمقراطية أو حرية تتحدثون!!!

أما «النظام العالمى والشرعية الدولية والموقف الرائد- والذى يكون دائما عندكم هو موقف الحاكم . أى حاكم - الى أخر ذلك الكلام المجوج. فياكتاب النفاق إن كان لديكم ذرة من كرامة أو بقية من شجاعة ولسوف نفترض- من منطلق حسن النية - أنها أشياء كانت موجودة فيكم قولوا للناس حقيقة ماجرى. والحقيقة فقط هى كل مانطلب.

نعم مرت عشر سنوات «عجاف» لم تكن فيها أبدا أياما «غراميامين» كما تدعون بل هى عشر سنوات من الغلاء الذى اشتد والقوت الذى عز فأربعون منا قد باتوا تحت «خط الفقر» أى لايجدون حتى الكفاف.. والحد الأدنى أنترش الكثير منا الأرصفة والشوارع واندفن بعضا «بالحياة» فى المقابر والمدافن بحثا عن مأوى فى زمن «الفيلات والقصور والقرى السياحية.. والاسكان الفوق فاخر». أصبنا نحن الفقراء والمطحونين «بالمطف» ونحن نحاول يائسين تدبير «أمور، المعاش أو الممات» ونوازن بين «الاجور.. وحمى الاسعار بينما تفقأ أعيننا الزلمكات والخنازير.. وواجهات فترينات المحلات. عشر سنوات نعم ولكن من الفتنة الطائفية التى تضع الوطن كله فوق برميل من «البارود» والسبب فى ذلك «همايونيه الحكم» والدولة والغلاء والبطالة.. وشيوخ الجهل «المتمدين من السلطة» وأوغاد الجماعات التى «سمنتهم» الدولة ومباحثها لتطلقهم علينا. على اليسار. عشر سنوات من القهر والطوارئ والاعتقال العشوائى والتعذيب البشع- يراجع حالة عفيفى مطر وحمدين صباحى وغيرهم.. والتبعية المشينة للغرب والانقياد الأعمى لامريكا وصندوق النهب الدولى والبنك الدولى وكل ماهو غربى وامريكى- يراجع موقف حكمنا الرشيد فى أزمة الخليج وتدمير العراق- حتى لو كان ضد مصالحنا.

فهل-كتاب؟ النفاق- يكفى هذا أم تريدون المزيد؟!!

عاطف بسيونى
ليسانس حقوق- جامعة القاهرة

يمين X شمال

شامير يتحدث عن السلام فى التوراه

من خلال متابعتى لمؤتمر السلام فى مدريد كنت أرمق كل كبيرة وصغيرة تدور فيه عن طريق وسائل الاعلام المرئية، والمسموعة والصحف القومية والحزبية لانه حدث يستوجب الاهتمام فعلا وحظى الجانب الاسرائيلى باهتمام كبير منى لمعرفة مايدور فى خلد هؤلاء زرعهم الغرب شوكة فى الجسد العربى.

فى بداية جلسات المؤتمر وقف كل رئيس وفد يلقى كلمة بلاده. وبعد ان تحدث راعيا المؤتمر امريكا والاتحاد السوفيتى تحدث السيد عمروموسى الوزير المصرى والحق يقال كان وزير خارجية مصر نجماً ساطعاً فى سماء مدريد كلها وتمسك فى خطابه بالحق العربى والفلسطينى وبعد انتظار وقف السيد شامير يتحدث عن وجهة نظره للسلام. وجلست مع نفسى أفند خطاب شامير كلمه كلمه والبسمه تكسو وجهى فالسيد شامير يقتبس كلمات عن السلام من التوراه وفى سفر اشعياء الذى يوبخ اليهود على اعمالهم تعال ترى ماذا يقول اشياء فى الاصحاح الاول «أسمعى ايتها السموات واصغى ايتها الارض لان الرب يتكلم- ربيت بنين ونشأتهم اماهم فعصوا على الثور يعرف قانيه والحمار يعرف صاحبة. اما اسرائيل فلايعرف.. الشعب الثقيل الاثم نسل فاعلى الشر اولاد. مفسدين «وإلى هنا والنص لايحتاج الى تفسير».

وقال السيد شامير اننا الشعب الوحيد فى ارض اسرائيل بدون توقف. هل يعلم شامير من اين هو قادم من بولندا- ايضا سيدنا ابراهيم ابو العرب اليهود تقول التوراه الكتاب الذى يؤمن شامير به فى الاصحاح الحادى عشر (٣٢) (فخرجوا معا من أور الكلدايين) وأور الكلدانيين هى جزء فى شمال العراق.

ويفتخر شامير فى خطابه انهم الشعب الوحيد الذى عبر عن علاقته بارضه بصورة ثابته ومتواصلة فهل يثبت لنا شامير اين كان اليهود طوال فترة الفتح العربى والحروب الصليبية وغزوات الفرنسيين والانجليز على الشرق الاوسط. يقول شامير ان الجالية اليهودية التى كانت تقيم فى فلسطين تحت الانتداب ثارت على الحكم الاجنبى الامبريالى وهنا يتهم شامير الانجليز بانهم كانوا تحتلون ارض اليهود وهم الذين طردوا الانجليز من فلسطين يارئيس وزراء اسرائيل كف عن الاستهزاء بالتاريخ فهل نسى شامير من السبب فى انشاء دولتهم.

بلفر وزير خارجية انجلترا والامم المتحدة التى يسيطر عليها الغرب الذى يصفه شامير بكلمة جديدة على هى انه يصف الغرب بالحكم الامبريالى.

والذى زاد الطين بلة ان شامير بعد ان لعن العرب حكاما وشعبا عاد وقال اننا لم نحتل ارضا لكن صددنا هجوما عربيا يقصد معركة ١٩٦٧ ياشامير كل قادة العالم شهدوا ان هذه المعركة كان مخططا لها لعدة سنوات سابقة بغرض ضرب تجربة الزعيم الراحل عبد الناصر فى مصر. ولكن ياقادة اسرائيل هل نسيتم عدوان ١٩٥٦ على بلادى. أم أن عدوان ١٩٥٦ لايدخل فى نطاق الاحتلال والعدوان على بلاد أمة.

ياقادة اسرائيل التاريخ ليس تاجر التاريخ فى عقل كل مصرى. ولن ولاننسى ان بداية ظهور اليهود فى هذا العالم كان مصر ايام قدوم سيدنا يوسف ورفعه ملك مصر الى مرتبة الوزير. اكثر فى ذلك فالتورة يشهد انه عند كثرة المجاعات فى العالم كان الكل يلجأ الى مصر. مصر الحضارة والتاريخ.

أخيرا هذا الكلام موجه ايضا لجميع قادة العمل السياسى فى مصر الذين يستخفون بعقل الشباب المصرى الذى انا واحدة منه فنحن ندرك جيدا العدو من الصديق وندرك ايضا مصالح بلدنا مصر العزيزة

دكتورة/ ماجى بهمان



يمين × شمال

حقوق الانسان فى الوطن العربى.

التحديات التى تواجه أى مواطن عربى هى بناء استراتيجية موحدة للمواجهة ولايمكن لهذا المواطن أن يلعب هذا الدور دون أن يتمتع بحقوقه وتحترم حريته وإنسانينة وكرامته لكن معظم الانظمة العربية أصبحت تنتهك حقوق الانسان مما دفع هذا المواطن إلى اليأس والسلبية والخوف حيث تكون نتيجة إنتهاك هذه الحقوق هى الهزائم المريرة على كافة الاصعدة ولايمكن لهذه الأنظمة أن تلتزم بحقوق الانسان إذا لم تتوحد الجماهير فى مواجهتها وتتسلح بالوعى والقراءة.

ولايمكن للانسان أن يعيش انسانا إلا اذا توفرت له حقوقه كما نجد أن بعض المؤسسات تلعب دورا هاما فى توعية الاجيال الصاعدة (مثلا الجامعات باعتبارها مؤسسات إنسانية خلقها الدفاع عن حقوق الانسان وكانت دائما معاقل للتفكير الحر رغم أن الطغاة قد تعقبوها بالكبت والقهر).

وكذلك فتهميش الجماهير الشعبية هو السبب الرئيسى فى إجهاض المشروع النهضوى العربى «المغربى»..

وعبر ثلاثة محاور يجب توعية الجماهير بحقوقها وهى التعليم والتوثيق والاعلام.

أولا: التعليم.

يجب تدريس حقوق الإنسان فى مراحل التعليم ماقبل الجامعة ولو بشكل وجيز. أو بعبارة أخرى التطرق إلى مجال حقوق الانسان لكل الشباب لأنهم القاعدة لتحويل المعادلة لصالحهم. وبهذه الطريقة يعلن توعية ملايين الناس والتلاميذ والطلبة فى كل مكان وفى مختلف أعمارهم.

وتشجيع الاهتمام والتعاطف نحو أولئك الذين يواجهون انتهاكا لحقوقهم الأساسية ولذلك ينبغى أن تتضمن البرامج الدراسية التطورات التي جرت فى العقود الأخيرة فى مجال التوسع فى المعايير والمبادىء الخاصة بحقوق الانسان فى المنظومة الدولية وخاصة فيما يتعلق بالتحرر من الاستعمار والحد من العنصرية والتمييز.

ولكن نجد العكس فى الأنظمة العربية حيث تعمل على تطبيق نظام تدريس حقوق الانسان فى الجامعات ومحدودية أثره وأن للإحاطة بقانون حقوق الانسان أثرها وهو لايدرس الا لطلبة الحقوق والعلوم السياسية.

ثانيا: التوثيق:

وفى هذه النقطة نجد أن المعنيين بالأمر يبالغون فى الرفع من شأن حقوق الانسان فى الوطن العربى وتجلى ذلك فيما يلى

*شيوع ظاهرة التفرد والاستبداد بالسلطة فى الوطن العربى مما يزيد من التضييق على مجال حقوق الانسان بشتى الوسائل القمع والقهر ضد أصحاب الرأى والفكر.

*انشغال التنظيمات السياسية والجمعيات بقضايا أخرى، مثلا. تغيير الهياكل والابنية والتوجهات واغفال مسألة حقوق الانسان الا فى بعض الظروف التى تفرض نفسها لانشغال هذه الهيئات بمجال حقوق الانسان مثلا انتفاضة «A.S.U» ديسمبر ١٩٩٠ المجيدة التى بينت مدى قدرة الجماهير المغربية على تغيير كل التوجهات والتى عرفت ابشع خروقات حقوق الانسان فى هذا البلد القتل بالتعذيب قتل الابرياء بالرصاص

ثالث: الاعلام

نجد وسائل الاعلام فى يد السلطة ولاتخدم سوى مصالحها مثلا فى المغرب خلط بين زوارة الداخلية ووزارة الاعلام الا باستثناء بعض الصحف القليلة التى قد تتطرق إلى حقوق الانسان والتعبير عن كل الممارسات القمعية ضد أبناء الطبقة السائدة المهضومة الحقوق وكذلك يعانى الاعلام العربى من أزمة مركبة تتمثل فى انسيابه فى اتجاه رأسى من الحكام إلى المحكومين وانغلاقة فى دائرة وظائفه التقليدية التى تهدف إلى إقناع الجماهير وترويضها لصالح السياسات الرسمية والحكومية، ومحدودية الدور الذى تلعبه الصحف فى إيقاظ الوعى العام بمبادىء حقوق الانسان.

الحبيب رشيد معتقل

بالسجن المدنى عين

قادوس- فاس

الخراب الذى نعرفه

بعيدا عن قضايا نواب الكيف وأزمات الرغيف وأحاديث الخاصة والعامة عن مسلسلات شركات توظيف الأموال وحكاية المحامى «الألعبان» فى فقه الريان.

وما إن ينصرم العام الا وبداية ذهاب الشريف والسعد وعد فى عاصمة النور هروبا من الضحايا وخوفا من فع النور *ونكفى عالخبر ماجور.

وبعد أن نسيتا جميعا عبد الحميد حسن علينا ان تتناسى «يحيى حسن» وخيبة الوالى فى ضياع محصول القطن والقمح وزرع الكتالوب «الغالى».

وفى بداية ١٩٩٢ م تبدأ رحلة الألف ليلة وليلة على انتهاء مراحلها ليبدأ الكلام البطال لقانون الأعمال وبدلا من فصل العمال بالقانون يتم الفصل طبقا لأليات السوق وبالتعريفة الامريكية.

اما الارتفاع فى الاسعار وأزمات البطالة وتخلى الحكومة عن مسئولياتها فى الاسكان والتدنى فى مستويات التعليم وانعدام الخدمات الصحية والاجتماعية والتعبية السياسية والاقتصادية وشيوع حالات التنطع والسطحية وانعدام الإنتماء وتسلط المذاهب «البراجماتية» على فكر صناع القرار وعدم المبالاة وتفشى افكار «الانمالية» فى داخلنا واسفاف اعلامى وانبهار بكل ماهو غربى ومقاومة أى فكر يسارى او قومى أو تقدمى وتشجيع الانحلال والشذوذ الفكرى وأن يسود فكرنا جميعا «إصلاح الحال من المحال»

ولكل هذا كانت الدعوة إلى الانكفائية المصرية أو الفرعونية بحثا عن مزيد من الأزمات الذاتية وان يصبح يوم كل مواطن «اسود» وليله «اسود قاتم»

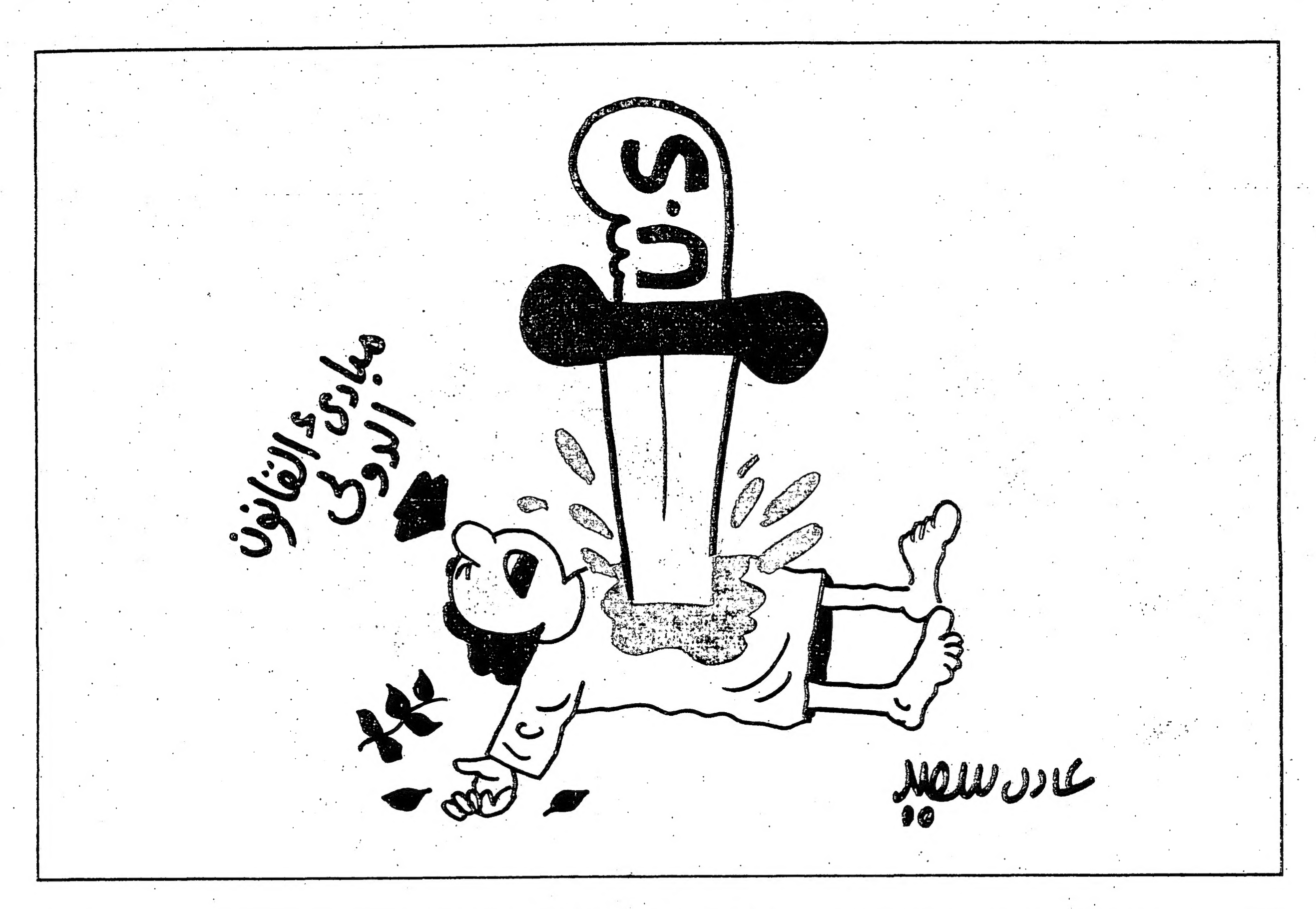
ولانريد ان نثقل- فحمدا لله أن يتحملنا الحزب الوطنى ويظل يحكمنا «والخراب اللى نعرفه احسن من الخراب اللى منعرفوش» وعمار يامصر.. خراب يا إسرائيل

-بالعند فى احزاب المعارضة وفى اليسار المصرى وفى الشعب المصرى- وفى صديقنا العزيز «حسين عبد الرازق» وأستاذنا «رفعت السعيد»

وكل عا وانتم اسود وابيض

محمد حجازى

المحلة الكبرى


مبادئ القانون
الدولى
عادل سعيد


إلحقى يا شيرين.. نواب الكيف رجعوا
تانى بس المرة دى فى الجامعة العربية..
الكل زعلان و
الجامعة العربية
تطالب
بضبط النفس
مدرسة
عادل سعيد

بالونات منع الحمل.!!

في منتصف الشهر الماضي نشرت جريدة الواشنطن بوست «الأمريكية» تقريراً يقول: إن وكالة المساعدات الخارجية -الأمريكية طبعاً- قد قررت التوقف (!) عن تقديم المعونات لمصر، في مجال تحديد النسل بعد أن اكتشفت أن ٥٠ مليوناً من العوازل المطاطية الطبية، التي تعتبر من وسائل منع الحمل، قد بيعت لاستخدامها كبالونات للأطفال.

وقال التقرير: إن الوكالة لاحظت تصاعداً في طلب مصر من هذه العوازل المطاطية، مع انها ليست من الوسائل التي يقبل عليها المصريون لتحديد نسلهم؟! وعندما زاد الطلب في سنة واحدة بمقدار ٢١ مليون عازل تقصت الوكالة الأمر، فعرفت أن شركات مصرية للأدوية تتولى بيع هذه الوسائل التي تحصل عليها مجاناً لمصانع البالونات. وفي اليوم التالي لنشر الخبر في الصحف المصرية كذبه وزير الصحة نصف تكذيب، وأيده ثلاثة أرباع تأييد فأعلن أن المعونات الأمريكية لتنظيم الأسرة، مستمرة والحمد لله وأن كل ماحدث هو أن الشركة المصرية لتجارة الأدوية كانت قد سلمت كميات كبيرة، من العازل المطاطي لصيدليات تولت بيعه لتجار البالونات، لكي تستفيد من فارق السعر. وأن قراراً صدر بتنحية رئيس الشركة والقضية الآن بين يدي النيابة الإدارية.

والتكذيب معناه أن كل شيء على ما يرام، فالشركة سلمت البضاعة للصيدليات، والصيدليات هي التي باعت للتجار «واحنا مالناش دعوة يا بيه».

أما لماذا عزل رئيس الشركة؟ ولماذا تحقق النيابة «الإدارية» وليس «العامة»؟ وفي أي موضوع تحقق؟ فهذه كلها أمور لاتعني الوزير، وليعذرنا، الوزير اذا ما صدقنا «الواشنطن بوست»، فكل التجارب تدل على أن حكومتنا تؤمن أن الفساد مما يندرج تحت «ما أمر الله بستره» وهو لاينفضح إلا عندما يتشاجر اثنان من الفاسدين، ويقرر أحدهما تأديب الآخر بسيادة القانون، ولاينكشف إلا إذا تكرمت إحدى الهيئات «الأمريكية» بابلاغه للحكومة المصرية التي تتجاهل الموضوع كالعادة، إلى أن تنشره الصحف الأمريكية فتحقق أو تحيل للمحاكمة.

وليس معنى هذا أن الاجهزة الأمريكية ، ضد فسادنا ، فمصر لم تعرف هذه الطفرة في الفساد إلا مع ورود المعونة الأمريكية عام ١٩٧٤، بشروطها التي هيأت المناخ للفساد فهي، تشترط استهلاك قيمة المعونة في شراء سلع أمريكية ونقلها على سفن أمريكية، وتشترط الاستعانة ببيوت الخبرة الأمريكية، وهي شروط شجعت على تكوين شركات تضم فاسدين مصريين، وفاسدين أمريكيين، تقوم بهذه الأعمال، وتستعين بالفساد المعشش في الإدارة المصرية على احتكاره.

لكن هذا لم يحل دون قيام حلفائنا من الفاسدين الأمريكيين، بتفجير بعض قضايا الفساد بين الحين والآخر لأسباب من بينها رغبتهم في تأديب الحكومة المصرية، التي تضيق أحيانا بشروط المعونة، وتصر على أن تطلق الوكالة يدها في استخدام القروض والمعونات، وألا تشترط عليها تخصيص المعونة لمشروع بعينه، وهو مايتطلب لفت نظرها إلى أن يدها الوطنية ليست نظيفة ولانزيهة، وبذلك تكف عن هذه الطلبات ولابد أن هذا هو الهدف من التهديد الأمريكي بوقف معونات تنظيم الأسرة، رداً على استخدام وسائل منع الحمل في حملة لزيادة النسل، هدفها أن توفر لمصر عددا كافيا من الأطفال لاستخدام هذه الملايين من بالونات منع الحمل.

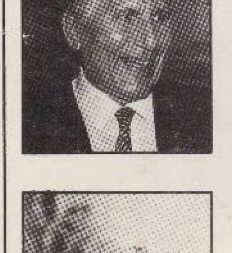
هل تمنعك مشاغل الحياة عن القراءة؟

لماذا لاتجرب متعة الاستماع الى الأعمال الأدبية والثقافية؟

الكتاب المسموع

قالب فنى جديد يزاوج بين النص الأدبى والأداء التمثيلى والموسيقى الموحية

موعدك فى معرض الكتاب:

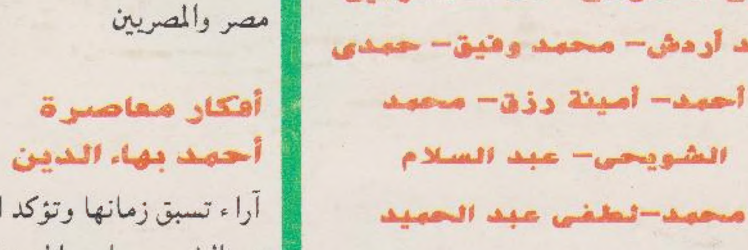


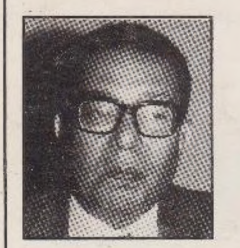
أرخص ليالى
للدكتور يوسف ادريس

نماذج بشرية نابضة بالحياة متشوقة للعدل والأمان فى ١٠ قصص قصيرة

على اسم مصر
صلاح جاهين

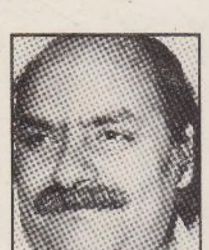
ملحمة شعرية غنائية موسيقية حافلة بأصدق المشاعر والانفعالات فى حب مصر والمصريين

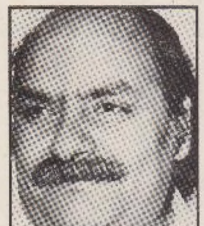




أفكار معاصرة
أحمد بهاء الدين

آراء تسبق زمانها وتؤكد الأيام صدقها عن الشباب والحب والمرأة والعلم والحرية والسلام وأخطار الحرب النووية





أبو زيد الهلالى
سمير عبد الباقى

صورة شعرية موسيقية غنائية من وحى السيرة الشعبية تقدم الفن الشعبى التلقائى فى اطار جديد

أعدها باقة من ألمع الفنانين

أداء

يحيى الفخرانى- محسنة توفيق- سعد أردش- محمد وفيق- حمدى أحمد- أمينة رزق- محمد الشويحى- عبد السلام محمد-لطفى عبد الحميد

موسيقى وألحان: محمد الشيخ وأشرف السركى.

اخراج: عادل جلال -عصام لطفى- احمد شوقى.

الكتاب المسموع: عندما يصبح الاستماع متعة حقيقية لك ولأسرتك

مع تحيات دار صوت العرب للثقافة والاعلام